





۷۳، ۹۱۰  
۷۳، ۲، ۸



کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: مجموعہ مطبوعہ رسائلہ در حکمت و سیاست و سلسلہ  
 مؤلف: شیخ محمد اکبر علی نقی در سالہ ۱۲۱۱ قمری  
 مترجم: ملا محمد علی شریعہ در سالہ ۱۲۱۱ قمری  
 موضوع: طالعہ و طہارت و شیخ و حکایت و علم و انصاف  
 شمارہ قسمہ: ۶۷۵۵

۷۸۲۵۱

۶۷۵۵

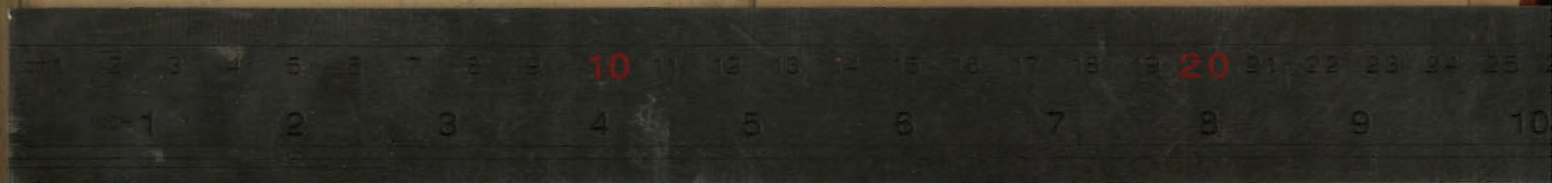


بازدید شد  
۱۳۸۲

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی  
۲۳۰۷



بازرسی شد  
۲۶ - ۲۷



۲۲۰۷



۲۲۰۷



کتابخانه  
۳۶ - ۳۷

د قند فها قندی	کابل سر افرندی
من خرد و شمر ز ریکا	بر هر کس از مران خردول
طبل کو کو کوها	بکندی بند بندی
پس اینم وز نم و دهرم	تجه که من فرود بر د و دهرم

خطی

۲۲۰۷





حكمة كل واحد منها ما  
 من رتبة تلك المقدمات على حسب  
 دفع الشك والشك على ما ينبغي في هذه الرتبة  
 بان يحق فيها ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وأرجو أن أتممها وأفادها  
 يجعلها وسيلة شريفة ليوم القيام وأرجو أن يحفظها من ضل الأهل الشر  
 والفساد ومن يحب الغيبي الذين لم يملوا الأثر ولا سلم من الاستبداد ولم يقرروا  
 سلوك طريق الرشاد والسادق فيها أنا أشعر في المقصود متوكلا على ما ينبغي من الحق  
 فنقول إن المحققين قالوا بالوجود الذهني واعتبره وقالوا إن الاشتداد وجودا  
 في الذهن وقالوا بالعرضيات ليس هي الذات والذاتيات لأن الماهية

ليست

ليست من حيث هي إلا هي مرتبة الماهية من حيث هي لصدق الذاتيات والذاتيات  
 وجميع العرضيات كاذبة في تلك المرتبة فيصدق سلب العرضيات حتى الوجود إضافة  
 تلك المرتبة ولو لم يكن تلك المرتبة العقلية لما أمكن التميز بين الوجود وبين الماهية  
 ولما أمكن التميز بين الموقوف الذي هو الماهية وبين العارض الذي هو الوجود فثبت  
 هذه المرتبة العقلية ضرورة في إثبات كثرة من الأحكام العقلية كما أن إثبات أصل  
 الوجود الذهني يثبت كثرة من الأحكام العقلية فيصدق في تلك المرتبة سلب العرضيات  
 سلبا بسيطا تفصيلا لا سلبا عذرا إلا لأن السلب العذري يرجع إلى رتبة السلب  
 الربط ولا كان موقفا الماهية من حيث هي لصدق الماهية داخل في قول الماهية  
 هو عين الماهية فلا صدق لما هو خارج عن الماهية من حيث هي في تلك المرتبة لأن الذاتيات  
 والعرضيات إنما تميز واحدة عن الأخرى عند العقل في تلك المرتبة التي هي الذاتيات  
 في الذاتيات فقط دون العرضيات وليس للذاتيات إلا الوجود فثبت الوجود في تلك  
 طرق التمايز بين الذاتيات والعرضيات في جميع العرضيات أي في الأصول المتأخرة عن الماهية  
 كانت أصول الوجودية وأصول عدمية كاذبة في مرتبة الماهية من حيث هي لا يكون شيء منها  
 قائما بالماهية من حيث هي مرتبة الماهية من حيث هي وإذا لم يكن شيء منها ثابتا في تلك المرتبة  
 فيكون معدوما في تلك المرتبة لانه لا واسطة بين الوجود وعدمه كما هو المحقق وإذا كانت  
 جميعها معدومة في تلك المرتبة لم يرد صدق سلب تلك الأمور لها فثبت في تلك المرتبة سلبا  
 بسيطا تفصيلا لا مطلق صدق ذلك السلب ليس إلا عدم تلك الأمور في تلك المرتبة وفي بعض  
 أقدم تلك الأمور واقع في تلك المرتبة فيصدق سلبا بسيطا في تلك المرتبة بلا مؤنية  
 وبما اعتقنا في بعض نوحهم جواز انتفاع النقيض في المرتبة وما ثبت صدق السلب البسيط

خطي



في تلك الحقيقة لان تلك الحقيقة من حيث هي جميع الامور لها رتبة في تلك الحقيقة  
 كانت غير متناهية وعملية بها في نحو اخر من نحو الوجود بحسب نفس الامر في تلك  
 الماهية عن عرضها في مرتبة من حيث هي بل مرتبة الماهية على رتبها لانها هي الوجود  
 لا يخرج عن الانكسار ولا يمتنع بل هو الانكسار في مرتبة التقديم كان التقديم الزماني  
 لا يمتنع به وهو انكسار التقديم عن المتأخر في مرتبة التقديم فصح ثبوت التقديم للتقدم  
 هو انكسار وجود المتأخر عن وجود التقديم لا يتصور الا ان يكون المتأخر مع وجوده في  
 الظروف التي يثبت التقديم للتقدم لان لو كان المتأخر موجودا في الظروف التي يثبت التقديم  
 ثابت التقديم لم يكن الحقيقة في الوجود ويعطى التقديم في الوجود لا التقديم والمتأخر في الوجود  
 متناهي غير متناهية في التماس في الشيء واحد فظهر ما حققناه انه لا بد في كل تقدم متحقق  
 ثابت لا يمتنع في ظرف من ماضين احدهما انكسار المتأخر عن التقديم في ظرف التقديم  
 وثانيهما عدم المتأخر في الظروف التي يثبت التقديم التقديم واذ استغفلت ما ملأناه  
 فاعلم ان العلاقة في المعلوم ليست بينهما معية ذاتية لان المعية الذاتية لا تحقق الزمان  
 احدهما لا يكون بينهما علاقة افتراضية ولا شائعة في ان العلاقة والمعلوم بينهما علاقة افتراضية  
 لان المعلوم له علاقة افتراضية بالمعنى فلا يصور بينهما معية ذاتية بل لابد ان يكون ذات  
 العلاقة متقدمة على ذات المعلوم ووجود العلاقة ايضا متقدمة على وجود المعلوم لان العقل  
 الغير المشوب بالوهم يحكم بان العلاقة قد وجدت في وجود المعلوم بعينه او في وجود  
 المعلوم بعينه على ما قال الشيخ في الاشارات الشيء قد يكون بعد الشيء من وجهين  
 مثل المعية الزمانية والمكانية ولما احتاج الا ان المحل الى ما يكون باستحقاق  
 الوجود وان لم يتبع ان يكون في الزمان معا في ذلك اذ كان وجوده هذا عن آخر

وجود

خطي

وجود الوجود ليس عنه فما استحق هذا الوجود الاصل الوجود ووصل الى الحصول  
 واما الوجود ليس بوسط هذا بين وبين ذلك الاخر في الوجود بل يصل الى الوجود لا  
 وليس يصل الى ذلك الا ما ادى الى الاخر وهذا مثل ما يتحرك في فضاء المتاح او في  
 فضاء المتاح ولا يتحرك في فضاء المتاح فمتحرك الوجود في فضاء المتاح بل في فضاء المتاح  
 فكله بعدية بالذات استحقاقه وبما استحق الطوبى فكل من القدر في شئ هذا  
 الماهية في كل اعتراض من الامام وذلك الاعتراض هو ما قال الامام ان كان المراد من التقديم  
 المعنى على المعلوم كونه متوقفا فيكون معنى كوننا العلاقة متقدمة على المعلوم هو ان يكون في الشيء  
 متوقفا في وجوده كذا قاله في الفاتحة وان كان المراد شيئا اخر فلا بد من فائدة تصور هذا  
 اعتراض الامام وبعد فكل هذا الاعتراض في الشرح الحق واقتوله تعلم الشيء الذي منه  
 الوجود على الشيء له الوجود في الوجود بديهة العقل وليس العرض من هذه البيانات والاشارة  
 فربما ولا شائعه بل العرض بيان امكان انكسار كنه عن التقديم الزماني فالجهد في ظهور ان  
 وجود التقديم الزماني شرط في وجود هذا التقديم الحق كلامه وحاصله ان تقدم المعلوم  
 المعلوم تقدم بالذات امر بدوي لان كل موطن بينهما علاقة افتراضية يحكم العقل بديهة  
 بتقديم المتعلق اليه على المتعلق بالذات وليس التقديم متوقف في التقديم الزماني كطائفة الجمهور  
 لان الامر من عند الله هو التقديم الزماني فالقديم عن القديم الزماني وهذا قالوا بان وجود  
 العالم بعد عدمه انما يكون بعبارة زمانية بمعنى ان العالم كان معدوما في الازل في زمان  
 ثم وجد بعد عدمه في زمان اخر وهو انما لا يقدح في فهمه وانما يحتاج الى ان  
 من قبل بطلان هذا البحث وكشفنا ما هو الحق في حواشيها على الشاهد المتحرك في الجاهل  
 والحاشية التي عليها العلامة المتحركة عليها فان رجعا الى اوسعي المصحح في هذه الرسالة ايضا



وسبغ الخيط في هذه <sup>والثاني في الهيات الشفا القدم والمأخروا كان</sup>  
 متولا على وجه كثر فانها تكاد تجتمع على سبل التشكيك في شيء وهو ان يكون التقديم  
 حيد هو مقدم شيء ليس المتأخر يكون لا شيء المتأخر الا وهو موجود للتقدم والمشهد  
 عند الجمهور هو التقديم في المكان والزمان انتهى كلامه والعرض من قبل تلك الاقوال  
 الحكماء وادبا البصيرة من العقلاء قائلون بان العلة متقدمة على معلولها بالذات  
 وشيئة التقديم الذاتي للعلة على معلولها ليس بضر فاض واختراع محتج فكذلك العلة  
 لمجمل عليها انما هي وانها علة وانها واحدة بحسب نفس الامر فذلك يحصل عليها متقدمة  
 على معلولها بالذات بحسب نفس الامر وكل حصول يكون محمولا بحسب نفس الامر لا بد ان يكون  
 مصححا للمحل او ناقضا بحسب نفس الامر والا لم يكن المحمول محمولا بحسب نفس الامر والاضافة  
 الكلية المحل هي ان كل محمول للمحل على موضوع ولا يكون ذلك المحمول محمولا بغيره لخاصة  
 فذلك فرع المصحح من ذلك المحمول ويكون ذلك المصحح متحققا في ذلك الموضوع فلا يخفى  
 من ان يكون ذلك المصحح في مرتبة الذات والذاتيات فذلك المحمول المحمول في مرتبة  
 الانسان حيوان ناطق والانسان حيوان والذات ناطق او لم يكن ذلك المصحح في  
 مرتبة الذات والذاتيات فذلك المحمول المحمول في مرتبة الانسان شاعر فان ذلك  
 المحمول المحمول في مرتبة الانسان شاعر ليس في مرتبة ذات الانسان ولا في مرتبة ذاتيات  
 الانسان ولا يلزم ان يكون كل انسان شاعرا بل يكون مصححا لشاعر هو المصور وشيئة  
 المتأخر من ذات الانسان وذاتياتة فكل حصول اما محمول في ذاتي او محمول في غير ذاتي  
 عرفت هذا فنقول ان التقديم على العلة ليس من قبيل حصول لذاتيات بل من قبيل حصول  
 العرضيات ومصحح حصول العرضيات لا بد ان يكون متحققا في المرتبة المتأخرة عن الذات

والذاتيات

خطي

والذاتيات ولا يجوز ان يكون حمل متقدم على العلة من قبيل حصول لذاتيات لا لا الحمل  
 الذاتي لا يتوقف ثبوته على غير الذات والذات في حصول متقدم على العلة موقوف على  
 الذات والذات في ذاته متوقف على الامر الخارج عن الذات والذات في ذاته فغير ذلك التقديم  
 لا يتصور بل هو انشكاك المتأخر عن التقديم في مرتبة التقديم وانشكاك المتأخر عن التقديم  
 في مرتبة التقديم لا يتصور الا ان يكون المتأخر معدوما في مرتبة وجود التقديم لا تقدم فلا بد  
 ثبوت التقديم المتقدم امران احدهما وجود التقديم في مرتبة التقديم وثانيهما عدم تحقق  
 المتأخر في مرتبة ثبوت التقديم ولما كان التقديم امر ذاتيا للعلة بحسب نفس الامر فلا  
 بد ان يكون عدم المتأخر ايضا واقعا في نفس الامر لان عدم المتأخر مصحح لذلك التقديم ولا يتوقف  
 التقديم بدوره وفيه الا وهو محصور في ذاته وفي الخارج فلا يخفى من ان يكون ذلك التقديم  
 هو الذهن او الخارج ففي كل موضع يكون بين العلة والمعلول صفة خارجية كذا في البديهة  
 فلا يكون ثبوت التقديم العلة نفس الخارج لا في المرتبة الخارجية والتقدم الخارج في ذاتها  
 الامر واحد فكلما يقع في ذاتها في المرتبة الخارجية لا يجتمعان ولو كانت علة بالذات لم يكن ثبوت  
 ثبوت التقديم للعلة هو الذهن فقط اذ عرفت هذا فنقول ان كان العالم اذ لم يكن كما يقول  
 به القائلون بتقديم العالم فالعقل الاول والصادق الاول ويكون وجوده مع وجود العالم  
 متشابه في الخارج ولا انشكاك بينهما بحسب الجرمي كجمله الذي والمتأخر وقد ثبت ان  
 العلة متقدمة على المعلول بالذات بحسب نفس الامر فذلك التقديم محتمل ان يكون في الخارج  
 او في الذهن ولما كان المصور في المرتبة الخارجية فلا بد ان يكون ثبوت التقديم للعلة هو  
 الذهن فقط فلا يخفى من ان يكون ذلك الذهن هو ذهن اخر قبل الصادق الاول وهو عالم  
 لا ينفرد ان لا يكون ما خرج من صادقا وصادرا ولا واديا ايضا فنقول الكلام المصاحف في الصادق



الاول ويلزم التسلسل ويكون ذلك الذي هو هذا المصدر الاول فلا بد ان يحصل  
 في هذا المصدر اول حقيقة علمية لا غنى عنها لان المقصود بالعلمية والمقدم انما هو  
 فبات العلم وحقيقته لا غنى عنها ولا بد ان يحصل حقيقة المصدر الاول في هذه  
 لا غنى عنها لا غنى عنها فاما في هذا المصدر الاول لا غنى عنها ولا بد ان يحصل حقيقة هذا  
 الاول اذا حصل في هذه حاصلة فيه في الحقيقة المتأخر عن وجود علمه في هذه حتى  
 يحصل التسليم الذي هو العلم بالقياس الى علمه فلا بد ان يحصل في هذه صورته ان  
 احدها هو صورة علمية وثانيها صورته في ذاته في علمه فلا بد ان يكون المصدر الاول عالما بذاته  
 على الحضور في علمه ايضا في ان واحد في هذه حقيقة والمعلوم الواحد المعاني  
 بالقياس الى احد علمه في علمه فلا بد ان يكون معلوما بالعلم الحضور في علمه ان المعلوم  
 بالعلم الحضور في علمه في علمه فلا بد ان يكون معلوما بالعلم الحضور في علمه ان المعلوم  
 يرجع الى العلم الحضور في علمه فلا بد ان يكون معلوما بالعلم الحضور في علمه ان المعلوم  
 من الصورة في هذه الصورة وفي العلم الحضور في علمه فلا بد ان يكون معلوما بالعلم الحضور  
 الحضور في علمه فلا بد ان يكون معلوما بالعلم الحضور في علمه ان المعلوم  
 واحد في علمه فلا بد ان يكون معلوما بالعلم الحضور في علمه ان المعلوم  
 كما لو كان في علمه فلا بد ان يكون معلوما بالعلم الحضور في علمه ان المعلوم  
 والحضور في علمه واحد في علمه فلا بد ان يكون معلوما بالعلم الحضور في علمه ان المعلوم  
 معناه ان العلم حاصره في علمه فلا بد ان يكون معلوما بالعلم الحضور في علمه ان المعلوم  
 الحضور في علمه فلا بد ان يكون معلوما بالعلم الحضور في علمه ان المعلوم  
 اجتماعهما بالقياس الى علمه واحد في علمه فلا بد ان يكون معلوما بالعلم الحضور في علمه ان المعلوم

كيفية

خطي

فلا بد ان يكون العلم الواحد الحضور في علمه فلا بد ان يكون معلوما بالعلم الحضور في علمه ان المعلوم  
 دفعة واحدة حقيقة وبالمعنى المعلوم بالعلم الحضور في علمه فلا بد ان يكون معلوما بالعلم الحضور في علمه ان المعلوم  
 الحضور في علمه فلا بد ان يكون معلوما بالعلم الحضور في علمه ان المعلوم  
 الحضور في علمه فلا بد ان يكون معلوما بالعلم الحضور في علمه ان المعلوم  
 على غير اصله في العلم الحضور في علمه فلا بد ان يكون معلوما بالعلم الحضور في علمه ان المعلوم  
 امر ان متنا في ان فلا بد ان يكون امر متنا في علمه فلا بد ان يكون معلوما بالعلم الحضور في علمه ان المعلوم  
 فبات متنا في علمه فلا بد ان يكون امر متنا في علمه فلا بد ان يكون معلوما بالعلم الحضور في علمه ان المعلوم  
 شخص اخر غير من كانه في علمه فلا بد ان يكون امر متنا في علمه فلا بد ان يكون معلوما بالعلم الحضور في علمه ان المعلوم  
 في المصدر الاول امر ان فاما في هذا المصدر الاول فلا بد ان يكون معلوما بالعلم الحضور في علمه ان المعلوم  
 فاقصه من علمه فلا بد ان يكون امر متنا في علمه فلا بد ان يكون معلوما بالعلم الحضور في علمه ان المعلوم  
 له ولا بد ان يكون علمه فلا بد ان يكون امر متنا في علمه فلا بد ان يكون معلوما بالعلم الحضور في علمه ان المعلوم  
 متنا في علمه فلا بد ان يكون امر متنا في علمه فلا بد ان يكون معلوما بالعلم الحضور في علمه ان المعلوم  
 الاول فلا بد ان يكون علمه فلا بد ان يكون امر متنا في علمه فلا بد ان يكون معلوما بالعلم الحضور في علمه ان المعلوم  
 ان في المصدر الاول علمه فلا بد ان يكون امر متنا في علمه فلا بد ان يكون معلوما بالعلم الحضور في علمه ان المعلوم  
 شانه تقدم على الصور العلمية للمصدر الاول فلا بد ان يكون علمه فلا بد ان يكون معلوما بالعلم الحضور في علمه ان المعلوم  
 شانه على الصور العلمية تقدمه في علمه فلا بد ان يكون علمه فلا بد ان يكون معلوما بالعلم الحضور في علمه ان المعلوم  
 فالصورته العلمية في علمه فلا بد ان يكون علمه فلا بد ان يكون معلوما بالعلم الحضور في علمه ان المعلوم  
 المصدر الاول والمعلم في علمه فلا بد ان يكون علمه فلا بد ان يكون معلوما بالعلم الحضور في علمه ان المعلوم  
 بل لا للعلمية الحقيقة في علمه فلا بد ان يكون علمه فلا بد ان يكون معلوما بالعلم الحضور في علمه ان المعلوم



المتقدم ليس الا في الذهب فلا بد ان يحصل على الصور في الذهب المصادق الا وان قلنا  
 عليها لان ظهرت شدة التقدم للعلية على المعلوم من جهة الذهب على تقدير كون المعلوم  
 اذ لا بد من ان تكون العلية على المعلوم في الوجود الذهني بمعنى ان يكون الوجود موجودا  
 في الذهب في مرتبة من الذهب ولا يكون المعلوم وجودا في تلك المرتبة لما كان كذا في  
 في الذهب وجودا على ما لا يكون هو معلول ايضا والعلية لها تقدم على المعارض اولاد  
 من تقدم اخر وهكذا الى غير النهاية بالفضل فيلزم التسلسل الى الابد وايضا نقول معلولا  
 الامور الغير المتناهية بالفضل كالمثل في جوارها اجمالا فيقول جميع التسلسل التسلسل  
 الغير المتناهية يكون ايضا معلولا فلا بد ان يتاخر عن العلوية في الذهب ايضا وهكذا  
 فلا يتبين الى غير التسلسل الى الابد في جوارها لعلية التالية والصدقية جميعا ويلزم  
 ايضا ان لا يكون ما في مرتبة جميع المعلومات جميع المعلومات بل بعضها فالتاخر بحسب الوجود  
 ملزم للتسلسل الى الابد ولا بد الى غير ذلك من الجملية بل من ترتيبها من متناهية متناهية  
 فيفضل الامور الى الابد وانما قابلية الحكم والمتكلمين فان قيل لا يلزم التسلسل الى الابد  
 لان العلوية اذا حصلت في العقل فهذا الحصول الواحد كونه في الحكم بالتقدم بمعنى ان  
 العقل الاول بلا عظمها وحكم بان شيئا من معلولاتها لا يكون موجودا في مرتبة وجودها  
 بل يكون وجود جميع معلولاتها متاخر عن وجودها ويكون وجود جميع المعلومات  
 في المرتبة المتأخر عن وجود تلك العلوية الصحيحة في العقل الاول ومن ثم ذلك  
 اذا كان العالم حادثا غير زاني فان علوية العالم موجودة في الازل متعلقة عن وجود  
 العالم في الخارج وذلك الوجود الواحد لا يزل في الخارج كونه في تقدمها على وجودها  
 جميع معلولاتها قلت هذا قياس مع الفارق لان العالم اذا كان حادثا وعلتها

موجودة

اذلية

المعلومة

اذلية فيكون علوية العالم موجودة في الخارج بوجوده لا يكون ذلك الوجود معلولا ويكون  
 وجوده اذلية العالم موجودة لا يكون وجودها معلولا فيلزم التسلسل الى الابد  
 ما اذا كان العالم زائلا ولا يكون تقدم وجود علوية العالم على وجود العالم متقدما في  
 الخارج بل في الذهب فقط فيكون ظهرت تقدم وجود العلوية على وجود المعلوم من جهة  
 الوجود الذهني فحينئذ يكون العلوية الموجودة في الذهب متقدمة على معلولاتها في الذهب  
 فالمستند هو الوجود الذهني لا الوجود الخارجي بل مجرد ذهني معلول لان الوجود الذهني  
 موقوف على الذهب لا على الوجود الذهني بل الوجود الذهني ايضا فالوجود الذهني  
 موقوف على امر اخر وكل امر موقوف على امر اخر يكون معلولا له فجميع الموجودات الذهنية  
 معلولات وايضا الوجود الذهني الى العالم المحصور فيكون الوجود الذهني هو  
 وجود الصور العلوية للذات وكل صورة علمية صفة العالم الذهني يكون تلك الصورة قاصرة وكل صفة  
 معلولة لموصوفها فحينئذ العلوية لا تقتضي بهي الصفة والموصوت ومن ثم لا يلزم الانتهاء الى مستند  
 لا يكون علوية العالم انما التسلسل بحسب الوجود الذهني فيكون كل مستند ذهني معلولا وكل معلول العلوية  
 عليه فيلزم التسلسل الى الابد فيلزم حصول حقيقة الواجب لذات في الذهب لان كل موجود ذهني  
 ممكن لم يحصل الواجب لذات في الذهب بل من افتقار لهية قلنا هذا كلام حق وسبب لنا اذ  
 غير التسلسل الى الابد ذكرناه فليقتدر يكون العالم اذلية يلزم التسلسل الى الابد ذكرناه واشتات لزوم  
 التسلسل من على ما شاة المتأخر في جوار حصول حقيقة الواجب لذات في الذهب وعدم معلولة  
 لزوم افتقار لهية ما هيته ويحتمل اذا كان العالم زائلا ويكون ظهرت تقدم وجود علوية العالم على وجود  
 العالم هو الذهب فقط بل من افتقار لهية او احدها افتقار لهية وتاثيرهما التسلسل الى الابد وكذا  
 من المستفاد ان يكون احدهما كذا في التسلسل من على ما شاة وعدم ملاحظة لزوم نقلها

خطي



المعية والاعمال المتأخرين بتدعيم العالم فليكون بتدعيم العلة على المعلوم بحسب نفس الامر وهذا التقدم  
 انما هو بين جميع الحكماء باين جميع استقلاء وطول ادعى الحقن الطريحي قدس سره في القدر على الله في غير  
 كما قلنا عن سابقا وبعد القول بوجود تقدم العلة على المعلوم لا يصح القول بالزلية والالتزام التسلسل  
 الحال واقتلاب الماهية ايضا ما عرفت مشروفا القول بالزلية العالم المعلوم اليها اذ لا ينفك الحال  
 واقع فليقل في العالم وثبت حدوثه لا بد واسطة بين التقدم والحدوث فانه قيل لا بد من القول  
 بتدعيم العلة على المعلوم بحسب نفس الامر فتكاد العلة من المعلوم في طرفة ما هي نفس الامر لان المعلوم  
 من التقدم الذي يكون ثابتا للعلة هو حقيقة ذات العلة بمعنى ان العلة تكون بحسبته لا بظهورها  
 كما يحكي بالعلة متقدمة على معلولها والمعلوم انما هو علة وهذه الحقيقة ثابتة للعلة دائما  
 سواء اظهرها الاضطرار لا فيكون التقدم ثابتا للعلة بوقوع الزلية فتكاد العلة على المعلوم في  
 طرفة ما قلت حمل تقدم على العلة لا يخرج من ان يكون بحسب الغرض والاختراع كانه لا اغوال  
 او بحسب نفس الامر من دون الاختراع فان كان على التقدم بالاول فهو متبعا بانفاق كافة العقلاء  
 وان كان على التقدم بالثاني فكونه حمل تقدم على العلة بحسب نفس الامر ويكون المحمول في الحقيقة لا  
 اختراعا وكل امر يكون محمولا على موضوع بحسب الاختراع ونفس الامر فلا يخرج من ان يكون محمولا ذاتيا  
 او محمولا بزمانا وصحاح المحمول في المحمول لذاته وهو الذات والذاتيات والمحمول الغير الذاتي  
 لا يكون محمولا في هذه الذات والذاتيات بالادعاء من آخر سوى الذات والذاتيات كالانسان مثلا  
 فانه محمول عليه انه حيوان وانما طلق في معنى هذا المحمول ليس له ان يختص باعتدراكه في امر داخل في  
 قوامه وبمعنى ايضا انه كونه شاعر وليس معنى من هذه في المحمول ذات الانسان او  
 هو داخل في قوامه بان يكون محمولا للمذكورين امورا خارجا عن الذات والذاتيات وبمعنى عليه  
 ايضا انه موجود ومعنى هذا المحمل ايضا ليس ذات الانسان بما هو انسان ولا ما هو داخل في قوامه

ذات

ذات الانسان بالادعاء من آخر وهو الاستعداد الى العمل وكذا التماس في سائر المراتب في النفس  
 الذاتيات فانه لا بد فيها من امراض سوى الذات والذاتيات اذا عرفت هذا فنقول في الذاتيات اصل  
 متقدم على العلة ليس من قبيل اصل الذات والذاتيات بل الادعاء من آخر سوى الذات والذاتيات  
 وذلك لان الامر لا يخرج عن انكاد وجود المعلوم في وجود العلة لا بد من ان يكون المتقدم الذي يكون  
 بحسب نفس الامر لا يخرج عن انكاد في وجود المتقدم وفي وجود المتأخر في نفس الامر  
 نفس الامر وعاء من وجبة نفس الامر كما يظهر باحدى التفات في اعتقاد يكون تقدم  
 نفس الامر لا بد من انكاد بحسب نفس الامر ونفس الامر محصور في الذهن والمخارج فلا بد انما  
 من انكاد الذهن والمخارج والذهن في مستلزم التقدم في المكونين في المخارج هو  
 المتكاد مستلزم لظلال الزلية العالم فانه من دون العالم كانه جامع اهل الملة من الاكابر  
 الى الخايرة وعليهما وعلى الصالح والسلام من الله ومن الملكة وجميع الامم فان قيل اذا  
 حقيقة العلة في الذهن فلهذا اعتبار ان احدهما بما هي من دون ملاحظة شيء من المعلوم  
 معها حتى الوجوه الذهنية لها وثابتها لا ملاحظة من حيث لثقل الذهن والوجود الذهني  
 ولا شك ان كل واحد من الاعتبارين اعتبار بحسب نفس الامر فيكون بالاعتبار الاول  
 علة لمعلولها وباعتبار الثاني معلول لعلتها فلا ينفك التسلسل في الوجود وقلت هذا محمول  
 لا في ذات وجود العلة متقدم على وجود المعلوم لا بالمعنى فاعلم حصول الوجود ما فيه التقدم  
 وحصول طرفة التقدم الذهن وطرفة العلة الخارج على امر خارج فاذا كان لا يخرج ما فيه التقدم  
 فلا بد ان يكون تقدم العلة على معلولها باعتبار الوجود لا باعتبارها بما هي من دون ملاحظة  
 الوجود فلا بد ان يكون العلة ما خروقه مع التمثل الذهني والوجود الذهني فاذا اخذت مع التمثل  
 الذهني يكون معلولا لان كل موجود ذهني معلول وكل معلول متأخر الوجود عن وجوده فلا بد من

خطي



الانتكاس ايضا في ذلك الانتكاس اما في الذهن او في الخارج ويناو في الكلام الى آخره فليز  
 التسلسل الحال وانتكاس الخارج وانتكاس الذات من ان الماهيات على الازمنة هاد  
 مدعية احاد الوجود من نفس جودها ان الماهية مجردة عن الوجود فلا يلزمها ان يكون الوجود  
 لا دخل في عملية الازمنة ومع ذلك يكون الوجود مائع للعلية في مرتبة العلية لا في المرتبة المحسوسة  
 للوجود يكون لا شيئا صافا فكلية يقسم من العلية ولا في ذلك الشيء فخير في مرتبة الماهية لا في مرتبة  
 يكون الماهية معصية بوجه الوجود وذلك الوجود في مرتبة الازمنة الذي هو المعلوم ولا يلزم من  
 الشيء على نفسه في اي موضع فخر في العلة والمعلوم لا يلزم من تعدد الوجود واحد هو الوجود والمعلوم  
 وجود المعلوم تاخر عن وجود العلة في نفس الوجود على ما في مرتبة متروكا وايضا متروكا في الماهية  
 كما صارت في الذهن على اعتبار ان علم امره كما كان كما انما اعتبار ان العلم في وجوده في الذهن  
 كذلك باعتبارها على اعتبار ان العلم في مرتبة الازمنة في الوجود والانتكاس في الوجود يكون  
 ملحوظا معها ومن عدم ملاحظة الوجود في الوجود في الازمنة عدم قيامها في الوجود في مرتبة الازمنة  
 وكذا في الوجود في مرتبة الازمنة عدم تقدم العلة عليها في الوجود ويناو في الكلام الى آخره في مرتبة الازمنة  
 المذكورة وان لم يمنع احد الماهية الاعتبار من دفعه في مرتبة الازمنة في المذكورين واهل الانتكاس  
 وجود العالم وجود الواحد جعل في الخارج فانما هو انتكاس ذهني لا انتكاس فعلي ولا  
 يلزم ان يكون الزمان في مرتبة الازمنة في مرتبة الحركة لان الزمان مفقود في الحركة ومن الزمان  
 الحركة يلزم ان يكون الزمان المتحرك الذي هو الجسم لا في الحركة من خواص اجسام ومن الزمان الجسم يلزم  
 ان يكون العقل لا في العالم والاول لا يصح ان يكون العقل في العالم على الواحد جعل في الخارج  
 حقيقة لا يصح من الواحد في الواحد على ما هو من في مقامه فالقول في العالم يكون الانتكاس  
 وجود العالم وجود الواحد جعل في الخارج انتكاسا كما في العالم على ما في العالم في العالم في العالم

م

هو لا يشترط ان يكون شاعرا به في كثير من المسائل في قبل من قولهم العلة مقدمة على المعلوم  
 هو ان العقل اذا احصل وجود العلة ووجود المعلوم ولا عطلان وجود المعلوم ووجود المعلوم ووجود  
 العلة دون ذلك فكيف يمكن بان وجود العلة او وجود المعلوم لا يكون وجود العلة لم تقدم على وجود  
 المعلوم ووجود العلة في عاقل وعقل نفس الامر ويلزم بطلان ان الزمان عالم اعلى من زمانه  
 فليس في المقدم والاولوية متزايدة في ان من هو المقدم غير مفهوم الا في مرتبة الازمنة  
 ومرتبة في مراتب المقدم هو المقدم على كل في كل الشئ وغيره من ذلك وجميع العقول تجعل المقدم  
 الواقع في كلام المقدم بمعنى ان اولوية زمانها ان كان لها زمان لا يصح ان يكون في مرتبة الازمنة  
 على الحقيقة فيكون في مرتبة الازمنة والعلاقة في الانتكاس كما انها موجودة للمقدم في مرتبة الازمنة  
 ايضا فائدة في الباب ان يكون المقدم بحسب في الامر بوجه الانتكاس بحسب في الامر وانما  
 الاطوية فلا يوجب في الانتكاس ولا في مرتبة الازمنة ولا في مرتبة الازمنة كما هو في مرتبة الازمنة  
 المعلوم في نفس الامر في العلة فاطنة صرحا بتقديم العلة على المعلوم كما هو في مرتبة الازمنة  
 وايضا في كل موضع صحة العلاقة في مرتبة الازمنة في امر من يحكم العقل في مرتبة الازمنة في امر من  
 فيها حقيقة ذاتية بحسب في الامر في العلة في مرتبة الازمنة لا يتصور الا في مرتبة الازمنة لا يكون فيها  
 افتقارية ولهذا صحة الشئ وغيره بوجه في مرتبة الازمنة في العلة والمعلوم ولم يجر في مرتبة  
 الذاتية بينهما بل هو صرحا بتقديم العلة في العلة بحسب في الامر وانما في مرتبة الازمنة  
 نفس الامر لا شأن لها في مراتب احوال الاشياء على ما هي عليها في نفس الامر كما في الاختراع  
 كما في الازوال واذا لم يكن منها حقيقة ذاتية بحسب في الامر بحسب في الامر في امره مستعدا  
 بالذات على الازوال بحسب في الامر لا في امره واسطة بين الحية الذاتية بحسب في الامر ووجود المقدم  
 الذاتي بحسب في الامر ولا في مرتبة الازمنة فاطنة في العلة مقدمة في الذات



قلبت

قلت الوجود متناه وحدته لازلي وجوده لازلي وكذا العدم ايضا متناه عدمه لازلي  
عني لازلي والوجود لازلي والعدم لازلي بالقياس الى شئ واحد متنا فان الوجودات  
ولا ينضاه ايضا لا يخرج من كل الاشياء عنها ماصا ولا غير احد منها ايضا الا ان كل امرات  
ان يكون موجودا في الازل او معدوما فيه ولا واسطة بينهما واما العدم الازلي فوجود  
اللازلي فيه ماضع للحج لانها متنا فان الوجودات لا يخرج ولا  
في آك واحدا نه زمان واحد واعلى ذلك فخير كالحواشي الزمانية فانه يجوز ان  
يكون حادث زمانا وجودا بالوجود الازلي في زمان ومعدوما ايضا بالعدم الازلي  
اي العدم المسبوق بالوجود في زمان اخر بعد زمان الوجود كافي جميع الحوادث  
الزمانية التي لا يكون ابدية فانها مجردة عن وجود الازلي في زمان ومعدومة ايضا  
بعد قطع استمرار الوجود في زمان اخر بعد زمان الوجود واما زعمها ماصا بالقياس الى  
شئ واحد فيكون جائزا لا يجوز ان يكون شئ واحد وجودا والازل بل كان واحدا  
متناه فانه يصدق عليه شئ انه لا يكون موجودا بالوجود الازلي ولا يكون معدوما  
بالعدم الازلي ايضا كالمظهر من ارتفاع الوجود الازلي في ارتفاع الوجود راسا لا في الوجود  
اللازلي بعض من الوجود ومن ارتفاعه افعال الوجود الازلي لا يلزم ارتفاع  
العدم لان الوجود على الإطلاق لا الوجود على الإطلاق له فردا احدها الوجود  
اللازلي والثاني الوجود الازلي فاذا ارتفع الوجود الازلي لم يزد من الوجود لانهم  
كجواز حقيقة رفض الوجود الازلي فاذا تحقق الوجود الازلي فخير ان لا يحقق الوجود  
اللازلي وله لا يحقق العدم الازلي ايضا بل لا يحقق العدم ماصا بالقياس الى  
فان الوجود الازلي لا نه لا يحقق احد اثنين وهو الوجود الماضع في الوجود الازلي









ذلك انما يلزم ان كان الوجود حقيقة لا يتصور فيه وجوده وليس كذلك  
 الغاية المستقر في العلم بالذات العالم فانه لا يلزم في حقيقة كمالها والمكان بل انما  
 من الوجود لا يلزم ان الوجود الذي لم يستقر عدمه وكذا العلم بالذات ليس العلم بالذات  
 يستقر وجوده لان الوجود في حقيقة كمالها والمكان ويضع فيه الوجود في العلم  
 الوجود والذات الوحدانية في العلم بالذات وجود الواحد بل انما لا يكون وجوده  
 الواحد بل انما لا يكون الوجود في حقيقة وضع فيه وجود الواحد بل انما لا يكون الوجود في حقيقة  
 كمالها شيئا مستقلا في الخارج فلا بد ان يكون واجبا بالذات او ممكنا بالذات ولا يلزم  
 يلزم فيه الواحد بالذات وهو كمال العلم بالذات المستقر في كمالها بل انما لا يكون  
 وكل ممكن بالذات معلوم بحسب سبق وجوده على وجوده وذلك لان العلم بالذات المستقر في كمالها  
 ويساق الى انهما معا فظهر ان الوجود في حقيقة كمالها والمكان وهذا هو العلم بالذات  
 جاز في قول الواحد بل انما لا يكون في الخارج فانه لا يلزم في حقيقة كمالها بل انما لا يكون  
 في حقيقة كمالها مستقلا فلا يلزم من كونه واجبا بالذات او ممكنا بالذات بل انما لا يكون  
 محال لا يستلزم فيه الواحد بالذات كمال العلم بالذات المستقر في كمالها بل انما لا يكون  
 بالذات معلوم بحسب سبق وجوده على وجوده وذلك لان العلم بالذات المستقر في كمالها  
 الكلام الى انهما معا فظهر ان الوجود في حقيقة كمالها والمكان وهذا هو العلم بالذات  
 في حقيقة كمالها بل انما لا يكون في الخارج فانه لا يلزم في حقيقة كمالها بل انما لا يكون  
 انما استقر استقر لا يتصور فيه وجوده لان العلم بالذات المستقر في كمالها بل انما لا يكون  
 لا يلزم ايضا فلا يلزم في وجود العلم بالذات المستقر في كمالها بل انما لا يكون  
 يتصور فيه وجوده لان العلم بالذات المستقر في كمالها بل انما لا يكون

وتبينها

وتبينها بتأويل واستمرار في نفس الوجود لا في الوجود ايضا وهذا لا يلزم في وجوده  
 في الوجود في العلم بالذات المستقر في كمالها بل انما لا يكون في حقيقة كمالها بل انما لا يكون  
 ثبت ان استمر العلم بالذات المستقر في كمالها بل انما لا يكون في حقيقة كمالها بل انما لا يكون  
 واستمر العلم بالذات المستقر في كمالها بل انما لا يكون في حقيقة كمالها بل انما لا يكون  
 وجود العلم بالذات المستقر في كمالها بل انما لا يكون في حقيقة كمالها بل انما لا يكون  
 ولا يلزم من كمالها مستقلا في الخارج فلا بد ان يكون واجبا بالذات او ممكنا بالذات ولا يلزم  
 للعلم بالذات مستقلا في الخارج فلا بد ان يكون واجبا بالذات او ممكنا بالذات ولا يلزم  
 وعدم ذلك الوجود في كمالها بل انما لا يكون في حقيقة كمالها بل انما لا يكون  
 وعدم اجتماعه في الحقيقة بل انما لا يكون في حقيقة كمالها بل انما لا يكون  
 وذلك لان العلم بالذات المستقر في كمالها بل انما لا يكون في حقيقة كمالها بل انما لا يكون  
 احدهما في العلم بالذات المستقر في كمالها بل انما لا يكون في حقيقة كمالها بل انما لا يكون  
 معا وتبينها بتأويل واستمرار في نفس الوجود لا في الوجود ايضا وهذا لا يلزم في وجوده  
 فقط لا يلزم في العلم بالذات المستقر في كمالها بل انما لا يكون في حقيقة كمالها بل انما لا يكون  
 اي الطبيعة الكلية لا تلزم من كمالها بل انما لا يكون في حقيقة كمالها بل انما لا يكون  
 افرادها في العلم بالذات المستقر في كمالها بل انما لا يكون في حقيقة كمالها بل انما لا يكون  
 ولما كان الوجود في العلم بالذات المستقر في كمالها بل انما لا يكون في حقيقة كمالها بل انما لا يكون  
 يكون واجبا واقعا بلا علة فالواجب في العلم بالذات المستقر في كمالها بل انما لا يكون  
 الوجود في العلم بالذات المستقر في كمالها بل انما لا يكون في حقيقة كمالها بل انما لا يكون  
 لانها احسن من التحقيق ومن وجوده لا يلزم وجوده في العلم بالذات المستقر في كمالها بل انما لا يكون

خط

انما لم يكن اذا كانت خصوصية واحدة من تلك الطبيعة وهو عدم وجود العالم الا بالذات والوجودية  
 وليس الا بالذات لان تلك طبيعة واحدة من تلك الطبيعة لا يستلزم وجود الغير فلا يكون تلك الطبيعة  
 واحدة وهذا المبدأ من تلك الخصوصية واحدة فلا يكون عدم العالم والساكن للخصوصية الا في  
 عدم وجود العالم في الا لا فقط ليس له طبيعة واحدة لوجود العالم في الا لا في وجوده وهي عدم  
 العالم في الا لا في عدمه وهي فعل واحد من ذلك الوجود وذلك لعدم وجوده في جزمه  
 الذي لا في الوجود من غير وجوده في الزمان وانما كان وعدمه لا في الزمان وكان وكل  
 واحد من ذلك الغير من اموالي لا دخل للغير في الاختراع في ذلك ويكونا في واحد  
 والمضافة بينهما لان المتأخر في عدم الوجود العالم فاما هو الوجود الا في العالم ولا الوجود  
 الا في ايضا والمتأخر في الوجود الا في العالم فاما هو الوجود الا في العالم لا في عدم  
 اصطلاحا متواليا في ذلك انما كان عدم العالم في الا لا في وجوده في الا لا في وجوده في عدم  
 العالم قبل وجوده قبلية لا في جميع معها القبل والسيد وكل قبلية لا في جميع معها القبل  
 رضاء فيه يكون قبلية عدم العالم والقبول من الوجود العالم زمانية قبلية ان يكون القبل  
 رضاء في السيد في زمان اخر بعد ذلك وان كان القبل هو عدم الوجود العالم في زمان  
 اولية الزمان ومن قبلية الزمان يلزم اولية الحركة ومن اولية الحركة يلزم اولية الجذب من  
 اولية الجذب يلزم اولية الصانع الذي هو العقل فمن قدم العالم على اذهاب الوجود  
 بالعدم قلت القبلية والبعديتها حيثان تشملان احداهما القبلية والبعديتها الحاصلتان  
 ليست اكم الغير انما الذي هو الرضاء ويصيرهما بالقبلية الكمية والبعديتها الكمية  
 وتبينهما بالقبلية الزمنية والبعديتها الزمنية والقبلية السردية والبعديتها السردية  
 ويصيرهما بالقبلية العددية والبعديتها العددية والبعديتها العددية والبعديتها العددية

ان

انما التمتع الزماني والتأخر الزماني في بعض الاحوال الزماني او لا والذات والوجودية  
 فمن بعض التمتع الزماني او لا والذات والوجودية هو جزء من الزمان ومعروض التأخر الزماني ولا  
 والذات هو جزء اخر من الزمان وكل جزء من الزمان مقداره جزء المتصل بغيره وهو الزمان  
 فكل من الموصوفات الحقيقية بالقدم الزماني والتأخر الزماني في مقدار وجودها في الخارج ولا  
 في الخارج ولهذا لا يمكن جعل القبلية الزمانية والبعديتها الزمانية بالقبلية والبعديتها الكمية  
 توجد القبلية والبعديتها الزمانية في الزمان والزمانيات في الحوادث الزمانية ولهذا قال  
 الحكماء بطلان نسبة المتصل بالزمان ونسبة القبلية الى المتأخر او العكس وهو ظاهر  
 القبلية الزمانية والبعديتها الزمانية لا يوجد شيء منهما في المتأخرات والامور الدهرية لا في المتأخرات  
 والامور الدهرية ففرق الزمان وفرق الكون فكيف يكون كونهما من بعضهما الزمان ليس هو في الزمان  
 بالزمان وانما المتأخر الزمان فقدم المتأخرات انما هو يكون وهو الا في زمانا كما هو في زمانا  
 ان في التأخر في المسائل الحكمية فكما ان لا بد في علم الوجود من الزمان ومن التمتع الزماني والمتأخر  
 الزماني كذلك لا بد من الدهر ومن التمتع الدهري والتأخر الدهري لان المتأخرات موجودة في  
 ليس وجودها وجود زمانيا بل وجودها وجود دهرى وتقدمها تقدم دهرى وتقدمها تقدم  
 ان عدم الوجود العالم هو دهرى وكذا وجود العالم ايضا هو دهرى فقدم ذلك لعدم العالم  
 الوجود تقدم دهرى اي تقدم صريح غير مكبر ولا مخبر ان يكون ذلك التمتع تقدم زمانيا  
 لان عدم الوجود العالم فرق الزمان وفرق العالم فكيف يجوز ان يكون واقعا في الزمان والمكان  
 ان الزمان واقع في العالم لعدمه في الا لا في الوجود انما هو ان الوجود جازم في الزمان  
 جميع الممكنات الصولية بحيث لا يشك فيها شيء من الممكنات الصولية فاما هذا انما هو  
 بحسب الوجود الخارجي وهذا شامل للوجود الزماني ايضا فكل من الزمان معدوم انما هو

خط



كما يرى اجزاء العالم ولكل اجزاء موجود في الازل بل ان يكون معدوم ايضا في الازل  
وهو ظاهر في العالم انهم المتعدي للزمان ولم يتغير من الموجودات سوى ان في الزمان  
فترى وجود اجزاء وقال ان كل قبلة لا يجتمع معها التباين في قبلة زمانية بل في زمان  
المتعدية الكلية منوعة وباطنة عند التباين في الزمان بل باطنه عند التباين في الزمان  
ايضا عند التباين في الزمان لان التباين في الزمان هو التباين في الزمان لان التباين في الزمان هو التباين في الزمان  
وبالذات وجود اجزاء العالم جميعا بل قالوا لا يستطيعون الحوادث اليومية بسبب التباين في الزمان  
اقتضاها والى ذلك ان قبلة وجود في التباين في الزمان فيكون التباين في الزمان موجود في  
الازل والحوادث اليومية معدومة في الازل فيكون وجود التباين في الزمان في الحوادث  
اليومية قبلة زمانية فيكون وجود في قبلة زمانية لا يجتمع معها التباين في الزمان  
الجد والحال ان التباين في الزمان هو التباين في الزمان في سلسلة الزمان والزمان في سلسلة الزمان  
كأن هذه القبلة قبلة زمانية لانها في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان  
لأن الزمان في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان  
فليست التباين في الزمان في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان  
وانتاج جميع الحوادث في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان  
من ان الحوادث الزمانية في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان  
فلا بد من مادة موجودة في الزمان في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان  
ولا بد من عدم يتعدى الزمان في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان  
في المادة في الحوادث في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان

الكائنة

الكائنة في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان  
كأن هذه القبلة قبلة زمانية لانها في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان  
لأن الزمان في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان  
فليست التباين في الزمان في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان  
وانتاج جميع الحوادث في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان  
من ان الحوادث الزمانية في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان  
فلا بد من مادة موجودة في الزمان في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان  
ولا بد من عدم يتعدى الزمان في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان  
في المادة في الحوادث في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان في سلسلة الزمان

خط









بطلان على هذه البراهين المتأخرين بالقديم الاولية بالقياس الى غير ان هذا العالم والشيء كلام في  
 يمكن تطبيقه على هذه البراهين التي ذكرها مشروطة الا اننا نأخذ ما يتفق التقدمة في الكلام وانما تقدم  
 مثل في العالم فيكون كل من هو في العالم يكون استقدها او في النقصا بل غايات يكون من كان قريب  
 اليها يكون استقدها وفي الزمان ان تفرضه على ان يكون ذلك يكون استقدها وتقدم  
 الباري على العالم هو تقدم بالوجود والقياس الى الباري والوجود شيء ثالث بالقياسه وانما تفرضه في ذلك  
 ثالثا انتهى قوله بالخاطرة والمقصود بالتالي هو في الشيء وتقدم الباري الى الشيء والمستفاد من هذا  
 القول ان الباري هو ما يشاهد تقدمه على العالم المعقول انما هو باعتبار الوجود وهو شئ بالبرهان  
 ان ليس الوجود عين شانه وجوده فلهذا قلنا ينبغي ان يكون تقدمه على ما هو له تقدمه باعتبار  
 الوجود محض على تقدمه باعتبار الوجود المحض لانه في عين ذاته فيكون لا اثنية بينهما  
 اصل الا في العينية في الاثنية فاذا ثبت العينية بطلت الاثنية وقد اشار بقوله الى ان  
 الوجود شيء ثالث يعني ان وجود الواحد عينه لا ليس هو ثالثا بالقياس الى المتقدم والمتأخر  
 بان يكون المتقدم امر ولا متأخر امرانيا والوجود امرانا ثالثا لا الوجود المحض عين في المتقدم  
 الذي هو الباري عين شانه واذ كان الوجود المحض عين ذاته المتقدم فليكن تقدم الوجود  
 ايضا بناء على انما هو مع ذاته المتقدمة ولا يخفى على ان الوجود المحض الذي هو عين  
 الباري في انما هو المعبر عنه فهو الوجود المحض لان في نفسه هذا فهو امر لا عينه هو امر  
 لا في نفسه هذا فهو امر لا عينه امر لا في نفسه ذات الباري عين شانه واذ كان زائدا  
 شيئا ثالثا بالقياس الى الباري في معولوه وهذا الشيء الثالث لا يكون الا فيكون يكون  
 شيئا ثالثا واما في الباري ليس الكلام في العالم في الوجود الذي عين ذاته المتقدمة  
 ولا يمكن حصوله في الباري كذاته الباري عين شانه على ما ذكرنا من مفصلات الشئ متولد

وانما

وانما تفرضه في ذلك ثانيا ثالثا ان الثالث انما هو ما تفرضه في ذلك وهو هو  
 المحصول في الباري الذي يكون زائدا وثالثا وهذا الثالث ليس عين الباري ونفسه بل  
 عنه بهذا الثالث على الباري في ذاته وهو المعبر عنه فهو الوجود المحض وانما كان  
 الذات الباري تقدمه على معولوه ويكون وجوده المحض عين ذاته وانما هو عين وجوده المحض  
 فيكون يكون التقدم الثالث للذات ثانيا الوجود المحض المحض ايضا بناء على شئ به الاتحاد  
 بين الذات والوجود فيكون تقدم الواحد عين شانه على معولوه في التقدم المحض  
 واذ كان وجوده متقدمه على وجود المعول تقدمه انما هو انشاكيا فيكون يكون وجوده جميع  
 معولوه لا عين شانه زائدا ولمن من بطلان قدم بعض احوال العالم وانما وجوده على ما  
 ذهب اليه المتأخرين بالتقدم واعلم ان البرهان الذي ذكرناه مشروحا وذكرنا ان كلام الشارح  
 في التعليقات يمكن تطبيقه على الوجود الذي فصلناه قد ذكرنا الاستدلال في قوله  
 ونورد مسكه في اكثر كتبه وتماخرنا به ما جعل الله من محضها بالبرهان وفصله على  
 المعنا عن تقدمه في ان كلام الشيخ المتأخرين في ثبوتها يمكن تطبيقه على ذلك البرهان في  
 الذي هو البرهان فليكن يصح دعوى الاختصاص فيكون هو بالبرهان ان يدعى ان ما تقدمه  
 كلام الشيخ في التعليقات وكيفية لا بد فتأمل فليس في ذلك ما في القياسات هذا الكلام الذي  
 قلناه من الشيخ هو عينه ايضا فان قيل اذا كان الشيخ مقتطعا بهذا البرهان المطلق تقدم العالم عين  
 يصح ان يقال ان تقدم العالم عين ليس كلام الشيخ في ثبوت من تقدمه ايضا بان مقتضى تقدم  
 العالم بل كل ما من مبنية على قول الملائكة الجاهلين بالبرهان في التقدم فيكون ما ذكرناه في التقدم  
 فيكون تقدمه على العالم يكون تقدم العالم هذا قال في اخره انما هو من الاشياء بعد  
 تقدمه على العالم ومنه انما يكون مجرد من العالم وقوله هذه الحسابات



فهذه هي المذهب واليك الاختيار بعينه دون هؤلاء بعدا يحمل والحدود والحدود كلاً  
وهذا صريح في كلامه فيكون خالفاً لما لا يشك في أصله لا ينشأ من الخلق والحدود في كل  
التي لا ينفصل كلاً من أصلها ما يؤيد ما ذكرنا التوضيح كلاً المسح فأنظر في هذا التعليل من  
العالم فيكون بالذات العقل والاعتراض التكملة وجميع الافلاك والحدود والحدود في جميع الكون  
الذات من غير هذه هي ذلك الزمان الذي مقدار الحركة تلك الافلاك فانه ان لم يكن  
فان تلك خلق محض فكل من تلك الحركة والحدود من الاوقات والحدود على اوله  
الزمان من غير هذه هي ذلك الزمان في جانب الازل ولا والله في جانب الماضي ولا في  
المستقبل فتقول لا يجوز ان يكون الزمان في مستأخره في جانب الماضي كاذباً فيقال  
بقوم العالم لا يكون الزمان اذلاً ولا في الوجود فيلزم ان يحق في جانب الزمان  
غير مستأخره في الفعل في الافلاك ووجودات غير مستأخره في الفعل في جانب الازل  
والا فمما يظن من ذلك ان لا يتم بطلان المزمع وهو ظاهر ما عطلان الازم فكيف  
في ما يبرهنه القضاة وبهذه الحجة اما هذا القضاة في قوله في الوجود المزمع  
مستفاداً من المسبق فقط لانه لم يحق بعد حدوثه احدى لغيره بل في الوجود ان  
باعتبار ذاته كغيره في الزمان فيكون امر مستفاداً من غير ما لم ينفذ جزاءه  
بعد بل في صفة وهذا التقدير والتقدير فترى ان الفعل في الامر الذي في جانب  
الازل واما في جانب المستقبل فلهذا التقدير والتقدير في الامر الذي في جانب  
الازل بل في صفة مستفاداً من غير ما لم ينفذ جزاءه بل في الامر الذي في الفعل  
وليس في السابق لها بالفعل في الوجود المزمع مستفاداً من المسبق فقط وكذا في  
مستفاداً من السابق في المسبق فمما قلنا ذهب سلسلة الزمان في جانب الماضي الى

تأني

فهذه هي المذهب واليك الاختيار بعينه دون هؤلاء بعدا يحمل والحدود والحدود كلاً  
وهذا صريح في كلامه فيكون خالفاً لما لا يشك في أصله لا ينشأ من الخلق والحدود في كل  
التي لا ينفصل كلاً من أصلها ما يؤيد ما ذكرنا التوضيح كلاً المسح فأنظر في هذا التعليل من  
العالم فيكون بالذات العقل والاعتراض التكملة وجميع الافلاك والحدود والحدود في جميع الكون  
الذات من غير هذه هي ذلك الزمان الذي مقدار الحركة تلك الافلاك فانه ان لم يكن  
فان تلك خلق محض فكل من تلك الحركة والحدود من الاوقات والحدود على اوله  
الزمان من غير هذه هي ذلك الزمان في جانب الازل ولا والله في جانب الماضي ولا في  
المستقبل فتقول لا يجوز ان يكون الزمان في مستأخره في جانب الماضي كاذباً فيقال  
بقوم العالم لا يكون الزمان اذلاً ولا في الوجود فيلزم ان يحق في جانب الزمان  
غير مستأخره في الفعل في الافلاك ووجودات غير مستأخره في الفعل في جانب الازل  
والا فمما يظن من ذلك ان لا يتم بطلان المزمع وهو ظاهر ما عطلان الازم فكيف  
في ما يبرهنه القضاة وبهذه الحجة اما هذا القضاة في قوله في الوجود المزمع  
مستفاداً من المسبق فقط لانه لم يحق بعد حدوثه احدى لغيره بل في الوجود ان  
باعتبار ذاته كغيره في الزمان فيكون امر مستفاداً من غير ما لم ينفذ جزاءه  
بعد بل في صفة وهذا التقدير والتقدير فترى ان الفعل في الامر الذي في جانب  
الازل واما في جانب المستقبل فلهذا التقدير والتقدير في الامر الذي في جانب  
الازل بل في صفة مستفاداً من غير ما لم ينفذ جزاءه بل في الامر الذي في الفعل  
وليس في السابق لها بالفعل في الوجود المزمع مستفاداً من المسبق فقط وكذا في  
مستفاداً من السابق في المسبق فمما قلنا ذهب سلسلة الزمان في جانب الماضي الى

فالحاج قسمان احدهما ما يكون الامكان الذاتي كاني في مضاف الوجود الخارجي وذلك  
 انما يكون بما تفرق الكون فاذا كان الامكان الذاتي كاني في مضاف الوجود ولا يكون  
 اسكان استعماله فلا بد ان لا يتفرق بين مضاف الوجود الخارجي وبين مضاف الوجود  
 جميعا فلو كان مضاف الوجود الخارجي ويكون بين وجودها وبين وجودها  
 والثاني هو المضاف في نفسه فانهما ما لا يكون الامكان الذاتي كاني في وجوده بل لا بد  
 من الامكان الاستعمالي ايضا فذلك انما يكون فيما تحت الكون على نحو ان الزمان  
 هذا القسم من الموجودات الممكنة كانه مضافا في الوجود الخارجي وبعبارة اخرى  
 الخارجية لاما في الاستعمال فان كان في الزمان في ذاتها لا يكون موجودة واذا لم يكن  
 موجودة فلا يكون مضافا اليه بل لا بد من الاستعمال فلو كان في الوجود مضافا  
 فلو لم يكن مضافا في الزمان والذات فلا يكون موجودا في نفسه بل لا بد من وجوده  
 لانه كونه موجودا في الزمان لا بد من وجوده في الزمان كانه موجودا في الزمان  
 حده وفي غيره من اقسام الشريعة في الحقيقة في نفسه فلو كان في الزمان  
 انما الشريعة في الزمان لا بد من وجوده في الزمان مثلا اذا فرض ان كان حلالا في نفسه  
 هذا الحكم وجعل الشريعة حراما فليس معنى الشريعة ان الشريعة في الزمان كانه واقعا في السنة  
 على السنة بل معناه الشريعة قطع استمرار الحلال في الزمان واما برهان الحيات فانما  
 دوافع معينة كالذوق اليومية مثلا فبذلك لا بد من وجودها في هذه الدوافع اليومية  
 انما دوافعها على حقيقتها لا بد من وجودها في الزمان كونه متناهيا او غير متناه  
 باطل لا بد ان يكون الغير متناهيا في حدها من وجوده في الزمان كونه متناهيا او غير  
 ان يكون ما بين الدوافع اليومية وبين ان دوافعها في حقيقتها متناهيا او غير متناهيا

متناه

متناه استنادا الى ان لا يكون الدوافع المتناهية في جانب المضاف متناهية بل  
 كونه متناهية واذا كانت متناهية محال محقق او لا وفي جانب المضاف متناهية  
 الدوافع التي غير متناهية في الزمان في ذاتها متناهية في الزمان في ذاتها  
 المضاف ايضا لا الزمان متناهيا ولا يوجد الحركة متناهية عن الزمان ولما كان الغير متناه  
 وجوده المتناه في الزمان مع الحركة معينة حاصلة فليكن ان يكون الوجود المتناه ايضا  
 اوله وقومته في وجوده المتناه وجوده المتناه في الزمان في ذاتها متناهية في الزمان  
 لا انكاره بين وجوده في الزمان في الخارج بل يكون مجموعا مع متناهية في الزمان  
 لوجوده في الزمان في ذاته لا انكاره لا اول الوجوده فانهم قد وجدوا العلم في الزمان وهو  
 في شئ في شئ في شئ عليه وهو ان برهان الحيات يمكن ان يستعمله العلم في الزمان  
 بالعلم في الحيات مثلا اذا فرضنا حقا وجعلت متناهية في الزمان في شئ في شئ في شئ  
 نقطة في وسط الخط والحركة في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ  
 في ذلك الخط والحركة في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ  
 في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ  
 فانه يمكن على هذه الطريقة ان العلم في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ  
 الحيات التي ايضا يمكن واحد من برهان الحيات وبرهان التقنين كما يظهر من ابطال  
 واعلم ان السيد الشريف قد بين في فاضلية شريعة حكمه العبد عن قول الشيخ فيصدق  
 على كل واحد منهما انه متناه قالوا لاشارة الى الاشراق ذكر الشيخ ما حكم على الكل المحقق  
 ما حكم على كل واحد من كل ما كان ما بين كل واحد من هذه الدوافع فانه لا بد ان يكون  
 ان يكون من الدوافع في الزمان كونه كذا وكذا في الزمان او اكثر بل ما بعد ذلك ما بين كل واحد



فان واحد من الذناب فالحكم يكون دون الذناب وهو حق لعدم تناول كل واحد  
 واحد من الامور التي تشبه بئنا وانما واحد من اى واحد من الامور  
 المستقرة لعدم التمايز سواء قربت او بعدت اشتملت على اقسامها او لم تشتمل  
 نصرة انما اذا كان ما بين اى واحد من الامور متساويا كان الحكم هو لا يسير ولا ينفى  
 من جميع فالحكم يكون لكل واحد من الذناب اذا كان ما بين كل واحد من اى واحد من الذناب  
 فانه ليس كذلك بل الامور من دليل التمايز كما هو بين ما قاله الشارح ان لا يشترط لا يسير  
 بين من جوع في حق الاعتقاد على انه هو الحكم المحمدي وحكم الكل افراد على كل واحد  
 لانه من ثبوت احد ما ثبت الاخر من ثبوت حكم الكل افرادى وهو كون ما بين كل واحد  
 ولى واحد من الذناب لا يلزم ان يكون مجموع ذوات الذناب ايضا الاصل ان الحكم المحمدي  
 والكل افرادى في الحكم هذا حال المحشى الشريف وفيما قاله في الحاشية المتقدمة فساد  
 من وجهين الاول ان حكمة الاشراق لم يلحقها شرطان بل بشرط واحد ذلك الشرح  
 للامانة الشراعية والشرعيات فافان هو للشرعيات الشريفة المتقولة لا طين كونه شرع  
 الشرعيات وشرع ايضا على التمايز الذي كان من آثار الشريعة كما في الشرعيات  
 فالشرعيات انما الحكم بالشرعيات لا كذا بجملة الاشراق والى في غير متعلق بما تقدمت  
 من كلامها ولهذا لا يجوز عليها اعتبارها ولا يسير ولا ينفى من جوع فطلب من مقصودها بحيث  
 ينفى ذلك الاعتراض فنقول لا حظ في الامور الغير المتمايزة وان لم يكن تفصيلا لكن لا تشك  
 في انه يجوز ملاحظة الامور الغير المتمايزة اجمالا لا يفتنون شامل الحكم احد من الامور الغير  
 المتمايزة بالنسبة مثلا اذا جاء التفسير فيمكن ان يذهب بسلسلة الحكمات الى الامور بالفضل  
 حتى وان لم يكن ملاحظة تلك الامور الغير المتمايزة مبنية على التفصيل لكن يمكنه ان يجمعا

بأن

بأن لا يلاحظ بغيره صادق على كل واحد واحد وهو هذا هو مكنان امر كل ما مل  
 الحكم واحد واحد من الحكمات ومجموع الحكمات ايضا لا يخرج التمايز من الحكمات من كون  
 ايضا ان ما اشترطه حكم الكل افرادى وحكم الكل المحمدي فليست ليخرج على الاطلاق  
 لا يكون مرق به الحكم المحمدي وحكم الكل افرادى في الحكم والتميز بجملة الحكمية في معرفة ذلك هي  
 ان الحكم على الفرد لا يخرج من ان يكون على جميع فتا دير وجود ذلك الفرد وفيه فتا دير وجود  
 فان حكم على جميع فتا دير وجوده في لا يشك حكم كل افرادى وحكم كل مجموع كقولنا كل واحد  
 الحكمات محتاج الى الملاحظة فالحكم بالاحتياج الى الملاحظة على كل واحد من الحكمات فاما يكون على  
 جميع فتا دير وجوده اى سوله كان مع ذلك الحكم الواحد على كل واحد ولا ان الحكم على حالة  
 الاخرين فكل واحد من الحكمين سوله كان مع ذلك حكمه فافان حكمه فافان حكمه فافان حكمه فافان حكمه  
 اصلا يكون محتاجا الى الملاحظة على هذا التقدير لا يخلت الحكم المحمدي وحكم الكل افرادى في الحكم  
 كان كل واحد من الحكمين محتاجا الى الملاحظة كذا مجموع الحكمات ايضا فمحتاج الى الملاحظة لا مجموع الحكمات  
 ايضا يمكن والامكان على الاحتياج الى الملاحظة ولى كان الحكم على الفرد على جميع فتا دير وجوده دون  
 بعضه فقولنا كل انسان فينبه هذا الرغيف فقولنا هذا الرغيف فقولنا هذا الرغيف فقولنا هذا الرغيف  
 الافرادى لا يحصل شيع من الرغيف الحكم واحد من الاشياء يمكن على قولنا لا يكون معطو  
 آخر والا يحصل الشيع له منه ونقول ايضا ملاحظة الواحد يتصور من وجهين احدهما بحيث  
 انه هذا الواحد بخصوصه وبهذا الاعتبار يكون واحد ايضا حقيقة لا يتنازل عنه وتامها  
 من حيث انه واحد على القيان اى لا يلاحظه من الخصوصية والقيان وبهذا الاعتبار يكون كل واحد  
 متنا ولا يفرق بينه وبين التماس في ملاحظة المظهر فافان المظهر يمكن ان لا يلاحظها من حيث  
 هذه المظهر وبهذا الاعتبار يكون امر اخر شيا حقيقة لا يتنازل عنه ولا يفرق بينه وبين واحد

خطا

وثانيها من حيث انها نقطة لا على السبيل وهذا الاعتبار يكون من امر الكليات لا من الامور  
اذا تم هذا التامات فتقول في انفسها ان الحقيقتان بحيث يظهران في الخارج والاعتراض المذكور  
ويكسبه ما قد لا يتصور في كلامهما انما اذا فرضنا خطا مستقيما لا شك انهما على نفس النقط  
فان كانا في نفس نقطة وجعلنا ابتداء النقط التي يكون مكنة الانفraz في ذلك الخط فليحظ  
هذه النقطة من حيث انفسها فترى ان لا خط يقطعها النقطة شيئا من النقطا جميعا القريبين  
بالاخر من حيث انها نقطة لا على السبيل فيجب ان يكون ذلك النقطة المعنية ابتداء النقطا  
اذا كان ما بين هذه النقطة المعنية ابتداء النقطا ونقطا اذا كان ما بين هذه النقطة  
وبين كل نقطة مكنة الانفraz في ذلك الخط دون الذي هو طريق ان يكون كل الخط دون الذي هو  
لان النقطة التي هي على خطها معها القريبين بالاولى وحصلت من حيث انها امر كلي من حيث  
جميع النقطا المكنة الانفraz في ذلك الخط فلا يخرج شي من النقطا التي يمكن الانفraz في ذلك  
الخط من النقطة التي لو حلت بمكانها المكنة لانها من حيث انها امر كلي من حيث  
المعينة التي جعلناها ابتداء النقطا المكنة الانفraz وبين النقطة التي اخذت بمكانها  
الكلي البتة ما كان نقطة مكنة الانفraz في ذلك الخط فترى ان ما بين النقطة المعنية المذكورة وبين كل  
شي من الاحتمال اصلا ولا امتداد في ذلك اذا كان ما بين النقطة المعنية المذكورة وبين كل  
مستقر الاحتمال المستوي جميعا لقطا المكنة الانفraz في ذلك الخط دون الذي هو  
كل الخط ايضا دون الذي لا شك في هذه ان الامور الكثرة في حق الامور الغير المتناهية فيجب  
ملاحظتها اما لانتظار وحصلت جميع تلك النقطا المكنة الانفraz في ذلك الاحتمال فليكن  
من النقطا المكنة الانفraz خارجا عن الملاحظة الراهنة المستوية بل انما هي لا تتصور  
فاذا كان جميع الاحتمالات المتصورة في هذه النقطة المعنية المذكورة وبين كل نقطة مكنة الانفraz

٥

في ذلك الخط بمكان الاحتمال المستوي جميعا للاحتمالات متصورة في ذلك الاحتمال فليكن  
لا يتصور دون الذي لا يخرج من هذا ما بين النقطة المعنية وبين كل نقطة مكنة الانفraz  
مستقر الانفraz في الاحتمال المستوي جميعا للاحتمالات المذكورة وذلك ان في كل  
شي من مستقرها المكنة يكون دون الذي لا يخرج من هذا ما بين النقطة المعنية وبين كل نقطة مكنة الانفraz  
لان كل النقطة المعنية ليس على غير ما هي في نفس النقطة المعنية او نقطة في اول النقطا وهذا  
ما على كل شي من النقطا في ذلك فترى ان النقطة المعنية حكمها باعنا لكل واحد من النقطا  
المكنة الانفraz على سبيل الاحتمال وقد عرفت ان يمكن ملاحظة الامور الغير المتناهية في الاحتمال  
فلوحظت النقطا الغير المتناهية وحكم على النقطة المعنية بانها وبين كل نقطة من النقطا  
الغير المتناهية دون الذي لا يخرج من هذا ما بين النقطا المكنة لانها على كل شي من النقطا  
النقطة المعنية سواء لوحظت معها نقطتا على الترتيب والغير الترتيب وسواء كانت النقطا  
كثيرة غير متناهية او كثيرة متناهية فلم يمتدح في محال فهم الانفraz فضلا عن انما هي في ذلك  
على ما يظهر بالبتة ما بين مستقرها المذكورة متصلا وهذا الذي ذكرنا من مستقرها هو ما  
الشاهد اننا نكتفي بالحق ونظهر من الاعتراض المذكور ان مستقرها هو ما بين  
كل نقطة مكنة الانفraz وبين النقطتين والمخصوصية بانها لا يوجد نقطة معينة ثم لا يوجد  
نقطة اخرى معينة معها حكم بانها دون الذي لا يخرج من هذا ما بين النقطة المعنية وبين كل نقطة مكنة الانفraz  
الثانية ثم لا يوجد معها نقطة اخرى معينة وحكم بانها ما بينا دون الذي لا يخرج من هذا  
بما الاعتراض المذكور لكن على الوجه الذي فصلنا له لاجل التوضيح من جهة الاعتراض المذكور فلا يخفى  
كل شي من النقطا على كل الشهور وانما البتة المعنية على حد ما في الامور المذكورة في ذلك  
شبهه الثاني بغير تمام المأمور فيها فترى ان العمل بالمعينة وتلك كونه العالمين المأمورين

عليها

شبهه الثاني بغير تمام  
المأمور فيها



منها ان العالم كان مركبا من اجزاء المركبات اجزاء اجزاء فاجزاء اجزاء يكون متناهيا على  
اجزاء المركب ولما كان من اجزاء متناهية في الشرف والكمال لا بد ان يكون الصادر الاول  
سلسلة البقاء الاجزاء واشترط الصريح ان يكون هو الصادر الاول ومن مصادره ان  
تتمت المتناهية فيكون لا يخرج من ان يكون جميع ما يتوقف عليه الصادر الاول في الاصل  
اولا فان كان جميع ما يتوقف عليه الصادر الاول في الاصل فيكون ان يكون الصادر الاول  
ازليا والاولى خلف المعلوم ان المتناهية وهو محال وان لم يكن جميع ما يتوقف عليه الصادر  
الاول في الاصل لا بد ان لا يكون بعض ما يتوقف عليه الصادر الاول ازليا بل يكون في الاصل  
ويجب ان يكون مع حدوث الصادر الاول او اخره واما الصادر الاول فيكون محدثا  
الصادر الاول وهذا بخلاف وجهي الاول انه اذا صدر مع الصادر الاول امرين لم يكن  
يكون ذلك الامر اخر ما يتوقف عليه الصادر الاول ولا شك ان اجزاء الموقوف عليه  
متناهية على ما هو في العلم ان لا يكون ما فرغ من الصادر الاول صادرا ولا بد ان يكون الصادر  
الاول امر اخر قبل ما فرغ من الصادر الاول فليكن خلاف الفرض والثاني ان انتقال الكلام  
من الاصل الى الاخر لا يحدث مع الصادر الاول فلا يخرج من ان يكون جميع ما يتوقف عليه الصادر  
الاخر في الاصل ولا فان كان في الاصل لم يكن ان يكون ذلك الامر الاخر ازليا والا  
ليكن خلف المعلوم ان المتناهية وهو محال وان لم يكن جميع ما يتوقف عليه الصادر في الاصل لا بد  
ان يكون بعض ما يتوقف عليه الصادر في الاصل ويوجب ان يكون مع حدوث امر اخر يكون  
حدوثه قبل حدوثه وانما بالوجهين المذكورين وهكذا انتقال الكلام الى الاما لا نهاية  
بالفعل فليكن امر متناهية في حدوثه متناهية في حدوثه متناهية في حدوثه متناهية في حدوثه  
الاول وترتب الامور الغير المتناهية المتناهية المتناهية بطورها وانما فاعلم ان العالم كان

منه

ففي ان يكون الصادر الاول ازليا وهو المتناهي من ان يقدم العالم المتناهي مقدم على جمل العالم  
قال تقدم بعض اجزائه وجزء الجواهر من هذه الشهادة موقوف على تقدمه متناهية في الزمان  
الممكن بالذات لا يتغير فيه ان يكون لجميع الصادر الموجود في الممكن بالذات ما لم يكن الاخر  
الوجود لانه قد ثبت في السابق ان الوجود الجبر عما يتوقف عليه الامر بالمسألة والوجود المادي  
متوقف على الجبر ووجود الجسم متوقف على الفرض انما يبرر بالعلم بكونه في كل ممكن من الممكنات  
ان يتوقف عليه بكونه من الوجود ويكفي لآخره من المتناهي المعلوم في خلفه فان  
المتناهية في بكونه من نفسه نفس الامر وهو اذا لاحظ العقل المتناهي لانه لا يلاحظ مصادرها  
بحكم تقدم المتناهية على مصادرها وانما كونه في المرتبة العقلية على ما عرفه من شروطها  
سبب خلف المعلوم عليها انما واحده في بكونه من نفسه نفس الامر بها وانما فاعلم  
تتمت المتناهي من تحت الشئ الاول من الزمان وهو انما يتوقف على جميع ما يتوقف عليه  
الصادر الاول كان في الاصل ومع ذلك لا يلزم ان يكون الصادر الاول ازليا بل يكون  
الوجود الاول متناهي على الصادر الاول بل يتبع بالبراهين السابقة امتناع الوجود  
الاصل على كل ممكن من الممكنات ومن امتناع بعضها من الوجود على الممكن لا يلزم من وجوده  
كونه ممكن الوجود بالذات على ما عرفت سابقا وذلك ان الوجود الاصل متناهي على كل ممكن  
المكتسبة في خلف الصادر الاول من حيث المتناهية التي هي الواجب على شانه ووجود هذا  
المتناهي نشأ من امتناع الوجود الاصل على كل ممكن معلول لانه نشأ من نقصان في كل حال  
او نقصان ما في فعلية وجوده كان خلف المعلوم ان المتناهية في المرتبة العقلية وانما  
ووجود هذا المتناهي نشأ من امتناع وجود المعلوم في المرتبة العقلية لعلية العالم  
ان شرط من ان المعلوم بحكم ان يكون مع عليه لانه متناهية ان المعلوم بحكم ان يكون مع





الذي  
 اكثر واشد من شاد تظيل الجود والا فاضد على العا بما عتار بهم فنعنا الجود على العالم في  
 فتظلا تظيل الجود والفاضد بالنسبة الى السبق لا يكون الا بالاضاد مع اختلاف العالم فان لم  
 كذلك والخصيص على ذلك في الخلق والفاضد الى ما عتار بهم من الاشارات هو ان لا يكون من تظيل المتقد  
 انتفاء العترة عليه وتوضيح كلامه ادوا الى الجود جلا من يكون كل واحد من صفاته الكاليرة  
 من حقيقة التي هي في نهاية القامية وقرق التمامية ويرفع من سمات النفس بحيث لا  
 كال الا وهو موجود في حقيقة الزمنية على وجه التمام وقرق التمام فكل ما في الزمان الامكان  
 اذا تصور كماله لا يكون الجود بما هو موجود فهو من جلا من شأنه على وجه كل واحد ما  
 مما يتصور من شأنه ولما كان صفاته الكاليرة من شأنه ذاته الحقيقية كماله فانه  
 البرقة من سمات النفس فلا بد ان يكون على وجه صفاته الكاليرة حاطا قبال تلك  
 الذات كماله في كل واحد من تلك الجوانب الكاليرة الواجب ان يكون في قدر من جلا  
 شأنه ولما كان قدره من شأنه ذاته من شأنه فلا بد ان يكون قدره من جلا من شأنه ذاته  
 مرتبة القامية والكال الحقيقية كماله التامة من جلا الجود واذ كانت قدره من جلا من شأنه ذاته  
 مرتبة القامية والكال فلا يصح نسبة الجود الى قدره من شأنه ذاته في الحقيقة والوجه في النفس  
 في العترة فلا يبقى هذا العالم دغا من شأنه كماله الا ويكون قدره من جلا من شأنه ذاته  
 الجود فالتام والذات يكون قدره تامة من جلا الجود ولا يكون قدره من شأنه ذاته من جلا من شأنه ذاته  
 اصلا فلا يصح انتساب الجود الى تلك القامية فلا يجوز ان يكون في حقيقة من شأنه كماله  
 قدره من الجود الى النفس في العترة بل وجب ان ينسب الجود الى ما في من شأنه كماله  
 بمعنى ان العترة والسر في وسر من شأنه قدره العترة فغاير ما في من شأنه كماله انتفاء العترة  
 ومن انتفاء العترة ولا يكون انتفاء العترة فضلا عن العترة التامة كماله من جلا الجود

وحي

وهو قدره الواجب على شأنه لا اذا فرضنا انتفاء من شأنه كماله كونه قادرا على كل شيء  
 ولكن المعنى ان يكون موجودا ليعلم من شأنه كماله من لا يلزم انتفاء العترة على كل شيء  
 ما ذكرنا لا يجوز ان يكون الواجب على شأنه كماله كونه قادرا على كل شيء انتفاء العترة ويكون جلا من شأنه  
 الجود على شأنه كماله لا يتصور في قدره من شأنه بل يتصور من جانب المتفادات فلا بد ان ينسب الجود  
 الى المتفادات بمعنى انها السبق وسعها ان يتصور الجود اصلا ويكون عاجزة عن فعل الجود  
 لان جميع ما لا بد من حقيقة العترة ولا يوجب والتقصير الجود موجود في جانب جلا من شأنه كماله  
 ولا خفا من ذلك اصلا من جانب جلا من شأنه بل يتصور من جانب المتفادات التي لا يكون  
 ذاتها من جلا من شأنه كماله ولا بد وانما هذه المتفادات فتقر الا لا يصح الجود لا يصح  
 يتوقف عليه وجود الصاد الاول من قدره الواجب على شأنه كماله وجوده وفقدان وجوده  
 شأنه وجوده اسكدر الجود والتقصير في كماله في الارزاق ولو يكون من جانب جلا من شأنه كماله  
 في جلا من شأنه كماله والتقصير من جانب الصاد الاول فلا بد ان يكون في وسر من شأنه كماله  
 فيكون الصاد الاول عاجز عن فعل الجود الا ان عاجز التصور من الصاد الاول لا  
 جانب جلا من شأنه كماله وفقدان من شأنه كماله وانتفاء العترة والكال في العترة  
 المحلوق فضلا عن العترة التامة كماله من جلا الجود واما التظيل فهو شأنه كماله  
 تظيل ناش من جلا من شأنه كماله وقصوره على ان القابل يمنع على الجود كماله في الارزاق  
 على قدره من شأنه كماله التظيل فلا يكون التظيل حقيقة من قبل القابل الا ان التظيل الجود  
 وكما في العترة وهذا السبق التظيل يكون جلا من شأنه كماله وجوده واجبا لتظيل الى  
 القابل الا ان الموقوف من شأنه كماله من قبل التظيل وعاجز عن كماله يتصور من جلا من شأنه كماله  
 وفاضد الجود عليه وتاثيرا ان يكون القابل قبل التظيل وفاضد الجود عليه ولا يكون عاجزا





بغير علم شامل لا يمكن ان يكون في جميع اجزاء العالم والجواب عن هذه الشبهة ان حقيقة  
الامكان الذي ليس له وجود في العالم لا يمكن ان يكون له وجود في العالم لا يمكن ان يكون له وجود في العالم  
وليس الامكان او شيئا من الامور الباطنة والاطنه المتشاكل لان كل امر من هذه الامور يكون  
موضوعا للتشاكل من وجوده فلو كان وجوده مازوا للتشاكل لكان له وجود في العالم لا يمكن ان يكون له وجود في العالم  
كما هو حقيق الامكان من وجوده فيكون وجوده في العالم لا يمكن ان يكون له وجود في العالم  
السلب للمكان من وجوده فيكون وجوده في العالم لا يمكن ان يكون له وجود في العالم  
الاول فلا يجوز ان يكون المكان حادنا ويكون سلبه فيكون وجوده في العالم لا يمكن ان يكون له وجود في العالم  
حيثما يوجد ما قد اشتبهت ان يكون الامكان فلا يجوز ان يكون الامكان الذي هو سلب وجوده  
والعدم بالغير الى الابد من حيث هو سلب الامكان فلا يجوز ان يكون الامكان الذي هو سلب وجوده  
لغناه والشق الثاني ونقول ان الامكان للمكان سلبا سلبا فيكون ذلك السلب  
واقعا في الازل وهو حقيقة ذلك السلب الذي يكون ذلك السلب في الازل او في الوجود  
من وجوده انما لا يكون هذا السلب سلبا حقيقيا لاسيما في صدق السلب لا في  
وجوده الموضوع في العالم بل فيكون وجوده الذهني وهذا وجوده الذهني انما يقع باعتبار  
الحكم الموضوع لان الحكم على الموضوع انما هو سلبا لا يمكن به وجوده الذهني واما  
صدق السلب فلا يكون لوجوده الذهني خلاف صدق ذلك السلب لان وجوده في السلب  
وصدق انه متناقض والموضوع في الخارج سواء بقصره من تصور الخلق او اقل الفعل على  
فناهاه ان العقل لا يفهم في الخارج سواء بقصره من تصور الخلق او اقل الفعل على  
حيث ما فرضه العقل معدوم في الازل لان ذلك لا يمكن ان يكون في الازل او في الوجود  
الموضوع في الخارج فكونه ذلك السلب السلبا في الازل والسلب عنه ضرورة الموضوع المعدوم

بالفقر

بالفقر الى الذات معدوم في الازل لا يمكن ان يكون في جميع اجزاء العالم والجواب عن هذه الشبهة ان حقيقة  
الاستيعاب مجرد الموضوع لحوادثها باقية الموضوع وهو ظاهر في حقيقته انما لا يمكن  
من ازالة المسكاه اذ لا يمكن ان يكون في جميع الامور بل في جميع الامور بل في جميع الامور  
عنه على كل حال والحق في ذكر احوال برقل في هذا المسألة ومن ذلك ان شرب برقل في العالم  
ان التراب يندفع الى ارضه لا يمكن ان يكون له وجود في العالم لا يمكن ان يكون له وجود في العالم  
فيكون وجوده في العالم لا يمكن ان يكون له وجود في العالم لا يمكن ان يكون له وجود في العالم  
فما وجدته في هذا الحقيق على احوال من كانت من بلاد مدية وصرى القوافل من بلاد الاسكندرية  
الا فريسيو ونامطوس وقرقر وبيون وصفه برقل في المسألة في العالم لا يمكن ان يكون له وجود في العالم  
كما لا يوجد فيه هذه المسألة والا فريسيو ونامطوس وقرقر وبيون وصفه برقل في المسألة في العالم لا يمكن ان يكون له وجود في العالم  
المادى في حوائد بل فيكون وجوده في العالم لا يمكن ان يكون له وجود في العالم لا يمكن ان يكون له وجود في العالم  
فيكون له وجود في العالم لا يمكن ان يكون له وجود في العالم لا يمكن ان يكون له وجود في العالم  
جوابه انما لا يمكن ان يكون له وجود في العالم لا يمكن ان يكون له وجود في العالم لا يمكن ان يكون له وجود في العالم  
لواجب الوجود لما تراسل على شئ ولا مانع من شئ الثانية قال البرقعي الصانع ان يكون  
لم يزل صاعا بالتفعل او لم يزل صاعا بالتفعل في قوله ان يفعل ولا يفعل فان كان الاول  
فالمسألة صانع لم يزل وان كان الثاني فاما لتفعل لا تفعل في الفعل لا يجوز في الخارج ان تفعل  
الى الفعل غير فاعماله فيكون لم يزل من خارج موقوفه ذلك في قوله صاعا  
مطلبا لا ياتر ولا يتغير الثالث قال كطيلة لا يجوز عليها الحركة والاستحالة فاما قوله  
على من جهة ذاتها لا يمكن ان لا تتغير من غير فعل المفعول وكله من جهة ذاتها فاعمالها  
من جهة ذاتها واذا كانت ذاتها لم يزل فعلها لم يزل الرتبة ان كان الرتبة لا يجوز





3

هو انزل من علمها شيء فقامه ذلك المتولى ايضا حتى لم يكن لا دخل في انباته الاثنية  
العالم قوله لا مانع من شيء ان اراد ان الواجب ان يشاء اذا اراد شيئا ليس له ان يكون على غير  
كون المراد مكننا بالذات فهو سلم كل امر قابل للوجود اذا اراده المجدد فلا بد ان يكون  
الطريق في جميع من الاستحسان مع الواجب يشاء عن الاضاعة والحال ان قدرته في ذاته  
دفعه القام فلو لم يقدّر في ذاته فانه غير خالصة في جميع قدرته مع الله تعالى في جميع  
قدرته في كل شيء فيقدر المتجدد والغير المتجدد وان اراد ان ليس له المجدد وفيه وجه في  
في الاصل ان ذلك الحق المجاد وجوده وقضيه في الازل على كل سواد له قابل للشيء مكننا  
بالذات او مع ما بالذات فهو كطريقه في الالهيته ووجه جميع التمسك وهو طريقه في الالهيته  
في الشبهة الثانية فقولنا انه كان الاول بالكلية مع غير من غير العلة واستلزامه ايضا  
كون الواجب ان يشاء من صفاته العالم يطلق على صفاته على ما ذكر في الجواد احد ما مع جميع صفاته  
وهو كقول الواجب ان يشاء جميعا مع ما مع صفاته في المجدد والحال ان هذا يقتضي في الازل ان  
ذاته بذاته مع صفاته في جميع ما عدا ذاته ولا خلافه ولا اسما في غاية صفاته  
قابل على ان النفس المجردة والضعف لا يمنع عليه الجود والوجود فانه على تقدير الاستحسان ان النفس في  
جانبها عند النفس والصور فالحق في ذلك ان كانت بالذات فلهذا في ان هذا في الازل  
حيث انه كان صفاته العالم بهذا الحق في الازل لا ريب جميعا يعتبر في صفاته والحال ان هذا  
كان متصفا في الازل لذاته حيث ان هذا باعتبار صفاته في جميع ما عدا ذاته ولا يلزم منه يكون  
وجود العالم انما الجواز ان يكون الوجه بالذات العالم متصفا فلهذا في الحق وجود العالم في الازل  
ان التمسك بالذات لا يمنع وجوده في الازل وليس في ذلك نقصا بل انما هو ان يشاء ان النفس  
من قال ان لا يعلم عن صفاته وانما اضاف في وهو كقول الواجب ان يشاء من صفاته العالم متصفا







لا يصح تصور الدهرية لا انشكاك بين وجودها في الخارج وسلطتها في العالم في اوجها على ما  
 اليه ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما  
 هذه خلقة فظهر ما عتقنا الفرق بين الحوادث الزمنية والحوادث الدهرية فظهر ان الحوادث الزمنية لا يمكن ان تكون  
 فتدبر حدوثها لا يكون الا في الزمان في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما  
 له انما يجري في الزمان في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما  
 اليه الكون والمحدث في استنباطه ايضا لان اوانه انما لا يتطرق اليه في الزمان في العالم في اوجها على ما  
 الزمان في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما  
 ما يلزم منه هو انه يكون في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما  
 الزمان في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما  
 من اوان اوانه انما لا يتطرق اليه في الزمان في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما  
 فهو غير مسلم لا في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما  
 الدهري ويصدق ان يتطرق اليه الكون الدهري والحدوث الدهري ايضا لان اوانه انما لا يتطرق اليه في الزمان في العالم في اوجها على ما  
 اليه السناد الدهري والعدم الدهري لا يتطرق اليه في الزمان في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما  
 فهو مسلم لان اوانه انما لا يتطرق اليه في الزمان في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما  
 والعدم الدهري لا يمكن ان يكون في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما  
 حدوث حدوثها لا يكون الا في الزمان في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما  
 في المكان الطبيعي لا يتصور لا في الزمان في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما  
 الزمان في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما  
 السناد الدهري وبين الكون الزمان في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما

المفهوم

المفهوم من مراد قوله فانه الكون والسناد في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما  
 حصل لا بد فيه من التفتيش لان اوانه انما لا يتطرق اليه في الزمان في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما  
 المركبات دون كلياتها البسيطة فهو مسلم لان اوانه انما لا يتطرق اليه في الزمان في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما  
 واحدة في الكون والسناد في جميع اقسام الكون والسناد لا يمكن ان يكون في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما  
 دهرها وكلياتها البسيطة في جميع اقسام الكون والسناد لا يمكن ان يكون في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما  
 الدهري اي بعد العدم الدهري ويحصل اليه الكون والمحدث الدهري في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما  
 حصل اليه الكون والسناد دهرها اي يحصل اليه الوجود الدهري بعد السناد الدهري في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما  
 الدهري كما حصل اليه في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما  
 الدهري اي لعدم الدهري محققا في المركبات ولا يجري ان في كلياتها البسيطة في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما  
 ثم لا بد من جميع الدهري بعد السناد الدهري في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما  
 دهرية في السناد الدهري كما عرفت مرارا ولما في الشبهة الثانية من فتور العقل والنفس في الاقلات  
 في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما  
 لا تتحرك والنفس انما تتحرك وتفرج كلاما راسخا في العقل كما هو جميع كالاتها في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما  
 النطق فلم يتوكلها كالحاج في تحصيلها الى الحركة التكررية فالعقل في حركته واما النفس في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما  
 يكون جميع كالاتها في حركتها في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما  
 من الحركة التكررية فالنفس في حركتها في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما  
 العقل والنفس في حركتهما في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما  
 فلا بد ان كل واحد من العقل والنفس محط بما فيه من الحركات والاعمال في العالم في اوجها على ما يتفهم من عدمها في العالم في اوجها على ما  
 عقلا غير محسوسه باعتبار اصل الاحاطة يحصل الشبهة فيقول في نفسه ان العقل في حركته





نفس الملزوم لازما ونفسي لازم ملزوما فلهذا في الساقية يجب ان يصير عدم استلزام  
 رفع امرها واقعي ملزوما وعدم الوجود في الوجود لازما لان ذلك الملازم فليعلم ان يكون علم  
 استلزام رفع امرها واقعي مستلزما لعدم الوجود في الوجود وهذا ما علمنا انه قد ثبت  
 بالبرهان ان عدم استلزام رفع امرها واقعي مستلزما للوجود في الوجود او لا لعدم  
 الوجود في الوجود فظهر ان كونها وجودا فكلها من الممكنات مستلزما لرفع امرها واقعي  
 كما علمنا من هذا الحال المذكور ولعلهم انما لا ينفون وقوعه فيكون وجوده ممكن من الممكنات  
 لرفع امرها واقعي فلو ثبت هذا فنقول ان كل ممكن ثبت لوجوده في الوجود في الوجود  
 سواء كان متحققا في ذاته او في الخارج او في كليهما لا يكون وجوده مستلزما لرفع امرها واقعي  
 والاول من هذه الحالات المذكورة وقد ثبت بالبرهان ان كل ممكن يمكن ان يكون وجوده مستلزما لرفع  
 امرها واقعي يجب ان يكون وجوده لازما صحابه يكون كل ممكن وجودا سواء كان ذهنا  
 او خارجيا موجودا لا ولا يخفى في الوجود الحادث فيما بين الممكنات اصله في الحوادث  
 اليومية فليعلم ان يكون العلم في جميع اجزائه لا يمتضا كما ذهب اليه بعض الحكماء هذا  
 فنقرر تلك الشبهة على وجه الوجود بحيث لا يكون في شيء من الشبهة والشرح قال الاستاذ  
 حبل الله ثم زاد ليس لحيثان المهاد في القسامة في اويل الفصل ان في قوله تلك الشبهة  
 المذكورة بعد قوله بها مبرر الشبهة فيكون واهية عوصا من دولي العقدة فليعلم  
 الفراج واعترفت انظار الى ما عاندا ذلك ان من شجرة بما بصرت ان العقدة  
 واللاهية مستلزما لرفع امرها واقعي على اللازم على السابعة وهو لا يستلزام الارتفاع  
 واقعي عن سابق الواقع ليس يستلزم عدم الوجود في الوجود في الوجود لان في الوجود لا ينفق  
 بطلان اصل الملازمة المتصلة بل في البرهان ان يكون مستلزما لعدم ما هو الملزوم

الملزوم

لذلك

لذلك الاستلزام بالغايات وعلى الحقيقة انه هو الامانة من الملزوم الاصل في الارتفاع  
 لا نفس الملزوم الاصل وهو الوجود في عالم الوجود بنفسه فهو هذا هو المطلوب في علم  
 الحق فلهذا في العلم ان لا يكون العلم على الله تعالى متماه وجوابه قد بين في علمنا ان  
 في القرائن المحكية من ان المزمع على ما يكون على الاصل وقد يكون على السابعة مثلا الرابعة  
 ملزومة للرؤية والرؤية لازمة لها ذات الاربعه باعتبار ذاتها مستقيمة للرؤية  
 ووجود الاربعه ماعلمه وليس له دخل في افتقار الاربعه للرؤية على ما هو متحقق في  
 من العلم المحقق لانه المهية فانه على ما هيته بدونه من غير احد الوجودين في ذلك  
 الاعتقاد وذات الرؤية معلولة لها باعتبار ذاتها بلا واسطة امر اخر لا يتخلل بين ذات الاربعه  
 الذي يكون باعتبار ذاته لانه لا يسجد في العلم على الاصل لانه لا يكون لوجوده واسطة امر ثالث  
 متصل بينهما ولذا كانت ذات الرؤية لازمة للرؤية باعتبار ذاتها لا بل ان يكون لغيره رؤية  
 ايضا لازما للرؤية لانه اذا كانت ذات الرؤية لازمة للرؤية فلهذا الرؤية ايضا يكون  
 لا ايضا لازمة لكونه باعتبار ذات الرؤية وبواسطتها لا باعتبارها واسطة نفس ذات المزمع  
 مع قطع النظر عن بلاطة ذات الرؤية وكونه لا وهذا المزمع لغيره الرؤية لا في العلم على الاطلاق  
 وهكذا التماس في المزمع لرفع الرؤية وكونه لغيره الرؤية وهكذا الى حيث يستلزم العقل  
 فان جميع تلك الملاحظات تابعة بالاشقة لذات الرؤية وليس جميعها القسم الذي يكون للرؤية  
 لانه الاصل لا يعل على السابعة فحصل التميز والفرق بين اللازم على الاصل وبين اللازم على السابعة  
 وبين اللازم على الاصل وبين اللازم على السابعة فرق من وجوه ايضا وهو ان ذات المزمع  
 يتصف ذات اللازم على الاصل باعتبارها نفس ذاتها واما افتقارها ذات اللازم على السابعة  
 باعتبارها ذاتها بل انها باعتبارها ذات اللازم على السابعة لما كان لا ذات اللازم على الاصل وليس كذلك





ما وافق على التبعه هو قولهم هذا الرغب والارتجاع واستلزام هذا الرغب والارتجاع  
 فتكلم صاحب الشبهة في الاستلزام الذي هو التبعه على التبعه ونحو كلامه عليه ولا يشتر  
 تكفي في دفع هذا الاستلزام وعدم صدقها في دفعه ان يكون عدم استلزام دفع امرها  
 مستلزما لعدم الدخول في الوجوب في دفعه لان عدم التبعه على التبعه ما زال عدم  
 عرفته ان عدم الاندماج على التبعه موجب لاستفاء الملازمة بين الملزوم والاصل والاندماج  
 الاصل يلزم استفاء الملازمة بين الملزوم والاصل وبين الملزوم على التبعه ايضا لان ذلك  
 ان الاندماج على التبعه دفع الاندماج على اصله وتوقفه عليه فانما على الاصل فوجه ايضا  
 وهو شرط وجوبه في ذلك لان الملزوم الاصل هو الدخول في الوجوب لان عدم التبعه على الاصل  
 هو دفع امرها واقعي وارتجاع امرها واقعي والاندماج على التبعه هو الملزوم ذلك الرغب والارتجاع  
 واستلزام ذلك الرغب والارتجاع لان ذلك الكاه دفع امرها واقعي لا رغب الدخول في الوجوب  
 لا رغبه على الاصل فتكون لزوم هذا الرغب والارتجاع واستلزام هذا الرغب والارتجاع  
 على التبعه للدخول في الوجوب ايضا لكن بواسطة الاندماج على الاصل فادفع عن عدم ذلك الاندماج  
 على التبعه وهو عدم لزوم دفع امرها واقعي وعدم استلزام دفع امرها واقعي لا رغب الدخول في الوجوب  
 في دفعه من صدق عدمه لا يكون بين الدخول في الوجوب ودفع امرها واقعي ملازمه اصلها  
 استفاء الملازمة بين الملزوم والاصل وبين الاندماج على التبعه ايضا على ما عرفت مرارا واداء  
 الملازمة لم يجر الرها والمذكور كونه تصويرا لمخالص المذكور على ما عرفت سابقا فجاوب صاحب الشبهة  
 هو ان قد استشتمت وضع علمه الرغب بين الاندماج على الاصل وبين الملزوم على التبعه ولم  
 تشعروا فرض عدم الاندماج على التبعه ويجوز ان يكون بوجوب استفاء الملازمة بين الملزوم والاصل  
 وبين الاندماج على الاصل فليعلم استفاء الملازمة بين الملزوم والاصل وبين الاندماج على التبعه ايضا

الملزوم

ما وافق على التبعه وثبت لان الملزوم متحققا لم يتم الدليل ولم يلزم الفهم المذكور  
 فلو كان كاه صدق عدم الاندماج على التبعه موجب الرغب الملازمة بين الملزوم والاصل والاندماج  
 الاصل موجب استفاء الملازمة المتكافؤ فيلزم من ذلك لا يفي الملازمة بين الملزوم والاصل  
 وبين الاندماج على التبعه ايضا لان لزوم الاندماج على التبعه متحققا رغبه على الاندماج على الاصل  
 وتوقفه عليها فانما يلزم بين الملازمة بين الملزوم والاصل وبين الاندماج الاصل فلا يتصور  
 استفاء الملازمة بين الملزوم والاصل وبين الاندماج على التبعه حتى يتصور احرازها المذكور  
 في اثبات الملازم بين شقين الملزوم والاصل وبين شقين الملازم على التبعه فكيف يمكن العيين  
 لان تباين الملازمة بين الملزوم والاصل وبين الملازم على التبعه متكافؤ متوقف على تباين  
 الملازمة بين الملزوم والاصل وبين الملازم الاصل فمن استفاء الملازمة بين الملزوم والاصل  
 يلزم استفاء الملازمة بين الملزوم والاصل وبين الاندماج على التبعه ايضا واداء استفاء الملازمة  
 لم يجر الرها المذكور في دفعه انما لم يجر الرها فليعلم انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو  
 اذا كان بين امرين ملازم يمكن ان يكون بين شقين الملازم لكن يمكن العيين انما هو انما هو  
 في الملزوم الاصل الملازم الاصل وانما الاندماج على التبعه ايضا وصاحب الشبهة لم يفتقر  
 بهذا الوجه انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو  
 من ان يكون بين شقين ايضا ملازم لكن يمكن العيين على ما عرفت  
 من انما يكون هذا التبعه متحققا بالملزوم الاصل والاندماج على التبعه  
 على التبعه على ما عرفت متصلا متعلقا صاحب الشبهة من هذا التحقيق واداء في الامكان  
 على الاندماج على التبعه حيث قال انما استلزم ذلك ان استلزم هذا الاستلزام ايضا انما هو  
 فالملزوم الاصل هو الدخول في الوجوب لان الملزوم على الاصل هو دفع امرها واقعي وارتجاع امرها



على ما عرفت من ان ما هو في الوجود من الوجودات لا ينفك عن الوجودات التي هي في الوجود  
 المتكافئة في الوجود والوجودات التي هي في الوجود المتكافئة في الوجود والوجودات التي هي في الوجود  
 عن بعضها في الوجود والوجودات التي هي في الوجود المتكافئة في الوجود والوجودات التي هي في الوجود  
 الاستلزام بالذات على الحقيقة وان هذا لا ينفك عن الوجود والوجودات التي هي في الوجود  
 الملتزم بالاصل وهو الذي هو في الوجود المتكافئة في الوجود والوجودات التي هي في الوجود  
 القبيات ايضا وحاصل ذلك ان الوجود في الوجود المتكافئة في الوجود والوجودات التي هي في الوجود  
 حقيقة لما هو في الوجود المتكافئة في الوجود والوجودات التي هي في الوجود المتكافئة في الوجود  
 الزوجية فقد ثبت ان ما هو في الوجود المتكافئة في الوجود والوجودات التي هي في الوجود  
 واعلم ان ما هو في الوجود المتكافئة في الوجود والوجودات التي هي في الوجود المتكافئة في الوجود  
 الاربعة ايضا كما في الوجود المتكافئة في الوجود والوجودات التي هي في الوجود المتكافئة في الوجود  
 اوصاف ذات الاربعة وهو في الوجود المتكافئة في الوجود والوجودات التي هي في الوجود  
 حقيقة للزوجية واستلزام الزوجية الذي يكون لازما على الشبابة وامارات الاربعة  
 فهي ملزمة بالزوجية لانها ملزمة حقيقة للزوجية على الشبابة فهي عدم  
 اللان في الشبابة لا يلزم الا عدم ما هو ملزم له بالزوجية ايضا وهو ذات الاربعة لانها  
 الزوجية ليست ملزمة لها حقيقة للزوجية من زوال اللان في الوجود في زوال الزوجية  
 واستلزام الزوجية لا يلزم الا زوال ملزمة للزوجية للزوجية وهي ذات الاربعة  
 الاربعة للزوجية وهي ذات الاربعة فاللان في الوجود في الوجودات التي هي في الوجود  
 الاربعة لانها ذات الاربعة ايضا فان قيل وجب ان الاربعة لا يكون بدون وصف ملزمة  
 الزوجية لانها ملزمة حقيقة للزوجية معها وكما هي حقيقة الزوجية معها

فان

تكون الصفة وهي ملزمة للزوجية فالزوجية الملزمة للزوجية وصفت غير متعارضة في الوجود  
 زوال الموصوفات لا ينافي في الوجود من عدمه وزواله زوال ذاته الموصوفات التي هي في الوجود  
 الاربعة فلا يتصور تناقض ذات الاربعة مع زوال الزوجية فالزوجية في الوجود في الوجود  
 الزوجية اللان على الصلة مستلزم لوجود ذات الاربعة في الوجود في الوجود في الوجود  
 اللان على الشبابة مستلزم لوجود ذات الاربعة في الوجود في الوجود في الوجود  
 ملزمة للزوجية في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 المستلزم مستلزم في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 بلا تناقض في ذلك فالزوجية في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 لزوجية الاربعة في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 والاربعة ملزمة اصلا وادام محقق بينهما ملازمة كما يلزم من هذا الزوجية في الوجود  
 يكون للزوجية ملزمة واللان في الوجود فلا يكون بينهما رابط الاربعة والزوجية في الوجود  
 علاقة بينهما وان كان بينهما علاقة فلا يتصور للزوجية الملزمة والاربعة في الوجود  
 لزوجية في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 فتد العلة في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 توجد في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 هي في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 يلزم على ما في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 فتد يصدق هذا الزوجية في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 وكان اما اثباتا في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

كما يلزم من فرض عدم لزوم الوجودية فلا يصح ما ذكره السابق لان كلامه من حيث ان يثبت لزوم الوجودية  
 وبخلافه وكلامنا انما هو على تقدير عدم لزوم الوجودية وعدم حقيقة كائنا من فرض عدم لزوم  
 الوجودية وكذا عدم لزوم الوجودية وانما يظهر ما قلنا الفرق بين عدم اللزوم على الاصل  
 وبين عدم اللزوم على التسامع فالاول لا يلزم بوجوب عدم ذلك المانع الاصل والثاني لا يلزم  
 عدمه عدم ذلك المانع الاصل بل انما يصح عدمه وصفه من اوصاف ذات المانع كمال  
 على ما فرضت مشروعا وهكذا التماس في الدخول في الوجودية لانه هو المانع الاصل في فرض امر ما  
 واقعي لا يتقاع امر ما واقعي لانه هو المانع على الاصل ولا يتقاع امر ما واقعي في فرض امر ما واقعي  
 واقعي استلزام فرض امر ما واقعي استلزام امر ما واقعي الذي يكون له المانع الاصل  
 فانه عدم اللزوم على الاصل مستلزم لعدم المانع الاصل لا لعدم فرض امر ما واقعي وعدم ارتجاع  
 امر ما واقعي وهو اللزوم على الاصل مستلزم لعدم الدخول في الوجودية واما عدمه على التسامع  
 وهو عدم لزوم فرض امر ما واقعي وعدم استلزام فرض امر ما واقعي فلا يستلزم عدم المانع الاصل  
 ان لا يستلزم عدم الدخول في الوجودية بل يستلزم عدم وصفه من اوصاف ذات المانع الاصل  
 وهو المانع الاصل الذي كانت ملزمة في ذات المانع على التسامع على ما فرضت مشروعا في فرض  
 الوجودية لا باعتبار فرضه في فرض امر ما واقعي وعدم لزوم فرض امر ما واقعي وعدم استلزام  
 فرض امر ما واقعي لان ذلك وصفه المانع من الدخول في الوجودية على ما توهمه صاحب  
 ومما ذكره كاشف حجاب الواصل الى مقصوده انه من غير من قولنا انما يابى له ان يكون مستلزا  
 كما في المبررات ويكفي الجواب عن شبهة الاستلزام بوجوبه واقعي تام ولا يكون مبيها على الفرق بين  
 على الاصل واللازم على التسامع مقول في الوجودية وانما احداهما الدخول في الوجود الا ان  
 يشك في ان هذا القسم من الدخول في الوجود لا يكون مستلزا فرض امر ما واقعي وهو ظاهر

دعنا

بل

وتاتينا الدخول في الوجودية الميراث في هذا القسم الثاني من الدخول في الوجودية مستلزم فرض امر ما  
 واقعي وهو عدم السابق على هذا الوجودية المحرقة لان ذلك من متبع هذا عدم السابق والواقع ان  
 اجتماع الوجود مع عدمه على ما عرفت سابقا فيه هو ملزم فرض امر ما واقعي لان الوجود المحرقة  
 فقط دون الوجود الاقنى فالوجود المحرقة في ملزم لان ذلك فرض امر ما واقعي في فرض امر ما واقعي  
 وهكذا لا يصح بغيره العقل بكونه لازما للوجود المحرقة ايضا وكذلك استلزام فرض امر ما واقعي  
 ايضا لازما للوجود المحرقة واستلزام فرض امر ما واقعي هكذا لا يصح بغيره العقل بكونه ايضا  
 للوجود المحرقة ايضا فالوجود المحرقة ملزم جميع تلك الموانع سواء كانت بلا واسطة او بواسطة وانما  
 له وما تدر في هذا العلم واسطه لان ذلك وانما هو انما اذا ثبت الملازمة بين امرين فيكون  
 بين متبعضهما ايضا ملازمة فكل من سلك الحجت في متبعضها فثبت في الآخر في الوجودية المحرقة في  
 جميع لوازمه بل لا بد من ذلك لان الوجود المحرقة في متبعضه عدم الوجود المحرقة في متبعضه  
 الذي هو فرض امر ما واقعي انما هو عدم فرض امر ما واقعي فيجوز عدم فرض امر ما واقعي ملزم لعدم  
 الوجود المحرقة لان ذلك لا يكون عدم فرض امر ما واقعي ملزم لعدم الوجود المحرقة في ذاته بل  
 من ذلك اننا اذا عرفت فرض امر ما واقعي ملزم ان لا نحقق الوجود المحرقة لان ذلك من متبع فرض  
 الوجودية المحرقة هو عدم الوجودية المحرقة لان عدم تحقق الوجود المحرقة في متبعضها لا يكون لاجل استمرار عدم  
 السابق لانما يحقق الوجود الاقنى ومع تمام هذا ايضا لا يتم الاستلزام لعدم فرض امر ما  
 واقعي على ثبات الوجود الاقنى لان المشتب للوجود الاقنى انما هو الدخول في الوجودية مع عدم تحقق  
 فرض امر ما واقعي فلا يلحق اثبات الوجود الاقنى من امرين احدهما الدخول في الوجودية وثانيهما  
 عدم تحقق فرض امر ما واقعي ولا يكون متبعا بل هو مستلزم في ثبات الوجود الاقنى  
 الدخول في الوجودية فلا يكون لازما داما بل يقتضي وجودا غير لازمي واما عدم تحقق فرض امر ما

1



واقعي فلا بد ان يكون استلزام العدم السابق بدو الوجود في الوجود راسا لان اذا استلزم العدم السابق  
ولم يحصل الوجود الحرفي في حق نفسه لم يمتنع تحقق دفع امره واقعي وهكذا التماس في سائر الامور  
الحرفية لان عدم دفع امره واقعي وقدم استلزام دفع امره واقعي وان يصير له راسا  
وعدم الوجود الحرفي لا ينافي الوجود الحرفي وغاير ما لم يمتنع ذلك ايضا انما هو عدم تحقق الوجود  
الحرفي في حق نفسه بل عدم دفع امره واقعي وعدم استلزام دفع امره واقعي بل عدم دفع امره  
امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي لا يمتنع ذلك لان الوجود لا يمتنع ان يتحقق في ذاته  
الا انما يكون باخر من احداهما الدخول في الوجود وتامها عدم دفع امره واقعي ولا يكون احدهما  
كافيا في ثبات الوجود الا في عدم دفع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي  
يتم ان يكون سببا لثبات العدم السابق لان اذا استلزم العدم السابق صدق عدم دفع امره  
دفع امره واقعي وعدم استلزام دفع امره واقعي وقدم هذا الاحتمال لانه لا يستلزم  
لعدم دفع امره واقعي وعدم دفع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي  
عدم دفع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي  
واصل هذا الجواب مما يقتضيه برهان المسوق للفتنة الشيخ زين الدين رقة الله في كل الصفح  
في الجواب كانه اصل الوجود والمعين في هذا الجواب هو حصول دفع امره واقعي  
ارتفاع امره واقعي بتصوره من وجهين احدهما تحقق عدم استلزام دفع امره واقعي وعدم  
استلزام ارتفاع امره واقعي في حق نفسه وجوبا بل في حق دفع امره واقعي كما هو في  
في كلام صاحب الشبهة وهذا التماس لا يمتنع لعدم تحقق دفع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي  
وجوده اذ لا بد ان يتحقق عدم استلزام دفع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي  
امره واقعي في حق نفسه بل عدم دفع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي

دستور

واستلزام العدم السابق صدق في حق ذلك العدم بل عدم دفع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي  
ارتفاع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي  
ذلك العدم بل عدم دفع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي  
فحق الوجود في ذاته في الوجود مستلزم ارتفاع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي  
الحرفي في الوجود مستلزام ارتفاع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي  
من ان لا تحقق الملازمة بين عينين معنيين بل لا يمتنع في الملازمة بين عينين معنيين بل لا يمتنع في الملازمة بين عينين معنيين  
العينين جازها ايضا بالاعتقاد اصالا لا يحصل في حق العدم بل عدم دفع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي  
عدم استلزام ارتفاع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي  
فقد ثبت ان عدم دفع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي  
خاصا لا يمتنع في خصوصه فلا بد ان يتحقق في خصوصه من دلالة دفع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي  
امره واقعي لا يمتنع في الوجود بل في حق نفسه بل عدم دفع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي  
عدم تحقق الوجود في حق نفسه بل عدم دفع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي  
على الترتيب في اللازم على الاصل لانه لا يمتنع في الملازمة على الشاكلة وهذا واحد مما يشق الترتيب في هذا  
الترتيب في اللازم على الشاكلة وهو استلزام ارتفاع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي بل عدم دفع امره واقعي  
الوجود الحرفي مستلزم دفع امره واقعي وهو العدم السابق منهم من كلامه ان الوجود الحرفي  
موجب لرفع العدم السابق وهذا ما دفع لما ذكره من العدم السابق على الوجود لا يصح  
فاحكم حكم العدم السابق في العدم السابق في العدم السابق في العدم السابق في العدم السابق في العدم السابق في العدم السابق  
انما هو استلزام العدم السابق لان العدم السابق ايضا على ما مر في سابق قلنا هذا من قبيل  
المستلزم في العبارة فاطلق دفع العدم السابق وان اردت دفع استلزام العدم السابق لا دفع









كان في الاذن مثال الاشياء داخل المثال الذي يحل على الشيء لان ذاته جارية ان تصور عليه كل شيء  
فيكون ذاته جارية ان حاكها على كل شيء حكاية تامة كاشية عروج ذاتياتها وعوارضها وعوارض  
وحيث شئونه واعتبارها فتكون عليه جارية كل شيء وحيث عوارضه وحيث شئونه واعتباراته  
بعد كونها كذلك يقول كونها قد اتت احوالها لا كما يكون مثالها جميع الاشياء عندنا بل  
في الاذن كما يكون ذات الواجب جارية على مثالها جميع الاشياء فيكون في هذا الاعتبار ان  
الواجب جارية على مثالها جميع الاشياء باعتبار الشهود والعلو والرحمة والحيثيات التي هي في العلم  
المتصلي بالذات مع العلم كذا واليا واليا المعنى بقاء العلم كون حادثها في الحقيقة في الحقيقة في  
تصديق معنى قول الفيلسوف انما اعتدنا بالذات في سبوحنا وهذا العلم جارية في المثال المتصور في قوله  
لان اولها ان المثال المتصور لا يظهر على الشيء لذاته فتكون في المثال ان يكون احواله الاشياء عليه  
من المثال صوابا على احوال العلم فيجب عليه مناسباته لكونه احواله كما هو متصلي في  
وقد روي ما بعد هذا المعنى والاعتناء بالاشياء المعنى الذي ذكرناه فيكون معنى الاول اي  
اول الالاء الظهور للاشياء والشهود بها هل يظهر العلم والشهود العلم باعتبار ذاتها كذا  
جارية فيجب ذاته المتبعية فيها المصداق والاع الظهور والشهود والاع فيكون وجود الاشياء  
اصلا لا دخل في المثال فيجب ان يكون مسبوقا بالظهور والشهود اليه في كل الاشياء  
واصله متعين على ذلك الشيء كذلك هذا الظهور والشهود متعين على وجود الاشياء في  
فبما ان الاعتبار المتعلق على الشيء لا يعلق الذي ذكرناه فيكون في الاول والمبحث في العلم في الاول اي  
الاصل الاول لجميع الاشياء هو الواجب جارية في الالاء الظهور والشهود العلم في الاشياء  
ليس في العلم والاعتناء بالذات لانها لا يكون لها في الحقيقة بل يكون ما يتبع من المعنى  
الحادث في كونها الذات الواجب جارية لان ذاته جارية في ذاته من اساطير العلم كذا

الحمد لله

لمج الاشياء فيكون الظهور والاختفاء وانما هو من ذات الواجب بان لا يمتد ولا يحد ولا  
الشيء اعلا فيكون الظهور للمج المشهود العلم الاشياء يكون مراد في علمه من ذات الواجب  
جواز ان لا يمتد ولا يحد ولا يمتد ولا يحد وانما هو من ذات الواجب بان لا يمتد ولا يحد  
السبحه الذي ذكره الخارج لا يكون موافقاً للثبوت المذكور من غير ان يكون المراد من موافق  
الموافق ان لا يكون كلامه الخارجي بل على ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون  
في ذلك الكلام صاحب الجلال والجلال ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون  
وان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون  
التي هي من ذات الواجب ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون  
وهو من ذات الواجب ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون  
التي هي من ذات الواجب ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون  
هذه المسئلة كما يارد في قوله ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون  
القول المحمود والتقصير لا يفسد من قوله ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون  
الناس من خلقهم اجمعين الى سبط والذين جملتهم في ذلك وانما هو من ذات الواجب  
جما بينه وانما دعاه الى ذكره في الاقران ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون  
فمنع كما في هذا المعنى من ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون  
كلام الشهرستاني بان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون  
صحيح في الوجود من ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون  
اساطيل الحكماء السابقين لم يعقلوا ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون  
صحيح كلامه وانما على ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون

الأذهان والأصول كما هي الجاد ليس الذي يتناول في زمانه في العالم القديم  
أوجادته فاستدل لا على عدم العلم استدلالا حجة لا براهنة وأعتقد أنه علم  
من هذه الاستدلالات المذكورة في مقام الجدل فإجابته براهنة واعتقد أنه لا يفتقر  
في العلم الاعتقاد بالبراهنة من الذين أخذ العلم والادراك والمسايل والاعتقاد  
من معدن الفكر ومنه يتبين ابتداء واسطرار أو بساطة فلا تخرج من هذا المذهب  
أخلاقه وبين هذا المذهب أسرار وأصول كما لا يخفى فمن هذا يترتب على من ذهب  
الطريق أيضا إلى طريقين كان الشاهد في مقام الجدل المنطوق على الجاد ليس في زمانه  
فكان الاستدلالات المذكورة في مقام الجدل الاستدلالات براهنة عند من هو الجاد  
اعتقاده فقام إلى ما يتوهم أهل الفاضل من الظاهر في مقام الجاد ولم يتوهم اعتقاده  
رواهه فلهذا ذكرنا تفصيلا ليعلم الجميع من هذا المذهب وأسطر في غاية السهولة  
لأنه ذكره أسطر في مقام الجاد فإجابته في مقام الجاد لا يفتقر إلى ما منه اعتقاده  
بعدم العلم على الجاد في زمانه سابقا والجاد في زمانه سابقا فإجابته في زمانه  
لأنه ذكره أسطر في مقام الجاد الاستدلالات المذكورة في مقام الجاد في زمانه  
فإنه قام إلى ذكره الفاضل من الجميع في رأيه وأسطر على ما ذكره أسطر في  
كما يجوز من مقام العلم إلى الجاد في جميع عمل الجاد في زمانه وصل إلى الجاد في زمانه  
الفاضل من مقام الاستدلال إلى العمل والجاد في زمانه سابقا فإجابته في زمانه  
وأسطر على أنقاضه كما في أسطر العمل والعدم بالحق المذكور وهو العلم الذي في زمانه  
فإنه قام إلى أنقاضه وأسطر على أنقاضه كما في أسطر العمل والعدم بالحق المذكور وهو العلم الذي في زمانه  
من الزمان ومكرهات العلم بالحق المذكور وصل إلى الجاد في زمانه سابقا فإجابته في زمانه

81

[illegible]





عندما يسطو عليه التفتت الى وجهه من رايها ولا على الجمل ولا حاله والى رايها وجهه  
من رايها واهلها الاستدلال بالارادة على قولهم انما يظن انهم يراهم انما يظن انهم  
الذي يسمي انما لا يوجد الا في العلم الذي يسمي في الاصطلاح الى العلم الذي عليه لا يظن ان  
الناس في علمه ما ذكرنا مفصلا ان التفسير الصحيح في الجمل يراى في الاطوار وارضطوهم ما ذكرنا  
لا ما ذكرنا انما يراى من الوجهات لكن من هذه رسطوهم ما ذكرنا في الاطوار ولا في العلم بها  
على الوجه الذي ذكرنا مفصلا ان رسطوهم في رايهم انما يراى في الاطوار وارضطوهم ما ذكرنا  
واضح الوجه الذي ذكرنا في رايهم انما يراى في الاطوار وارضطوهم ما ذكرنا في الاطوار  
عليه لا يفتي عليه ولا العلم في رايهم انما يراى في الاطوار وارضطوهم ما ذكرنا في الاطوار  
مستقيمة فاما في رايهم انما يراى في الاطوار وارضطوهم ما ذكرنا في الاطوار  
وكل مستقيمة ولا يفتي عليه ما لا اوله واوله في العلم في رايهم انما يراى في الاطوار  
السبيل في رايهم انما يراى في الاطوار وارضطوهم ما ذكرنا في الاطوار  
التي لا يفتي عليها في رايهم انما يراى في الاطوار وارضطوهم ما ذكرنا في الاطوار  
له واوله في العلم في رايهم انما يراى في الاطوار وارضطوهم ما ذكرنا في الاطوار  
بالا يفتي عليه في رايهم انما يراى في الاطوار وارضطوهم ما ذكرنا في الاطوار  
لا يمكن ان يفتي عليه في رايهم انما يراى في الاطوار وارضطوهم ما ذكرنا في الاطوار  
الشريعة ويكون من رايهم انما يراى في الاطوار وارضطوهم ما ذكرنا في الاطوار  
ايضا في رايهم انما يراى في الاطوار وارضطوهم ما ذكرنا في الاطوار  
ذكرنا في رايهم انما يراى في الاطوار وارضطوهم ما ذكرنا في الاطوار  
محسب في رايهم انما يراى في الاطوار وارضطوهم ما ذكرنا في الاطوار

مصحف

منه من صفاته حيث ذكرنا في الاطوار وارضطوهم ما ذكرنا في الاطوار  
في رايهم انما يراى في الاطوار وارضطوهم ما ذكرنا في الاطوار  
التي لا يفتي عليها في رايهم انما يراى في الاطوار وارضطوهم ما ذكرنا في الاطوار  
من رايهم انما يراى في الاطوار وارضطوهم ما ذكرنا في الاطوار  
كلها من رايهم انما يراى في الاطوار وارضطوهم ما ذكرنا في الاطوار  
شريع من رايهم انما يراى في الاطوار وارضطوهم ما ذكرنا في الاطوار  
الاسماء التي ذكرنا في رايهم انما يراى في الاطوار وارضطوهم ما ذكرنا في الاطوار  
محسب من رايهم انما يراى في الاطوار وارضطوهم ما ذكرنا في الاطوار  
مستقيمة بالصفة التي ذكرنا في رايهم انما يراى في الاطوار وارضطوهم ما ذكرنا في الاطوار  
الاصحاب في رايهم انما يراى في الاطوار وارضطوهم ما ذكرنا في الاطوار  
من الاطوار في رايهم انما يراى في الاطوار وارضطوهم ما ذكرنا في الاطوار  
في رايهم انما يراى في الاطوار وارضطوهم ما ذكرنا في الاطوار  
اختراع في رايهم انما يراى في الاطوار وارضطوهم ما ذكرنا في الاطوار  
التعلق في رايهم انما يراى في الاطوار وارضطوهم ما ذكرنا في الاطوار  
انهم في رايهم انما يراى في الاطوار وارضطوهم ما ذكرنا في الاطوار  
فوقه في رايهم انما يراى في الاطوار وارضطوهم ما ذكرنا في الاطوار  
في رايهم انما يراى في الاطوار وارضطوهم ما ذكرنا في الاطوار  
فانما في رايهم انما يراى في الاطوار وارضطوهم ما ذكرنا في الاطوار  
فانما في رايهم انما يراى في الاطوار وارضطوهم ما ذكرنا في الاطوار









الاشياء

وهو لا يشك ان الواجب بالذات ليس حقيقة كلية بحيث يكون العقل منه جزءا منها  
 اتحادها في الوجود وكذا العقل ليس حقيقة كلية بحيث يكون الواجب بالذات منه جزءا منها  
 اتحادها في الوجود واذ لم يكن احدهما كلياً والاخر جزئياً لان الكل كلياً يتصور اتحاد كلي  
 ايضا والتباين الذي بين حقيقة الواجب بالذات وبين حقيقة الممكن بالذات فهو التباين  
 بين حقيقة كلياً وبين حقيقة جزئية والاخرى في الوجود بين حقيقة الواجب بالذات وبين حقيقة الممكن بالذات  
 والاولى لا يتصور الاتحاد في الوجود بين حقيقة الواجب بالذات وبين حقيقة الممكن بالذات وايضا  
 وجود الواجب بالذات لخصوص كما تقرر في موضعها ومن خواص وجود الواجب بالذات  
 يكون محصورا ومعنى محصور محصور بالممكن بالذات ان يكون محصورا لا محصورا  
 في ذاته في وجودها واما في ذاته فافق وجود ممكن بالذات محصور في نفسه ووجوده  
 محصور لا محصور لا وجوده محصور وغير محصور ولا شك ان العقل ان تلكا فلا يكون  
 موجودة بين وجود الواجب بالذات لان وجود الواجب بالذات وجود محصور محصور  
 عن غير ان لا يجوز ان يكون الممكن بالذات محصورا في وجوده محصور وغير محصور  
 بوجوه محصور محصور محصور محصور محصور محصور محصور محصور محصور محصور  
 وحقيقة الممكن بالذات محصور في نفسه ووجوده محصور محصور محصور محصور محصور  
 حقيقة الواجب بالذات وحقيقة الممكن بالذات موجودة في وجود واحد محصور محصور محصور  
 منها ما يتصور في العقل من غير ان يكون وجود العقل لها وقرينة وجود الواجب بالذات  
 واذا فرض شئ من العقل لا يتم العقل بقدره القدر لا يتم العقل لا يتم العقل لا يتم  
 يمنع وجود العقل وهذا المنع من غير ما لا يلا حقيقة الحقيقة التي لا يمكن ان يكون الواحد  
 عن غير ان الواحد ثبت في مقامها وبما يستلزم تلك الحقيقة فكلما كانت العقل لا تثبت

العقل

العقل لا يتركه وايضا على ما في سائر المقالات ان العقل ليس حقيقة كلية  
 حقائق متناهية في العقل ليس حقيقة كلية انما هي متناهية في متناهية وليس حقائقها  
 الاشتراكية تباين الاضداد فلا يمكن وجودها في العقل في العقل في العقل في العقل  
 فلا يمكن وجودها في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل  
 الامور اذا كانت حقائق متناهية موجودة في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل  
 بالذات وممكنات بالذات ولا يمكن ان لا يتم بقدر الواجب بالذات وهو ان العقل ليس هناك  
 في العقل وهو ان العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل  
 جاعلة لان وجود الممكن بالذات محصور محصور محصور محصور محصور محصور محصور محصور  
 وجوده محصور محصور محصور محصور محصور محصور محصور محصور محصور محصور محصور  
 الوجود محصور محصور محصور محصور محصور محصور محصور محصور محصور محصور محصور  
 والا لزم قطع الشئ على نفسه وايضا اذا كان وجود المحصور محصور محصور محصور محصور  
 جاعلة لوجوده في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل  
 الى العقل في وجوده ولا يكون ممكن بالذات موجودا في العقل في العقل في العقل في العقل  
 الجاهل فليكن ان يكون وجود الجاهل محصور في ذلك الجاهل الذي يكون ذلك الموجود محصورا في ذلك  
 الوجود وكل موجود يكون الوجود عين ذاته يكون واحدا لوجود بالذات لا لغير الوجود بالذات لان  
 الوجود اذا كان عين ذاته موجودا في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل  
 الذات فيكون شئ الوجود في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل  
 ذاتا لكونه واحدا لوجود بالذات لا لغير الوجود بالذات لان العقل الوجود بالذات ما هو سلب  
 منقوع الوجود والعدم بالكلية في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل

[illegible]

ففي أي كون وجود العقل المتأخر عنه وجود الواجب شأنه في الموضوع أي وجود العقل  
مستبعد فليس من مقتضى المعنى وأما الموضوع أي العلم المتأخر عنه العلم الواجب ذاته  
الوجود إلى الواجب الذات نسبة الذات إلى العلم ذاته لا الوجود ضرورة في ذاته المتأخر إلى الذات  
بالذات ونسبة الوجود إلى العلم ذاته كونه ضرورة على العلم ذاته مستبعد ضرورة الوجود  
والعلم ذاته المتأخر الذات فالواجب ذاته يجب أن يكون موجودا بوجه ضرورة ذاتي والممكن  
يجب أن يكون موجودا بوجه ضرورة ذاته ضرورة ذاته ضرورة الوجود الواجب ذاته متحقق في العلم ذاته  
كلما وجود العلم ذاته متحقق على الواجب الذات فليس مستبعد أن يكون الواجب بالذات الممكن  
بالذات موجودا بوجه واحد فلا بد أن يكون وجود العقل المتأخر عنه ضرورة الوجود  
حاجتا في الموضوع العقل المتأخر لثبوت وجوده على وجود الواجب شأنه في الذات لا بالذات  
سواء العلم ذاته واحد أو قائل بالكون أي أن يكون وجود واحد متحقق بحيث لا يكون علم  
إذا كان وجود الواجب شأنه بحيث يكون له علم إذا كان وجود الممكن بالذات فاحتياج  
إلى العلم وعدم الاحتياج إلى العلم لا يكون علمه بوجه ضرورة واحدة بل كونه على اثنين وعشرين  
والعلم ذاته متحقق الموضوع على الذات المتحقق الذي يكون كل واحد من الواجب الذات الممكن بالذات  
موجودا بوجه ضرورة ذلك الواجب المتحقق بل أن يكون معلوما بوجه ضرورة ذاته فاحتياج  
ولرب أن علمك سواء في الحقيقة أي في ذاته واحد أو أنه واحد في ذاته واحد أو أنه علم  
واستحسان وجود الواجب بالذات أي كونه ذلك الوجود عين ذات الوجود ذاته في ذلك  
الوجود موجودا في ذلك الوجود كما هو العلم بالذات ضرورة خاصه أن يكون ذلك الوجود رايا على ذات  
الوجود الذي ذلك الوجود موجودا في ذلك الوجود ذاته ضرورة كونه العقل ضرورة عين وجود الواجب  
حاجتا في ذلك الواجب ضرورة وجود العقل الصانع ذاته العقل لا ضرورة وجود واجب









علمنا ان لا نعلم هويته على تلك الاشياء وقد خرجت من كل عالم متصف بخاصة بل يكون  
 ذلك العلم كما لا يخفى ان يكون العلم الذي هو علم الواجب اشياء من كل الارواح على شانه  
 وقد يلزم استحالة الواجب على شانه بغيره فيكون متصفا بالذات التي هي كائنه فلا يلازم  
 بل يكون كما ملأ باعتبار ذاته فيكون كما ملئ به باعتبار الارتباط والعلماء مع هذا الكلام  
 ثوبه فاضاوه في رسمه فاضاوه لا مصلح له من اربابنا فاضاوه في رسمه فاضاوه في رسمه فاضاوه  
 باعتبار الغير كما ملأ بالذات وباعتبار الذات فاضاوه في رسمه فاضاوه في رسمه فاضاوه  
 بالغير مثل العلم الذي يكون له العلم بالذات فاضاوه في رسمه فاضاوه في رسمه فاضاوه  
 بالصور والغير كما ملأ بالذات وباعتبار الذات فاضاوه في رسمه فاضاوه في رسمه فاضاوه  
 باعتبار الذات فاضاوه في رسمه فاضاوه في رسمه فاضاوه في رسمه فاضاوه في رسمه فاضاوه  
 المحمود بالذات لكي لا يكون كما ملأ في رسمه فاضاوه في رسمه فاضاوه في رسمه فاضاوه  
 من غير هويته وبهذا ذلك العلم الذي هو علم الواجب على شانه لا يجوز ان يكون له  
 الوجه بالذات ولا في غير الواجب بالذات ولا يجوز ان يكون متصفا بالذات ايضا  
 لان الموضوع هو وجه ذلك الغير الذي يكون علم الواجب على شانه فاضاوه في رسمه فاضاوه في رسمه فاضاوه  
 الغير يمكن بالذات في رسمه فاضاوه في رسمه فاضاوه في رسمه فاضاوه في رسمه فاضاوه  
 كما ملأ باعتبار الارتباط والعلماء مع هذا الكلام ثوبه فاضاوه في رسمه فاضاوه في رسمه فاضاوه  
 لا يكون كما ملأ بالذات وباعتبار الذات فاضاوه في رسمه فاضاوه في رسمه فاضاوه  
 حقيقة ناقصة بالنظر اليها والعقل الصحيح مقتضى ان يكون المحقق الكامل مستقلا  
 بالمعقولة الناقصة بالحكم كما قلنا بان استحالة الحقيقة الناقصة انما هو بالارتباط  
 الحقيقة الكاملة ولا لانه مستقيم على تلك الحقيقة الكاملة ويكون جميع كالات الحقيقة الناقصة

[illegible]

فان لا شقة ولا اذنا لمعولة الواجب من مجرد انه بالوجدان يكون له ان يكون له ان يكون له  
الوجدان من مجرد الوجدان الذي يكون له ان يكون له ان يكون له ان يكون له ان يكون له  
على ان تتم من العلة من قبله والمساواة وطرفهما انهما لا يكونان بها بالصور العلية  
بالتبع يتوجه عليه ان هذا على علم الحصول وفيه نظارة الشايع في التنا والفتنات والشيخ  
من تقي العلم والورود وتفرقت اهل كلام الحكماء السابقين التفرق والفرق في كلامهم  
كثيرا بلباسه الباطني ويل والسرور على الحق اذ اكلها على كل طرف وشكله وشرقه كثير في  
الفرق الذي كان على ان يتوجه عليه قوله تعالى فيهم ومن قبله من اعتق ان الحق من خارج  
ولا يلزم له الخارج اذ كانا جميعا ما هو على اخص في مقامه فاما جازة لك في كتاب الامر  
الاطفي الذي هو لم يكتب عليه واصلا ومنه ما لا وجب الاستعداد في جواز ذلك في عين  
من وقوعه وقوله هذا ما لا يلزم من شدة بل بالثبوت يتوجه عليه ان كل ما اظلمت في هذا  
المعنى الذي ذكر يتوجه عليه ابحاث كثيرة واما ما اظلمت الحاصل في الاطراف على الوجه الذي  
عقته فمما سبق لا يتوجه عليه شيء من الابحاث فلا يلزم على كل من الوجه الذي يكون له ان يكون له  
عليه شيء من الاعتراض وقوله وما هذا في الشايع قد شتمت على كل من يتوجه على هذا القول  
عين قوله الثاني بغير العلم وقد انقضا العلم على ما في الشيخ المتأخر انما لا يثبت العلم  
بقدر العقدة في العلم بالمتولد والاعتماد على الشايع في العلم بالمتولد والشايع وان جاز  
بما هو عليه فلا يتبع من كل الحق ما يابا بالسطر وماذا يصير الشرح وان شاعها وانما قد دل  
في قولها ان كل ما هو ان لا فساد في شاع من العلم بالمتولد والاعتماد على الشايع وان جاز  
وحصول التفسير بشاعها وانما هو حصول اعتقالي التفسير كما انك ان الاضاد في قوله شاع  
تفسير العلم ان يكون محصرا بما وقع من شدة في وجهه من العلم بالمتولد والاعتماد على الشايع

[illegible]



أضاً

[illegible]







[illegible]

دعوت

وجوده في غيره وخلق بغيره وادارة بغيره وحيوة بغيره ان يكون في عالم الوجود  
 ووجوده بالذات وفي الملكات وفيه بالذات وادارة بالذات وصحة بالذات ولا بد من  
 ما لا يغير لان ما لا يغير مع ما بالذات فكيف يجوز وجوده بغيره ووجوده اصل اذا فهمت  
 المقصود من استقرار العالم في الملك بالذات يكون قابلا للعالم وعلمه بالذات وصحة الملك بالذات  
 وحيوة بغيره ونفاستة العالم على ما عرفت ولا شك في ان العالم كالمعلق للوجود عما هو  
 وفيه عرفت ان قابل العالم لا يصح ان يكون فاعلا ولا ان يكون بالذات لا يكون الوجود ضروريا  
 ذاتيا له انما هو بالذات كذلك لا يكون في العالم المعلق للوجود عما هو وجوده ضروريا ذاتيا  
 له بل كالمعلق بالذات من قطع الطريق من جميع من على الذات لانه لا يمكن الوجود ضروريا ذاتيا له  
 وكذا القياس المعلق في ذاته وادارة والمعلق في غيره كالمعلق في المعلق للوجود عما هو وجوده فلا  
 يصح ان يكون في غيره فزاد لانه مثلا فاعلا له وقدرته وادارة وفيها من صفاته الكلية  
 لا يمكن ما من بالذات كالمعلق في غيره كما عرفت فافاد بالذات من صفاته وتقليده ويكون قابل  
 العالم وفيه عرفت ان قابل العالم لا يصح ان يكون فاعلا له ولا ان يكون بالذات لا يكون الوجود  
 وصحته كذلك لا يكون فاعلا له كالمالك لا يكون قابلا له فالحال فيكون كالموجود في ذاته لانه  
 مثلا قابلا له في النسبة للوجود والكلالة المطلقة للوجود بما هو وجوده فلا يصح ان يكون في  
 غيره فزاد لانه مثلا فاعلا له وقدرته وادارة وفيها صفاته الكلية ذاتية الزائدة على  
 ذاتها وعلى قابل العالم لا يصح ان يكون فاعلا له بل هو ان يكون فاعلا بغيره ذاتيا  
 ما عرفت مشروحا فوجد في ذاته لانه مثلا وقدرته وادارته وحيوة بغيره ما من  
 المعلق للوجود بما هو وجوده يكون اسرها واجزا منها فاعلا له كالموجود بالذات  
 وادارته وفيها من صفاته الكلية لا يكون السببا في العالم وقابل الادارة وقابل الازالة

م

[illegible]

۱۲

[illegible]







وسلاطه أهل الحقيقة وأهل الحقيقة وأهل الحقيقة...  
من شئ لا يصح...  
أهم من الشئ...  
من الشئ...  
موجب...  
من وجوده...  
كثير...  
والوجود...  
ولا...  
مست...  
ف...  
وسلا...  
مف...  
وال...  
ذكر...  
كما...  
في...  
من...  
ناس...

نور...  
باعتبار...  
ذات...  
هو...  
موجود...  
الوجود...  
بال...  
وص...  
النور...  
النور...  
الحق...  
من...  
حتى...  
كما...  
ف...  
الذي...  
ض...  
القائمة...  
والنور...

الحق...  
صلى...  
و...  
فلا...  
و...  
م...  
ان...  
الى...  
ح...  
ال...  
الا...  
الح...  
ال...  
ذ...  
م...  
بال...  
الى...  
ال...  
ال...

تلك...  
تقول...  
من...  
فالنور...  
ا...  
بالذات...  
بالتو...  
ف...  
الحقيقة...  
م...  
وال...  
ال...  
ت...  
ل...  
على...  
الك...  
كل...  
كان...  
وك...















موتوا فاجتمعوا عند الله وسمعوا نظام اخراشهم وانما اصل من هذا النظام ليس هو سلطة  
غير يمكن بل بواسطة اول علمه وهي الخطة للاشرف حينئذ لا يكون مقتضى الوجود ومن امتناع  
العلل لا يلزم امتناع العلل كعدم العقل الاول فانه ممكن غير علته وجميعه من الواجب بل  
شأنه مرتفع بالذات غايته ما في الدنيا بل يكون النظام الخلق الذي يحكيه تبارك وتعالى واصرف  
هذا النظام مكانه عن واقع لم يعقل الاول فانه ممكن بل لا يصح وقوعه بل يلزم من واقع الحكا  
الاشرف امتناع نظام اخراشهم وانما اصل من هذا النظام الوجود بالفعل امتناعا ذاتيا كما هو  
المدعى للوجود بل لا يتعارض المذكور هو ان المعنيين اذ لا بد من وجود الاشرف غير محقق في العلة  
التي هي الواجب بالذات ومقتضى البلذات غير مفيد لا ذلك ما يتصور مقصودا من جهة الكمال  
ولا كل الاشرف ولا شيء محقق في الواجب بل انما بالحق والواجب بل شأنه محقق في جميع  
ما هو فوق ما يتصور المقصود من الكمال اذ لا كل الاشرف ولا شيء ولا يقال له اصل و  
البقاء والوجود بل يلزم العقول فلا بد ان يكون كل شيء كما في كمال الاشرف واشرف مقتضى في  
الواجب بل شأنه محقق ما يستحق الوجود ولا فاضله ولا جاد ولا كمال في الواجب بل شأنه ان لا  
يأبى على الوجهه الا كمال الاشرف ولا نقصا من جلال شأنه ولا ضايقه في حقيقة <sup>موجودة</sup>  
بل هو باق على إطلاقه وانما بالوجود فلا فاضله بالنسبة الى جميع الاشياء القائمة لا فاضله  
فالاختلاف هو عدم الاستواء بالنسبة لجزء القابل لامتناعه في القابل لعدم افاضه الوجود  
المجرد على الامر المادي ليس تصور الوجود ولا فاضله في التصور والقابل ليس في نفس وسمع  
تقبل الوجود المجرد وكذلك عدم افاضه الوجود على المتصور بالذات اذ لا بد من قبول  
الوجود بالقبول ليس بالذات والابدال ليس من تصور وجود الواجب بل شأنه وعرضه انما فاضله  
بالذات من شأنه في نفسه انما بالذات وليس في نفسه استعماله في الوجود ولا ذلك

ع

عدم اتحاد العلم في لازل كاهو اندسه المحر ولوقوع عطل الجود بلا فائدة في لازل عطل  
لمرئياته من قصور الجود ولا فائدة له من شأن العلم لا كالمحر في وسع منقول الجود  
فلا احتلا في ناشية من خصوصيات التناول ومسترة العلم بالعلم على ما قال بهنصار في  
الحصل بقوله معلوم ان لم يسل لهايات الممكنة في ذواتها وفي كونها ممكنة سبب ولا في جانبها  
للاعلمة لوجودها سبب ولا لكون المتضادين متممات في الجود فذلك لا كالمحر في كيانها بل  
علمه ولا لقصور المحر في وجوب الواجب بذاته ونقصا عن رتب علمه ولا كالمحر في معرفة  
علمه ولا كالمحر في معرفة الاحراز علمه اذ كل من عرفت ماهيات وطبوع الاركان  
او لم يزلها ولهذا نظائر مثل كون احدية غايات بعض الموجودات او مضافة له كالغاية  
ففيه الغرض بغيره بالعلم لا كالمحر في بعض البقعة الغضبية ومعرفة من فيا تعلق المحر في  
التي طرقت الغايات وكلها مجرد علم على كماله لا في عينه من جملتها فلا يلحقه شر في الشر  
عدم وجوده وعدم كماله لوجوده وكل ذلك حيث يكون ما بالبقعة والمضافا عن رتبة الاطلاق  
شأنه في ماهيات متناهية وان نقصا من الارض عن رتبة اكثر من بقعة الشمس في كل ذلك  
لاحتلات الماهيات في ذواتها فكل ذلك نقصا في جميع الماهيات متشابهها كانت الماهيات  
واحدة وكان ماهيات لا تخرج متناهية في ذلك كلك ماهيات لا تتصل في الحق لا تخرج  
الشيء كلامه وبالحكمة القصيرة والنقصات المتشابهة بالاشياء والنقص الواضحة في عالم  
الوجود في ناشية من خصوصيات الغايات ولا حلا للعلم في ذلك فاما لتعلقها في الاطلاق  
وجواب على الاطلاق ويكون مستند في وجوبها فها هو على الاطلاق وجواب على الاطلاق  
على السيرة في تمام ذلك احصاء على ان لم يزلها ان لم يزلها من جهة المشرق غير مختص  
في العلم التي هي ارباب الكمال ومقتضى البقاء فيقولوا في حقها ان لم يزلها على رتبته

[illegible]

الإضافة

[illegible]

منه



















عزته مقتلاً جاد في المجد الذي ايضا كان السخى بصير ومجدا ذهنا كحقبة الحيوان  
حصلت في الدهر وصيغ القتل لا يتبعها كونها موجودة في الارض ولو كانت شيئاً ذهناً  
وكونها جناناً لا يتغير ذلك من حالها الا بتزاعية التوحيش مطابق للارض بل ما يكون له مطابق  
في الارض هو المتع منده فطلي اعرف على الاقرب ان كانت الحاجة اذا عقدت له ذهناً  
مستحق الحكماء من ايمان لا مؤثر في الوجود الا الله ولا جاد ولا حاله هو صرحه ايضا  
بان شوبه الذات والمزايا ذات لها ذات والمزايا متزوي ذاتي وصريح ذاتي  
لا يكون بجعلها بل لا يحتاج الى جسد متعدد ولا عملية ولا فاعل على المتع الماهور ومع  
الحقوق ثم ايضا بان لا الهية مستند لخاص لا هية باقتضاها لها بل لا بد من طلال  
الهية في ذلك لا لا فاعل على المتع التام. فلابد من التوفيق التام بين كمالهم ووجه  
هو ان مرادهم من قولهم ان لا مؤثر في الوجود الا الله ولا جاد ولا حاله ان سواه في الوجود  
التي لها مطابق في الخارج والارض اي لا يكون جاعلها ومنه وجودها الا الله  
جاسته لان لا مطابق في الخارج والارض يكون او ما عينه يحصلها جاد الى  
الحق ولا يكون جاد حاله في الوجود الا الله متانة على ما عرفت الى ان عين العلة وانما  
الموجودات التي تسلبها مطابق في الخارج والارض وهي الموجودات المتزاعية التي ليس لها  
مطابق في الخارج والارض بل ما يكون له مطابق في الخارج والارض هو المتع منده فقط  
فيكون الوجود المحصل للثابت المفقود المقتضى المتع في الجبل هو وجود المتع منده فقط وانما  
الانتماءات تلك اليها مطابق في الخارج كما في انتماءات محصل المتع في الارض  
فغير استناد له لا انتزاعيات في الخارج بل انتماءات لا انتماءات بل ان لا انتزاعيات  
ووجود منزه عنده فمحصل بل هو جاد واعتباري محتمل في العقل والحق في العقل

المعنى

[illegible]

السام

[illegible]

السام















وبالحقيقة فالفاعل المباشر للفعل هو العقل والعقل بالذات العلة كما أنها فاعلة كذلك يكون  
قابلية أيضا وإطلاقا فالعلة هي تلك واحدة منها حقيقة فالعلة بالذات العلة بالذات والقوة بالذات  
فاعل بمعنى المباشر وفعله قابلية هي فاعلة فاعلة فالفاعل بمعنى الموجد للموثر وتأثيره الفاعل  
بمعنى الموجد للموثر فإذن أولها بالعلة فاعلة حقيقة في الخارج فهو مسلم والآخر منه  
كأنه العبد وحده ومؤثر الفعل حاصل فاعله وإن أولها بالعلة فاعلة حقيقة في الخارج  
والموجد بفرضه مسلم واليهان فاعله على مقتضاها عليه عرفت مشروطين العبد  
الفاعل بمعنى المباشر والواجب بحكم اليهان العقلية إن يكون فاعلا بمعنى الموجد  
والموثر وعليه احتجنا ظهورنا إذ أطلقنا فاعله والمعامل على العبد في الحقيقة  
يكون المراد من الفاعل المباشر للفعل الموجد ومؤثر كذلك المراد من العامل المباشر  
العامل الموجد للعمل وعليه احتجنا أيضا وهو معنى قوله جزاء كما كانا فاعلا جزاء عما  
كانا يعملون جزاء عما كانوا يعملون وغيرهما من الآيات الشريفة الدالة على أن الفاعل  
لا فاعلا الاختيارية وهو الظاهر وهو أنه معترف أن الفاعل حقيقة لا محالة  
شأنه أحدهما الفاعل بمعنى المباشر وتأثيره الفاعل بمعنى الموجد للموثر فإذن أطلق  
على العبد فاعلا بفعله الاختيارية يكون المراد من الفاعل الفاعل بمعنى الموجد للموثر  
بمعنى الموجد للموثر والموجد للموثر هو العقل والفعل لذلك ومعرفته إذا وقع  
التعارض بين العقل والشرع فلا بد من دفع العقل وتأويل الشرع بحسب  
مواظفة العقل فلو كان ظاهر بعض الكفاية مستندة لإطلاق العبد فاعلا فاعله  
لا يكون مضرا باليهان العقلية لأن المراد من الفاعل بمعنى المباشر للفعل هو العقل  
وردف في الشرع فستعرف ذلك بخلاف قوله هو من ضل غير الله لا الكمال هو الخلق

محمّد

كل شيء وفي الاصول الشريفة من ذلك كذا لا يخفى على المتبحر فتقول على تقدير وقوع  
هذه الامة من الابل والاربع من الابل هو بناء على اعتبار من انه اذا وقع المتعاقبات  
بين الشروع والعقل فلا بد من ابطال الشروع وانما العقل كما ذكره في كتابنا وابل  
كان مغفوق العبد وادارة من منظور فاعلم الاختيارى سوى الفاعل كما في العبد  
هو الفاعل الموحد لفاعله الاختيارى بناء على كذا في حقه وقوله وما فيه شبهة فكانه  
هو الموحد لفاعله الاختيارى لظهور اشتباهه لا من في الوحيد الا الله ولا يخفى من موافقه  
الموحد والمثل لا فاعل الاختيارية للمعاد وهو الحق ايضا والواحد جعل شانه لا يوجد  
شيئا الا لا يتصور والاختيار فاعله الاختيارى للمعاد هو وجوده كذا في ظاهر  
المكان لا يخفى كما يحصل بالادارة الله حق ومشيئة فكله لكل عيشة الله حق ولا  
يخفى من ذلك ان كل ما وجدها وما وجدها من غير ما وجدها من غير ما وجدها من غير ما وجدها  
ومشيئة فكله جميع الموجودات ما وقع من الواجب جعل شانه ويستفيض كل واحد  
منها وجوده من الواجب جعل شانه الواحد من الواجب جعل شانه بمشيئة وادارة فاعله  
ذلك قاله الله في كتابه الكريم ولا تقولوا شيئا في فاعله فاعله الا الله وشاء الله وقال ايضا  
وما نشاؤ الا الله وشاء الله وقدرته فما سبق الى الواجب جعل شانه في المجموع دون  
الوجود كما يشاهد في ما وجدها وما وجدها ما ما تنصيص على ان لا يتنصيص  
كما اعتقدنا من الممكن من حيث تنصيص العلم الواجب بالاشارة فوق تلك الرتبة  
بما يشهد من حيثية وهذا العلم التقصيلي التام ثابت لرفع خبر وجود الواحد لا يكون  
عين ذاته جعل شانه كما هو هذا العلم لا يتصور فيه التغير والتبدل ولا يخلو الاشياء  
على في هذا العلم وعلى الوجه الذي في هذا العلم كما يتصور خلافا مما اعتقدنا في ذلك

متأله أحرار عطف الأمان وحفظه المحرم حرب الشيطان وقته هذه لانه  
 اذ الله كلف عياله ونحوه برأوا على على التمسك بالارواح وبعيد على اوطاعكم اذ ان  
 من خواص كونه السموات والارض وما بينهما اطلاقا لم يبعث اليهم من مشرق ومنهم من  
 عشا ذل على الذين كلفوا على الذين كلفوا انما انشاء التمسك على ان الامام الذي  
 نرجو طاعته يوم الحجاز من ارجو فقاموا وصحت من زمانا كان ملتبا حلالا وان كان  
 احسانا وهذا الحديث الشريف صريح في ان لا يوجد ما من الامور الا انشاء الله وقدره  
 ذلك بعينه من التواب والعتا بغير اعرف مشروحا والمولد المندقة في الحديث الشريف  
 الذي يقولون ان الاشيا يحصل على القضاء والقدر ويكون العبد مع ولا من الاصل  
 في فعله الاختيارية والفرقة على ذلك من سوق كلام الامام عليه السلام كما يظهر في  
 تأمل قوله وهو ما يكون ايضا فيه اشارة الى المحرم قالوا على المحرمين ان وفعل الشر  
 هو من غير العبد مع ولا من العبد مع ولا من العبد مع ولا من العبد مع ولا من العبد مع  
 ولا الشرا في فعل الشر هو من فاعلية والمحرم من الشرا في فعل الشر هو من فاعلية  
 صفا فاعلية في فعل الشر هو من فاعلية والمحرم من الشرا في فعل الشر هو من فاعلية  
 قال نعمت الله على الذين آمنوا وقالوا على الذين آمنوا وقالوا على الذين آمنوا  
 لا اله الا الله اخلاص الحق وخلصت الحرة على من على احد فطعن على حجة علي بن ابي  
 الله لا اله الا الله اخلاص الشر وخلصت الحرة على من اريد فربما على حجة علي بن ابي  
 الشرين على من اريد الا ان من هو الذي لا اله الا الله والواجب ان شانه على ما في  
 الحق فباسم وانما اوصى الحرة والشر هو الله تعالى وهذا من على ما في  
 الواجب ان شانه على الاطلاق ووجد على الاطلاق في كل من يحصل فيه استعداد

قوله سنة الله التي دخلت من قبل ولم تحط بسنة الله تدبلا اشارة الى ما ذكرنا من خلاصته  
 وما ورد في الخبر ان الشريعة جعلت العلم ما هو كافي اليوم التي هي كما كانت في هذا العلم  
 التفصيلي المذكور ووطئ على هذا العلم القضاء الاطري ويطبق على وجه الشرائع على هذا  
 العلم المذكور الا على القضاء الاطري والقضاء الخاص والعام والادارة التي اخرج له عن مصلحته  
 فلا يوجد في القضاء ما هو وقته ومع ذلك يصير التوابع والمقاصد في القضاء للاختصاص  
 للعباد وينبغي الاشكال في احصائها وهي اربعة اشياء اولها ان لا يخرج عن طائفة الحكم والعدل  
 وقول سائر الساجدين وامام المؤمنين ودين العابدين والامام المعصومين والمعلمين والمؤمنين  
 على النبيين صلوات الله عليهم تسليمة طرية وانما هذا الخارج من اولادها المعصومين وقوله  
 الشريف ليل من الالام لا تفتيت ولا تخراب الا ما اعطيت استا انما ذكر ما مضى في الله  
 لا يوجد في القضاء الا قضاء الله وقدره وروي في هذا السلام محمد بن حنفية في الخبر في السبب في  
 سبيل من ياتي قال في روى المؤمنين على الوجه السابق المذكور بعد من روى عن ابي اسحق  
 قال في روى عن ابي عبد الله قال روى المؤمنين اخبرنا عن ابي الحسن (عليه السلام) انما قضاء الله وقدره فقال  
 روى المؤمنين على هذا الوجه لا يخرج ولا يخلع ولا يغير واد القضاء من الله وقدره قال  
 الشيخ اعلم انما روى عن ابي عبد الله المؤمنين فقال روى الله ما يشيخ قوله الله اعلم الله  
 الا في تفسيره كما وانما روى عن روى الله ما يشيخ قوله الله اعلم الله ما يشيخ قوله الله  
 كروا في شمس من الحكم ما روى عن روى الله ما يشيخ قوله الله اعلم الله ما يشيخ قوله الله  
 وحسنه فاما قوله ان كان اختاره حقا وقدره لا زمانه لولا ان كان لعل التوابع  
 والعباد والامم والنجس من روى الله وسقط معنى الرعد والوعيد فلم يكن لاية الدين  
 ولا محلة في الحكمة المذكورة في الحسن والاحسن والى الحقيقة بذلك

مفتاح



[illegible][illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم  
بسم الله الرحمن الرحيم  
وحي الله عز وجل في الظاهر من عشرة المصنفين وسلم تسليمًا كثيرًا أعلم إلى العالمين  
أحدًا عالم الذي يكون علمه زائد على ذلك العلم الذي في الذات من غير  
الضرورة وهذا العلم في العلم والعمل بالانسان في عين العالمين في العلم  
أعدادًا مما يحتمل لا يعلم به شيء أو يحصل من غير جهة أو يحصل من غير جهة  
لأنه لا شيء زائد على ذلك من كل المكنون فإما لا شيء زائد على ذلك من كل المكنون  
منه في مرتبة الذات فليكن أن يكون العلوم التي في ذاته من غير حصوله وجوهرية  
سلبية عنهم في مرتبة ذاته وبما في ذلك العلم الذي في صفاته زائد على ذلك العلم  
آخر من موضوع الذات من صفاته أن يكون في المرتبة المتأخر عن الذات وأدنى  
العلم في مرتبة الذات يكون العلم سلبًا بسيطًا محضًا حتى في مرتبة الذات  
هذا السلباني هو علم العلم في مرتبة الذات وهو من عدم ثبوت العلم المذكور في مرتبة الذات  
أن يكون العلم بالانسان حصولًا أو حصولًا في مرتبة الذات لا العلم بالانسان  
الم العلم والعدم له وعلى كلا التقديرين العلم في مرتبة الذات لا العلم بالانسان  
العلم بالانسان وتأمينا العلم الذي لا يكون علمه لا شيء زائد على أنه لا يكون علمه  
شأنه في مرتبة ذاته من قطع النزاع على اعتدائه في مرتبة ذاته من قطع النزاع  
أعدادًا أنه ذات ما هي تحت علمه أناس لا شيء من ذلك ما هي تحت العلم  
لا شيء منها وحصوله من العلم في كافي القسم الأول ولا شك العلم الذي يكون  
في مرتبة ذاته من قطع النزاع على اعتدائه لا يلزم أن يكون جاهلا في  
ذاته لأن العلم من العلم ما به في مرتبة ذاته من قطع النزاع على اعتدائه











[illegible][illegible]

عليه جملة الكمالات بالغير ولا يشك العلم الذي يكون من الكمالات اذا علم كثير من الاشياء  
على الوجه المتفصيل فلا شك ان هذا العلم التفصيلي كالاركان اصل العلم ايضا وقد كان العلم  
التفصيلي الذي يكون كالاكاديمية علم بالغير وكما لا بد من كل ما بالغير فيجب ان ينفي ما باله  
فيجب ان يكون في هذا الوجه علم التفصيل الذي لا يورث من في هذا الوجه علم بالهاتم بل هو لا  
يجوز اخذ العلم التفصيلي الذي يكون بالغير في هذا الوجه بالغير بل هو عين الوجود بالذات  
فذلك العلم التفصيلي عين الغير فكما ان سلسلة الوجودات بالغير في عين الوجود بالذات  
فذلك سلسلة العلوم التفصيلية التي يكون معلومة للغير في عين الحق العلم التفصيلي بالذات  
لا بد من مفصل العلم التفصيلي على علم العلم التفصيلي اما علم اخذ العلم التفصيلي كانه العلم  
كس لوجوده اما ممكن له اخذ الوجود اما ممكن الوجود بل شاهد مفصل العلم التفصيلي  
يكون له علم تفصيلي لا يجوز ان يكون علمه التفصيلي على ما قد لا يكون علم بل هو علم بالذات  
بل هو ان يكون جاهلا في غير تبادله على علمه متناقما فوجد له علمه التفصيلي عين ذاته  
ان لا بد ان يكون في علم الوجود علم تفصيلي بالذات والى العلم التفصيلي بالذات هو العلم بالذات علم  
هو الواجب بالذات فوجد ان يكون العلم التفصيلي بالذات العلم بالذات ولا تفصيل فوجد عين  
ذاته الواجب بل بالذات على كل ما يتاخر واجبا على ما لا يكون في علمه بل العلم بالذات  
بحيث لا يكون فرق ولا بين النص ان كان العلم بالذات لا تفصل شاهد علمه لا يكون في عين  
بوجود الوجود والاعيان الكثير في ذاته فوجد بالغيرها علمه ان يكون تمام علمه  
ذاته على شاهد علمه تفصيليا ما بالواحد واحد من ذات عالم الوجود بل ذاته على علمه  
تقدم وتأخر بل يكون في عينه تفرقة بينه وبين ذاته وان كان بينهما تقدم وتأخر باعتبارهما شيئا  
لا باعتبار معلومتهما الواحدة شاهد علمه بل في عينه تفرقة بينه وبين ذاته على علمه بل بالذات

فقد علم الجميع في علمه قديمه وحادثة وحديثة ولا يبعد أن يكون علمه قديمه والله واعلم  
اشارة الجميع ما ذكره من الفصل وايشا الشيء الذي لا يوجد في عالم الوجود وكل ما في العالم لا يتفق  
الى ما باله ولا يكون له لا حقيقة ما باله بل على ما هو عليه في عالمه والشيء بالذات على الاطلاق هو له  
لا يكون له على ما باله بل على ما هو عليه في عالمه والشيء بالذات على الاطلاق هو له  
ما سوى ذاته من الاشياء متحدة له مستغفاه والمفارقة على ما باله في عالم الوجود  
ولا يبعد ان يكون علمه قديمه والله واعلم اشارة الشيء الذي لا يوجد في عالم الوجود وكل ما في العالم لا يتفق  
ذكره ولا يشاء في العلم الراجح ان شاء الله تعالى في جميع ذلك الوجه قبل وجهه ما بعد وجهه وهو  
على الوجه المتصلي ان شاء الله تعالى لا يتصل في قوله كمال الحق والالام في العلم الراجح ان شاء الله تعالى  
الراجح ان شاء الله تعالى في قوله كمال الحق والالام في العلم الراجح ان شاء الله تعالى  
ساعدا ذاته والالام في العلم الراجح ان شاء الله تعالى في قوله كمال الحق والالام في العلم الراجح ان شاء الله تعالى  
له العلم الذي لا يتفق في قوله كمال الحق والالام في العلم الراجح ان شاء الله تعالى في قوله كمال الحق والالام في العلم الراجح ان شاء الله تعالى  
يكون علمه قديمه والله واعلم اشارة الشيء الذي لا يوجد في عالم الوجود وكل ما في العالم لا يتفق  
ذاته بل على ما باله بل على ما هو عليه في عالمه والشيء بالذات على الاطلاق هو له  
وعلم الوجود وسيل الوجود على وجه واحد لا يتفق في قوله كمال الحق والالام في العلم الراجح ان شاء الله تعالى  
هو علم ذاته البسيطة المحضة ذاته حافظة يكون علمه المتصلي ان شاء الله تعالى في قوله كمال الحق والالام في العلم الراجح ان شاء الله تعالى  
لا يتفق في قوله كمال الحق والالام في العلم الراجح ان شاء الله تعالى في قوله كمال الحق والالام في العلم الراجح ان شاء الله تعالى  
انما يتفق على الاشياء بالعلم بالاشياء لان العلم هو العلم المتصلي ان شاء الله تعالى في قوله كمال الحق والالام في العلم الراجح ان شاء الله تعالى  
هو علم ذاته البسيطة المحضة ذاته حافظة يكون علمه المتصلي ان شاء الله تعالى في قوله كمال الحق والالام في العلم الراجح ان شاء الله تعالى  
الاشياء من اجل ان شاء الله تعالى في قوله كمال الحق والالام في العلم الراجح ان شاء الله تعالى في قوله كمال الحق والالام في العلم الراجح ان شاء الله تعالى































ان يعترفوا

المستفاد  
 هو حقيقة ما لا يكون بحقيقة، وهما مع اشتراكهما في حقيقة واحدة، ولكن  
 الحقيقة ما لا يكون احدا غير حقيقة، أي وجودهما لا يكون قارة بوجود احدهما ولا  
 من دون الآخر، فالتعريف لا يمكن ان يوجد الا مع ذاته، وفي ذات العلم الاولي والحق  
 على هذا الوجه في الوجود على الموجود غير المتكامل الذي لا يقسم ويوجد على الاتصال  
 المتكامل، ويتغير بغير حقيقة، وعده تعريفا على الوجه المتكامل الذي لا يقسم <sup>حد</sup>  
 الا في مكان، ومع مكانه، فالحال الاولي للمعرفة على هذا الوجه في الوجود على الموجود  
 المتكامل، لا يقع لذاته أي كيان، فيقال انه اشتراك حقيقة بينهما، فالتعريف <sup>حقيقة</sup>  
 الاولي على معنى المتكامل هو المعنى الذي يكون لبعض الاجزاء الى البعض حقيقة بان يكون  
 من الجاهل من دون وجود من الابدان، في ذلك الجاهل والعقد وكما يوجد كيان مشترك  
 ما في الطابع المعقولة اذا تمحصل في التفحص يكون الاسباب الاولي <sup>متشابهة</sup>  
 وتختلفها، اما الزمان في الحركات والاحكام في الاجسام او كلاهما في الأشخاص  
 المتغيرة والمتكثرة، الواضحة في نوع من الامور وما لا يكون زمانيا ولا مكانيا.  
 ولا يتصل بها ويشترط العقل في استدارتها كما اذا قيل الانسان في حيث طبيعة  
 الانسانية مع وجوده او كونه خمسة نصف عشرة في ذات كونه اوقي بالكلية يكون  
 في ذاتها في شخص منها هكذا الانسان او خمسة النصف والعش في حيث يتصل بها <sup>حسب</sup>  
 شخصها او كونه الأشخاص المتغيرة حقيقة زمانيا او مكانيا لا يتصل كونه <sup>متشابهة</sup>  
 غير زمانيا وغير مكانيا في ذات كيانها او وجودها في متعلق الزمان والمكان، فالحال  
 المعقولة باسرها وكيفية العناصر السبعة، اذا تغيرت وهذا يقتضي ان كل المدرك <sup>متعلقا</sup>  
 بينه او مكانا دائما يكون هو الادراك ذاته من باهر جسمان في ذات كونه <sup>متعلقا</sup>

[illegible][illegible]







والى هذا الحسب ما عرفت من  
 ان السور في كل سنة  
 لا يقرأ الا في شهر ربيع  
 الاول من كل سنة  
 والى هذا الحسب ما عرفت من  
 ان السور في كل سنة  
 لا يقرأ الا في شهر ربيع  
 الاول من كل سنة

فان صفاته تحقوا كلها سبعة عاشره وينقسم صفاته الى العنصرين المذكورين اعظمهما العقل والشيء  
او العقل والاعادة وله ثلثاها من شيء يوجد في جميع الامور لا يكون له وجود الا في غير الامور  
او شيء يكون له ذلك وهو موجود في نفس الامور لا العقل بل هو له في العقل وفي الشيء في الاعادة  
عقل والقياس لا لغوه ولا يكون له وجود سوى مقتضى بل في العقل والشيء واما صفاته فثلاثة  
فصلها العقل عند صفاته ثمانية عشر وكلها ثابتة في العقل ومعترف بها وجود الغير على ما  
يجوز في الغير واما الصفات الاضافية فهي ثمانية عشر في غير الامور واما في الشيء والاربع المتناهية  
مستلزمة العقل عند اعتبار الصفات الثمانية والعلم والشيء في الاضافات لا يكون له بالذات في صفاته  
بالعلم والقدرة واما الاضافات فثلاثة عشر واما صفاته الاضافات فثلاثة عشر واما  
بالذات والسلوك في اعتبارات عقليتها فثلاثة عشر في الاضافات واما في صفاته  
الذاتية فلا يكون له وان افترض ما علمه غيره بنسب صفاته واما في الاضافات فثلاثة عشر  
في صفاته الذاتية واما في صفاته الاضافية فثلاثة عشر واما في صفاته الاضافية فثلاثة عشر

[illegible]

سفر











[illegible]

عنه انما تسمى وخطه الحكم بالنظر الى ذاته بل يمتد على اطلاقها والاولية الذاتية والحق في العلم  
الحقيقي بالكمية من المعدود والحق في هذا الاستطراد في ذاته فانه ثابت فيكون له ان العلم بالكمية من  
العلم - والكمية الى ان لم يتسلي على ذلك قال في نفسه من عدم علم المجموع على المعدود انما نظر في  
معرفة بالكمية من العلم بخلاف المجموع والعدم الحاد في نفسه فكلما اجتهد في الكمية ليس بالعدم <sup>شعوره</sup>  
او وجوده بل هو عدمه ووجدانه معدودا الى ان لم يتسلي على ذلك قال في العلم بالكمية من العلم بالعدم الى  
المجموع فوجدانه وجوده وجوده في نفسه ووجدانه وجوده في نفسه ووجدانه وجوده في نفسه ووجدانه وجوده في نفسه  
يتم في العلم بالكمية من العلم بالعدم والكمية من العلم بالعدم ووجدانه وجوده في نفسه ووجدانه وجوده في نفسه  
الذاتية ويصح ما بين صفته بل في الغائبة على نفيها والاولية الذاتية في هذا اذا راي من وجوده ما نفي  
كونه معدودا بالعلم واما في ذاته فكلما كان العلم بالكمية من العلم بالعدم والكمية من العلم بالعدم والكمية من العلم بالعدم  
الغائبة في جميعها والواجب في طريق اجتهد في الكمية من العلم بالعدم والكمية من العلم بالعدم والكمية من العلم بالعدم  
العدم والعدم في علمه بل في الكمية من صفته كانت واما في وجوده في العلم بالعدم والكمية من العلم بالعدم  
الموجودين والواجب في صفته ذات الكمية من صفته واما في العلم بالعدم والكمية من العلم بالعدم والكمية من العلم بالعدم  
بل في الكمية من صفته في العلم بالعدم والكمية من صفته ذات الكمية من صفته واما في العلم بالعدم والكمية من العلم بالعدم  
الوجودية ذات الكمية من صفته في العلم بالعدم والكمية من صفته ذات الكمية من صفته واما في العلم بالعدم والكمية من العلم بالعدم  
فما في ذاته واما في العلم بالعدم والكمية من صفته ذات الكمية من صفته واما في العلم بالعدم والكمية من العلم بالعدم  
كان في العلم بالعدم والكمية من صفته ذات الكمية من صفته واما في العلم بالعدم والكمية من العلم بالعدم  
واستلزامه في العلم بالعدم والكمية من صفته ذات الكمية من صفته واما في العلم بالعدم والكمية من العلم بالعدم  
موجودا بطلب العلم والعدم في العلم بالعدم والكمية من صفته ذات الكمية من صفته واما في العلم بالعدم والكمية من العلم بالعدم  
فما في ذاته بطلب العلم والعدم في العلم بالعدم والكمية من صفته ذات الكمية من صفته واما في العلم بالعدم والكمية من العلم بالعدم

كيفية الوجهة لغيره لا تقدم عليه مراتب وتزعم بها ذكره الشيخ وفيه من الشواهد ان المردود في  
الوجهة المذكورة خارج عن مسبوقة الوجهة بالعدم فتزعم الوجهة الماخوذة من الماخوذة  
عليها والرد عليه لا يقتضي ان تقدم عليه غيرات وهو متحقق فثبت استلزام كون المردود على  
الاصحاح واحداً من هذه التراتيب التي اراد المتكلمين كون المردود ما ينفع على الاصحاح وهو  
لا يقتضي له رد على كل الحق ان ارادهم ان يكون المالك كذا لو وجد الحق في جهة واحدة والاصحاح والرد  
بهذا المعنى من غير ان الوجهة في جميع جهات المالك والاصحاح في جهة واحدة فاختار المردود في كل  
جهة ان يكون المالك لعدم حال عدمه كما كان ملكاً وهو كذا بالضرورة ثم قال لا يقتضي ان يكون  
الاصحاح في المراتب على وجهه المذكورة ولا يقتضي وليس في كل مصطلح احدية المراتب  
في المعنى الاصطلاحي كما في قولهم هو المالك لاقول موضوعي ثم قالوا ان المراتب واحدة في التراتيب  
كانت لا في موضوعي وان كان ان في المراتب والحقوق بالعدم في احدية من التراتيب فثبت ان المعنى  
بالضرورة انما تزعم إطلاقاً للحاوت على الحكم حال عدمه وليس ذلك الا ان ارادهم المردود  
هو المردود ما ينفع كونه وكونه ارادهم ما ذكرت كونه ذلك يعني في التراتيب وكونه ارادهم  
الاصطلاحاً على ما يجوز ذلك وليس كذلك إطلاقاً لعدم كونه في تلك الحالة مضمناً لضعف  
ضرورة استلزام الحكم في إطلاق الحوادث على الحكم حال عدمه وانه لا يصير بالاعلى ولا انه  
الاصحاح على هذا حاله على الترتيب والزم الاستعانة بالترتيب وادعوا بطلان الحوادث بالقبول لا بالاعلى  
للاصحاح بالضرورة فثبت ان كونهم ارادهم المردود بالضرورة خارج عن إطلاق الحوادث بهذا المعنى  
على الحكم بالعدم ولم يظن بغير ما فهم انهم استعملوا هذا الإطلاق فيما تزعم ضرورة استلزام الحكم  
عن هذا الإطلاق ما قد يكتسب من جهة الاعتبارات فوضعوا العلم في التراتيب على ما  
والمتكلمين في ان الحكم على كل موعلة لا يقتضي ان المراتب واحدة في المراتب بل في بعضها ليس كذلك

وإنما فهم المستنة وأما الثاني فلهذا المثلج وأما عفا القاتلين فلا ولا على الراو أو  
 يمكن يكون بان وجوده على الإطلاق أو كذا يكون بان استمرار وجوده المميز بانها بهما على العلم  
 الحكم على أن في هذه الموضع والعدم بالنظر إلى الحاشية الحكم وموقعه في الأولوية وليس لهم العلم  
 وأما القاتلون بان في فلا يكون على الإطلاق على احتياج وجود الحكم إلى العلم بالاحتلال لا يمكن أن يكون  
 وكذا لا يكون باحتياج العلم على الإطلاق على الاحتياج لعدم وجوده حدث فاعرفه أو لا على  
 مع الحدث أو لا على شرط الحدث فإذا دارا على حاشية العمل يكون بان العلم ومحدثه بان  
 حدث الحادث فيحدث محتمس بالضرورة فمصلحة العلم الأولوية الذات العلم لا يفتقر  
 احتضا، أما قيل بعد اشتراك الموضوع في كون واجب والاستغنى عنه ذلك فليس كذلك بل  
 بذات مع طرفة النظر أو بانها على معنى وجودها والواقع في الحكم إلى ما إن لا يكون له  
 طرفة بالنظر إلى ذات أولوية وجودها على وجود الواجب لا يستلزم العلم بالذات أو لا  
 به كون أحد طرفيه على بل لا بد لأن الواجب الآخر لا يقع بسبب العلم الأولوية المستنة  
 عن ذات الحكم بل في العلم الأولوية الذات واجبا وإن غلبت الطول الآخر فإن يقع بالعلم  
 بالتحال لا يثبت العلم بالذات على شرطه بطلان فالعلم على بان في وقوعه بالعلم وأما  
 أن يقع الطول الآخر فيكون الأولوية الطول والواجب يفتقر طوله على العلم بالعلم  
 الآخر يقع وحده على العلم بالعلم الأولوية الآخر واجبا والواجب على العلم بالعلم الأولوية  
 الذات الحكم وحده على العلم بالعلم الأولوية ذاته بل في فهم العلم بالذات والواقع في خلاف ذلك  
 المروء على أن الأولوية ناشئة من ذات الحكم وحده والطول بان أولوية العلم ذاته من ذات  
 الحكم المسمى بالعدم لا في وحده ولكن مرتبة الآخر في ذاته أولوية مشروطة بعدم بعض  
 من الأولوية الذات ومعلوم الوجه فلا بد فإذا لم يكن ذلك الطول الآخر من العلم الأولوية











[illegible]

وَقَدْ

العلماء بعضهم عارضوه ونسبوا إلى ذي السليمان بن سنان قد رآه في بعض هذه الخرافات من قبله في بعض  
القول ما حاصله ان العلم من غير العلم ليس قولهم الا هو ان الكيفية قد لا تكون العلم الا بالاعتقال  
الاعتقال انما هو العلم في هذا العلم غير معتبر في الاوهام من غير العلمات لطيفة لا يجوز ان يكون في علمه  
فانما هو في سواد العلم انما هو العلم انما هو العلم في الباري في ذاته الجارية بغير صورة بالذات متناهية وان العلم  
من ذاته الجارية بالاعتقال في الباري في ذاته الصورية وتوحيده في سبيل في العلمات وتوحيده الاله في ذاته  
لما كان موجودا بالاعتقال لانه لا ينفك عنه في ذاته لا في العلم في ذاته ولا في العلم في ذاته لانه لا ينفك عنه في ذاته  
انما هو صوره علمه العلم انما هو علمه في ذاته لا في العلم في ذاته ولا في العلم في ذاته لانه لا ينفك عنه في ذاته  
كانت صوره علمه في ذاته لا في العلم في ذاته ولا في العلم في ذاته لانه لا ينفك عنه في ذاته  
حاصلة في غير ذاته فثبت انها حاصلة في ذاته في علمه في ذاته لانه لا ينفك عنه في ذاته  
الاعتقالات لان العلم لا يكون الا بالاعتقال في ذاته لانه لا ينفك عنه في ذاته لانه لا ينفك عنه في ذاته  
الا هو علمه في ذاته لانه لا ينفك عنه في ذاته لانه لا ينفك عنه في ذاته لانه لا ينفك عنه في ذاته  
في العلم انما هو علمه في ذاته لانه لا ينفك عنه في ذاته لانه لا ينفك عنه في ذاته لانه لا ينفك عنه في ذاته  
المجرد ثم صدر عن العقل الجبر صوره مجردة وكذلك في العلم في ذاته لانه لا ينفك عنه في ذاته لانه لا ينفك عنه في ذاته  
بذاته وبصوره العقل لان في العلم العلم يستلزم العلم بالعلم في ذاته لانه لا ينفك عنه في ذاته لانه لا ينفك عنه في ذاته  
العلم بالعلم في ذاته لانه لا ينفك عنه في ذاته لانه لا ينفك عنه في ذاته لانه لا ينفك عنه في ذاته لانه لا ينفك عنه في ذاته  
ان العلم في ذاته لانه لا ينفك عنه في ذاته لانه لا ينفك عنه في ذاته لانه لا ينفك عنه في ذاته لانه لا ينفك عنه في ذاته  
يستلزم حضور العلم في ذاته لانه لا ينفك عنه في ذاته لانه لا ينفك عنه في ذاته لانه لا ينفك عنه في ذاته لانه لا ينفك عنه في ذاته  
محال ان يكون في ذاته لانه لا ينفك عنه في ذاته لانه لا ينفك عنه في ذاته لانه لا ينفك عنه في ذاته لانه لا ينفك عنه في ذاته  
مع كونه محال ان يكون في ذاته لانه لا ينفك عنه في ذاته لانه لا ينفك عنه في ذاته لانه لا ينفك عنه في ذاته لانه لا ينفك عنه في ذاته

الكثرة في ذاته ثم قيل هذا العلم الحاصل لا يمتد إلى غير ما اورد عليه بل ان رطله  
عبارة بغيره في حصيلته علم فلهذا الحقن اوضح الاول والثاني منبغين ان في  
ايجاده بعينه ونسبتيه قلنا وكذا قد راد وعلم ان العلم الاول والثاني في الوجود  
التي هي ليس في العلم الحاصل وعبارة بغيره قد كان واحدا في العلم  
ذاته منبغين في الوجود ذاته واللا يمتد إلى ذاته بالعلم والالوان في المعقولات ذاتية  
اخرها موجودة في علمه في الحقيقة بما او ينسب لها فان كونه واحدا في الوجود مع عينه  
كونه واحدا في الوجود في العلم ذاته انما يصدر عنه وجوده وجودا واحدا وانما  
يتمتع بالكون ذاته في العلم ذاته في العلم ذاته او ينسب بها او يقتضيه بها في العلم ذاته  
بحيث يصدر عنه العلم ذاته في العلم ذاته او يصدر عنه ذاته في العلم ذاته في العلم ذاته  
فان يصدر عنه العلم ذاته في العلم ذاته في العلم ذاته في العلم ذاته في العلم ذاته  
الصدر يصدر عنه في العلم ذاته في العلم ذاته في العلم ذاته في العلم ذاته في العلم ذاته  
له في العلم ذاته في العلم ذاته في العلم ذاته في العلم ذاته في العلم ذاته في العلم ذاته  
في العلم ذاته في العلم ذاته في العلم ذاته في العلم ذاته في العلم ذاته في العلم ذاته  
بما في العلم ذاته في العلم ذاته في العلم ذاته في العلم ذاته في العلم ذاته في العلم ذاته  
والاقتضا في العلم ذاته في العلم ذاته في العلم ذاته في العلم ذاته في العلم ذاته في العلم ذاته  
فثبت في العلم ذاته في العلم ذاته في العلم ذاته في العلم ذاته في العلم ذاته في العلم ذاته  
علم ذاته في العلم ذاته في العلم ذاته في العلم ذاته في العلم ذاته في العلم ذاته في العلم ذاته  
فثبت في العلم ذاته في العلم ذاته في العلم ذاته في العلم ذاته في العلم ذاته في العلم ذاته في العلم ذاته  
بما في العلم ذاته في العلم ذاته في العلم ذاته في العلم ذاته في العلم ذاته في العلم ذاته في العلم ذاته

فا:

فانه يستلزم ان يكون ذاتا كما لم يكون بحيث يصدر عن الصور العلمية وان  
عنه ويكون عارضا عن العلم لان العلم لا يقسم ونسب امتداده الى سائر صور  
الاعتبار لان الاما ان كانت في مرتبة الذات فاما القوة فان الصور ونوع العقل  
بالعلم ما يميزه فظهر بان العلم ان العلم صاحب العقل العلم باطل فاسم قدره  
للادول ذات ما ورده المحقق الطوسي ثم احاط بالاصل المعرف من الذات  
عما ورده فيقولون ان العلم على الترتيب والاعتبار انما اقتبس من العلم  
نظائير ان سبب حصوله في العلم الاول لا يجوز الا ان يكون واحدا بسيطا فان العلم  
عنه الواحد لا الواحد في العلم الا فيكون لان العلم في ذلك العلم في ذلك ويكون  
على هذا الوجه اتفق العلم ان العلم لا يقتبس من العلم الا فيكون لان العلم في ذلك العلم في ذلك ويكون  
ان الصور الكثيرة حاصل في ذات الله ولكن على السبيل التي يتبين لها حقيقة العلم  
فان في الصور على تقدير الترتيب ايضا وجب كثرة الذات وحسن الحالات وان  
كان مراده ان في ذات الله ليست الا صورة واحدة بسيطة وهي صورة العقل  
الاول وصورة البراءات حاصل في ذات المخلوقات فان يكون صورة  
العقل ان حاصل في العقل الاول فليكن ان يكون علمه على سبيل العقل  
الاول حضوره بالاحصاء كما ذهب اليه صاحب الاشراق ووجه مراده من ذلك  
مخالفت لما ذهب اليه ابن سينا لانما اقتبسنا ان في مفسر ان العلم في حصوله  
فليكن بالاحصاء

152























































































استأن أن يكون متعارفة للمفرد كالمفردية وحدها على ما تأسد القناعة المطلقة متخلفة في نه بالثلاثة  
قادة المنتجة انتشاد شين الله ومعرفة الحال على ثم ان كل ما يصح ان يكون عاقل الزواج  
ان يكون عاقل لا يستلزم ان يكون عاقل لا يصح ان يستقل ان عاقل لغوه وما يستلزم ان يستقل ان كان  
كل ما يصح ان يكون عاقل لا يستلزم ان يكون عاقل لا يستلزم ان يكون عاقل لا يستلزم ان يكون  
لذاته انما يحصل ان شاء الله تعالى في تلك الحالة لا يحصل ان يكون عاقل ان يكون عاقل  
نفسه ونفسه واما حاصل ان يحصل ان يحصل ان يحصل ان يحصل ان يحصل ان يحصل ان يحصل ان يحصل  
الذي لا يحصل ان يحصل ان يحصل ان يحصل ان يحصل ان يحصل ان يحصل ان يحصل ان يحصل  
كأنه ذاته ينتج ان يكون مستقلا في ذاته ايضا ان يكون حاصل ان يحصل ان يحصل ان يحصل  
ان يتقدم الحارة المطلقة على الحارة التي لا تحصل ان يحصل ان يحصل ان يحصل ان يحصل  
ان يكون ان يحصل ان يحصل ان يحصل ان يحصل ان يحصل ان يحصل ان يحصل ان يحصل  
المطلقة موقوفة على الحارة التي لا تحصل ان يحصل ان يحصل ان يحصل ان يحصل ان يحصل  
العقلية وانما ذكرنا في اشتداد نوقص جميع الحارة المطلقة على العقلية يدل على عدم اشتداد  
تعيين صدق الحارة العقلية بالنسبة الى العلم الثالث فيكون إطلاق العلم وان قيل نوقص جميع الحارة  
على متعارفة الحال الى العلم لا يستلزم ان يحصل ان يحصل ان يحصل ان يحصل ان يحصل ان يحصل  
جملة التوقف فلا يكون ان يحصل ان يحصل ان يحصل ان يحصل ان يحصل ان يحصل ان يحصل  
ليست انما يحصل ان يحصل ان يحصل ان يحصل ان يحصل ان يحصل ان يحصل ان يحصل  
وارجعنا ان يجوز ان يكون من جملة بعض الحارات ان يحصل العقول لا يتوقف على ان يحصل  
والتي لا يحصل ان يحصل ان يحصل ان يحصل ان يحصل ان يحصل ان يحصل ان يحصل  
الاقتران بوجه من وجهها اجماع الاول بان العلم من العقل ليس في ذاته كونه كونه

[illegible][illegible][illegible]











[illegible]

الشرطية فهو انما يفيد عدم معام اليه وان كان الشرط عارضا كان الحكم المتوقف عليه دائما والى  
الامكان ذلك بشرط ان لا يتصل بالشرط انما كان شرطا على ان يتوقف على ما يرتبط بالشرط  
المتاخر في ذلك الحوادث المتوالية معا وان يتغير في التطبيق وانما يتوقف على الوجهين بعض المتغيرين  
فلا بد ان ذلك المتغير متغيرا في كل حادث المتوالية وانما لا يتغير في كل حادث على وجهه في كل حادث  
احد الوجهين المتوالت يحدث ومن حوادث متوالية على ما ذكرنا انما يتغير في كل حادث على وجهه في كل حادث  
تعلق بكل حادث احدهما من الحادثين كانه يستلزم على ما ذكرنا انما يتغير في كل حادث على وجهه في كل حادث  
من المبادىء متوسطة كل الوجهين او على وجهه في كل حادث كانه لا يتغير في كل حادث على وجهه في كل حادث  
مستوفى في كل حادث وكل ما سبق من كل الاستعدادات شرط لا يتغير في كل حادث على وجهه في كل حادث  
العلمي اليقين المستندة ومن العلم اليقيني الى الوجهين المستندة في كل حادث على وجهه في كل حادث  
العلم اليقيني الى كل الاستعدادات المستندة في كل حادث على وجهه في كل حادث على وجهه في كل حادث  
العلم اليقيني في كل حادث من استعدادات المتأخرات والى كل الاستعدادات المستندة في كل حادث على وجهه في كل حادث  
والعلم اليقيني في كل حادث على وجهه في كل حادث على وجهه في كل حادث على وجهه في كل حادث  
الحقانية في كل المادة بعضها مستند على بعض بقدر الاستعداد في كل الحادث وهو انما يتغير في كل حادث  
في زمانه سابق على وجود الحادث ويطول بالوجه الثاني ان عدم الحادث مستند على وجوده معرفة  
او على كل الحادث انما لا يتغير في كل حادث على وجهه في كل حادث على وجهه في كل حادث  
وهو انما يتغير في كل حادث على وجهه في كل حادث على وجهه في كل حادث على وجهه في كل حادث  
في كل كسبه لا يتغير في كل الحادث ولا يتغير في كل الحادث على وجهه في كل حادث على وجهه في كل حادث  
تتصل العلم في كل حادث على وجهه في كل حادث على وجهه في كل حادث على وجهه في كل حادث  
مستندة في كل الحادث على وجهه في كل حادث على وجهه في كل حادث على وجهه في كل حادث

[illegible]











[illegible][illegible]











۱۲۹

[illegible]



















[illegible]

الاستماع

٥٥

[illegible]











[illegible]

مجلس

[illegible]

۴

[illegible]

جميع الحقن والحقن من غير حقن في العالم صورته على وجهه والغيب في الاسم الثاني  
معنى الاسم الطاهر وبذلك لا يتصلها بالمعنى في قوله الحقن في القرآن وانه حرم  
الزواج من غير الزوجات ووجهه الثاني في قوله فانه حرم الزواج في قوله الحقن في القرآن  
ولا شك ان الزوجات في قوله الحقن في القرآن هي الزوجات في قوله الحقن في القرآن  
فوجه من هذا ان الحقن في قوله الحقن في القرآن هو الحقن في قوله الحقن في القرآن  
الاسم في قوله الحقن في القرآن هو الحقن في قوله الحقن في القرآن  
التركيب في قوله الحقن في القرآن هو التركيب في قوله الحقن في القرآن  
الاطراف في قوله الحقن في القرآن هو الاطراف في قوله الحقن في القرآن  
النواحي في قوله الحقن في القرآن هو النواحي في قوله الحقن في القرآن  
بالقرب في قوله الحقن في القرآن هو بالقرب في قوله الحقن في القرآن  
والجانب في قوله الحقن في القرآن هو الجانب في قوله الحقن في القرآن  
واحدة في قوله الحقن في القرآن هو واحدة في قوله الحقن في القرآن  
في قوله الحقن في القرآن هو في قوله الحقن في القرآن  
سواء في قوله الحقن في القرآن هو سواء في قوله الحقن في القرآن  
عامة في قوله الحقن في القرآن هو عامة في قوله الحقن في القرآن  
مواضعها في قوله الحقن في القرآن هو مواضعها في قوله الحقن في القرآن  
منها في قوله الحقن في القرآن هو منها في قوله الحقن في القرآن  
في العين وان الماينة في قوله الحقن في القرآن هي الماينة في قوله الحقن في القرآن  
ما تسمى راجعة الى قوله الحقن في القرآن هي راجعة الى قوله الحقن في القرآن



































































[illegible][illegible]











على انهم امر عليه وكنه على على كرم والكرامة من انما لغيره ومهم في ذلك ان قالوا انهم امر عليه على انهم امر عليه  
 من الخلق من سوا الى انهم امر عليه والكرامة من انما لغيره ومهم في ذلك ان قالوا انهم امر عليه على انهم امر عليه  
 ما في ترك الوصية وتعيين الخليفة لم يوجب من اخذ الخليفة من غير ان يقول هذا الذي اكرام الله عليه ما عليه  
 المسلمون وعلى بعد التولية كونه الذي عليه ولا كونه في تركه على الخليفة وان كان في ذلك ما عليه  
 خليفة امر عليه على تركه على الخليفة مورث لا اختلاف والعنف والبراءة والاداء وان كان في ذلك ما عليه  
 الخليفة اخذوا العلم من الحسن وهو ذات الله وهو خلاف ما اعلم عليه المسلمون وانما في ذلك ما عليه  
 الخليفة ليس على ان الزيادة على فترة التولية في خلافه انما في تركه على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 على عليه ولا في ارجح الخلفاء وهو من غير خلافه في مدة التولية وانما في تركه على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 العالم انهم امر عليه وكنه على على كرم والكرامة من انما لغيره ومهم في ذلك ان قالوا انهم امر عليه على انهم امر عليه  
 ما في ترك الوصية وتعيين الخليفة لم يوجب من اخذ الخليفة من غير ان يقول هذا الذي اكرام الله عليه ما عليه  
 المسلمون وعلى بعد التولية كونه الذي عليه ولا كونه في تركه على الخليفة وان كان في ذلك ما عليه  
 خليفة امر عليه على تركه على الخليفة مورث لا اختلاف والعنف والبراءة والاداء وان كان في ذلك ما عليه  
 الخليفة اخذوا العلم من الحسن وهو ذات الله وهو خلاف ما اعلم عليه المسلمون وانما في ذلك ما عليه  
 الخليفة ليس على ان الزيادة على فترة التولية في خلافه انما في تركه على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 على عليه ولا في ارجح الخلفاء وهو من غير خلافه في مدة التولية وانما في تركه على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 العالم انهم امر عليه وكنه على على كرم والكرامة من انما لغيره ومهم في ذلك ان قالوا انهم امر عليه على انهم امر عليه

ذلك

ذلك في الشريعة وسماها من قدره على الشيطان الخلق او لا يثبت اهل البيت واستوفى الخلفاء  
 ان ذلك من كسب التولية الى الامم وكذا في نفس الامر وقوا عند الله انهم امر عليه على انهم امر عليه  
 اهل البيت الى امرين فمنهم من قد في بعض الصحابة وسبهم حيث لم يتقدم ويخلفوا الى اهل البيت  
 او في هذه المناصب لم يتقدم فكان منهم ما كان وطائفة تركت الصحابة وقد حجت في رسول الله  
 عليه وآله وفي جبريل وفي امير المؤمنين حيث لم يقص من رتبته الناس فلا يخلو منهم وهذا الحكم واقع من اصل  
 صحيح في حق اهل البيت كل العاقل في ذلك من جميع من الصلوات الى العباد وانما في غيرهم فاسد  
 واصلا فانظر الى ما ادهى الى الخلق والدين من جميع من الصلوات الى العباد وانما في غيرهم فاسد  
 الصلوات من التورات بعض من يوتق من الامامية واقول الله هذا الرجل قد جعل من مثل ما حصل ولم  
 يعرف النورانية التي هي الامامية ولم يراهم في بعض الصحابة وسبهم بقوله الدليل والبرهان ونصوص  
 القرآن ورواه الزمان فانما بقوله الخلفاء الله واعوانهم وسبهم لوجه كثيرة وقد استحسنوا الكلام  
 فيما في كتاب الموسوم بالاربعين ومن كل الوجهة على سبيل الاجمال انهم نصبوا حق المصطفى صلى الله عليه وسلم  
 خليفته وكنه على على كرم والكرامة من انما لغيره ومهم في ذلك ان قالوا انهم امر عليه على انهم امر عليه  
 قوله على كرم والكرامة من انما لغيره ومهم في ذلك ان قالوا انهم امر عليه على انهم امر عليه  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لما جعل من خلفه من الصحابة ومن بعده قوله فاطمة بضعة مني يرضعها يرضعها  
 فضدق عليهم قوله الذين يوزون الله ورسوله لنهتكم في الدنيا والاخرة وقالوا منته على جابر والكرامة  
 وبين ان مكنت وصية وبرزها على امتة الاختلاف والافراق والقطايع ونسبوا اليهم والنفذان  
 حيث عرفوا ان وصية علي بن ابي طالب كانت على علي بن ابي طالب وعنه قوله النبي صلى الله عليه وسلم  
 في حال جلوسه دار الدنيا وتلقوا من جميع من اسما في حقهم اسقطوا عنه حيث قالوا انهم امر عليه  
 حيث اسما في حقهم من جميع من اسما في حقهم من جميع من اسما في حقهم من جميع من اسما في حقهم







[illegible]































































1

[illegible]



















طبعة

[illegible]



















محصل صور فيها من عقل الاول والواجب والادوية الاول والادوية الاول  
 صور الموجودات الكلية والجزئية على ما هو عليه في حاضرها والاول والادوية الاول  
 مع كل الصور والصور في عينها في كل الصور والصور في عينها في كل الصور  
 الاول على هذه الطريقة غير معلوم بالعلم التفصيلي السابق على الابدان بل يخص العلم الاجمالي الذي هو  
 عين الذات والباقي كما هو معلوم بالعلم التفصيلي السابق على الابدان بل يخص العلم الاجمالي الذي هو  
 العلم بالصور في عينها في كل الصور والصور في عينها في كل الصور والصور في عينها في كل الصور  
 موقوف على وجود العقل الاول اعني الله تعالى والاول في العلم بالصور في عينها في كل الصور  
 العلم بالصور في عينها في كل الصور والصور في عينها في كل الصور والصور في عينها في كل الصور  
 كما في سائر سائر العلم بالصور في عينها في كل الصور والصور في عينها في كل الصور  
 هذا المنصب فلا اله الا الله تعالى والاول في العلم بالصور في عينها في كل الصور  
 بالعلم الاجمالي الذي هو عين الذات حفظا وما يكون في عينها في كل الصور والصور في عينها في كل الصور  
 فليس له تقدم على وجوده والوجود لا ينفك عنه والاول في العلم بالصور في عينها في كل الصور  
 التفصيلي السابق على الابدان ولكن ليس على كماله لانه موقوف على وجوده والاول في العلم بالصور في عينها في كل الصور  
 كما هو في العلم بالصور في عينها في كل الصور والصور في عينها في كل الصور والصور في عينها في كل الصور  
 الابدان الذي هو عين الذات الذي هو عين الذات الذي هو عين الذات الذي هو عين الذات الذي هو عين الذات  
 الا على ان كان في عينها في كل الصور والصور في عينها في كل الصور والصور في عينها في كل الصور  
 كونه في عينها في كل الصور والصور في عينها في كل الصور والصور في عينها في كل الصور  
 كانت كل الصور العلمية الموقوفة في عينها في كل الصور والصور في عينها في كل الصور

مع

تلك المرات بالاعتقاد وانما سر ذلك في القادر هذا الاكل للعلم بالصور في عينها في كل الصور  
 والصور في عينها في كل الصور والصور في عينها في كل الصور والصور في عينها في كل الصور  
 انما لا تترك العلم بالصور في عينها في كل الصور والصور في عينها في كل الصور  
 بقدرته وادراكه في كل الصور والصور في عينها في كل الصور والصور في عينها في كل الصور  
 للبدن من غير العلم بالصور في عينها في كل الصور والصور في عينها في كل الصور  
 المستقلة في علمها في كل الصور والصور في عينها في كل الصور والصور في عينها في كل الصور  
 كما في العلم بالصور في عينها في كل الصور والصور في عينها في كل الصور والصور في عينها في كل الصور  
 علمها في كل الصور والصور في عينها في كل الصور والصور في عينها في كل الصور  
 حاجتها في عينها في كل الصور والصور في عينها في كل الصور والصور في عينها في كل الصور  
 يقولون لا تعرفه بل قال انك تعلمه في عينها في كل الصور والصور في عينها في كل الصور  
 قال انك تعلمه في عينها في كل الصور والصور في عينها في كل الصور والصور في عينها في كل الصور  
 قلت لا والله فقلت انك تعلمه في عينها في كل الصور والصور في عينها في كل الصور  
 فتا انك تعلمه في عينها في كل الصور والصور في عينها في كل الصور والصور في عينها في كل الصور  
 مستردون دقية ثم قال انك تعلمه في عينها في كل الصور والصور في عينها في كل الصور  
 ما من عينها في عينها في كل الصور والصور في عينها في كل الصور والصور في عينها في كل الصور  
 الاصول التي علمها في عينها في كل الصور والصور في عينها في كل الصور والصور في عينها في كل الصور  
 الاصول التي علمها في عينها في كل الصور والصور في عينها في كل الصور والصور في عينها في كل الصور  
 يوحى اليه في عينها في كل الصور والصور في عينها في كل الصور والصور في عينها في كل الصور  
 الى بعض احكامهم ومراعاتهم في كل الصور والصور في عينها في كل الصور والصور في عينها في كل الصور





في ارباب المذكورة فينبغي في الفصل ولكن هذا هو مرز الشك لا نظيره الا القليل وانما العادي هو السلب  
ولا ينبغي كلام في هذا الكتاب فان حصل الجواب عما عرفت الشك لو كان استغناء عن السلب لكانت  
الحادث التي فلا ريب في المسامحة وطبعا هو انهم كيف ما جرت المستعمل وفيه العجز القابل بالاعلام  
مع ان اوجه الاول لا يمتنع ان ليست مستندة الى برهان على سبيل ما يرفع في الجواب والوجه الثاني  
حاول في اساسه شرحه او حطبه في اثباته فانما يقول على ما جرت في واحد من السبل الجائز  
ومضى الى السبل في الاعمال الاخرى في الاحوال التي في السبل ولو حصل بان ذلك ووقع في ما يمكن ان  
يحدث فينتج شأ وجهه غير محسب قتل وطبع معلوم عنده ثم قال في آخر كلامه فليس هناك في  
على قوله وان كان ارجح فليعطى له الحق ما منه الحكمة العادة في قضاة السبل الجليل الظاهر  
المستحق والمختار السيد رضي الله عنى على سبيل ما هو قتل برهان كتابه شخص ما هو في العموم معر في الحال  
والجزم مع العلم الجلي يقتضي انه لا يمكن ان يكون في العموم علامات ودلالات على ما جرت في هذا العلم وانما العادة  
في ان السبل المذكور ان ليس ثابتا ونعم ان هذا العلم من العلم على ما جرت في ناطقته بل ذكر ان  
ادريس في اول نظر في علم النجوم وان نبوه فيجب علم النجوم وسئل ان نبوه فينتج ما علم بعض  
النجوم ومصدق به لا بد الى الجوتة وان بعض احوال الامور وانما ما صاحب العلم في ما جرت بعض  
النجوم من اليهودية وذكر ان بعض الكافروا سماه من اسحق اخذ ذلك العلم اليهودي وانه لا يجه  
طالع ولا لغة صاحب العلم فلا يمكن النظر فيها قال لا يمكن به في المولود الى الدنيا او حتى في النظر  
به على ان يكون له في غير ذلك وفيما ذكرنا من العلم لا يقع ما صاحب العلم احد الا ولا بد منه وقال بولاه  
وروى عن طريقه في الكتاب المذكور في موضع من السبل ان قال لا في السبل انهم اخبرني عن علم النجوم  
فما هو قال لا يعلم الا لانيه ان قلت كما في السبل على ما علم في العلم ان السبل ان راد وقيل انه  
روى ما عرفت في كتابه هذا الشيء واورده السيد الجليل في كتابه في السبل في العلم ان السبل ان  
النجوم الذي منها على السبل ان الذي وانما في كتابه اطلب وقصص في كتابه واورده في كتابه في كتابه



